

أمريكا تفرج ٥٤ صوماليا من اليمن

الوفاء منهم. وفيما تقول السلطات اليمنية إن هناك أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ أغلبهم من الصومال ودول القرن الأفريقي، تفيد التقارير الدولية أن المسجلين رسمياً حتى مطلع العام الجاري ٤٥ ألف لاجئ فقط. وشهد الأسبوعان الماضيان إعادة نزوح مئات من اللاجئين الصوماليين وصلوا الأراضي اليمنية عن طريق التهريب. وقد لاقى خلال هذه الفترة، أكثر من ٦٥ لاجئاً متسللاً مصرعهم غرقاً عندما قام طاقم زوارق التهريب بإجبارهم على النزول في البحر على بعد مسافة كبيرة من شواطئ شبوة وبيير علي.

ونذكرت المعلومات أنه تم دفن ٤٤ جثة من أولئك الغرقى في سواحل شبوة، فيما تقول تقارير دولية إن أكثر اللاجئين المتسللين لازالوا مفقودين، وتم الجمعة الماضية العثور على ٣٩ منهم، عندما انقذتهم سفينة نخط تحمل العلم الدنماركي، وهم على قارب تائه دون وقود في مياه خليج عدن.

وكانت السلطات اليمنية تراجعت عن استقبال المنقذين رغم موافقتها الأولية على ذلك، مخالفة لقواعد القانون الدولي التي تنص على استقبال أي عملية إنقاذ في أقرب ميناء.

■ «النداء» - خاص:

وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على منح حق اللجوء الإنساني لـ ٥٤ صوماليا كانوا يتواجدون في معسكر اللاجئين الواقع في منطقة «خرز»، إلى الشمال من عدن.

وقالت مصادر «النداء» إن لجنة أمريكية مختصة نزلت قبل أسبوعين إلى معسكر اللاجئين، وأجرت عدة مقابلات، انتهت بقبول لجوء الـ ٥٤ شخصاً، بينهم أطفال وشبان وفتيات ونساء. وأقامت اللجنة، بإشراف منظمة اللاجئين، برنامجاً تدريبياً للممنوحين حق اللجوء استمر ثلاثة أيام مطلع الشهر في فندق عدن.

وطبقاً للمصادر فقد بدأت عملية الترحيل، الأحد الماضي، حين استكملت أسرة مكونة من خمسة أفراد بقية إجراءات السفر في السفارة الأمريكية، وغادرت عبر طيران الإمارات. وحسب مصادر في منظمة اللاجئين فإن من ضمن المعايير التي طبقت لاختيار هؤلاء ما ركز على صغار السن والأسر التي ليس لها عائل، وصغر الأمهات، ومدى قابليتهن للتعليم والتأقلم.

وتعد هذه أول عملية لجوء توافق عليها الولايات المتحدة لقبول لاجئين صوماليين من اليمن الذي يحتضن في معسكر خرز



النعمان ناصحاً الحكام في رسالة تنشر لأول مرة: غادروا السلطة اختياراً

المتوكل يكتب عن ائتلافات مرتقبة

الشيخ حميد الأحمر في حوار ساخن: صاحب السلطة هو المسؤول عن الفساد



اسبوعية.. سياسية.. عامة

صفحة 12

ريالاً 30

Wed. 14 Sep. 2005 No. (25)

الاربعاء ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥ العدد (٢٥)

إستخفاف حكومي غير مسبوق بمجلس النواب

باجمال الذي بدأ على غير عادته في مخاطبة النواب إذ يعمد إلى حشد العبارات الخطابية عند رده على الاستفسارات المتصلة بالقضايا الاقتصادية أو الفساد، رد بإقتضاب أيضاً وقال إن في نصوص الموازنة ما يعطي الحكومة حق إلغاء بعض بنودها، مضيفاً بيان إقرار عقد بيع الغاز الطبيعي استناداً إلى دراسة لإحدى الشركات أكدت أن هناك احتياطي يكفي للاستهلاك الداخلي وللتصدير.

بعض صرخات الاحتجاج لم تكن قادرة على استنهاض حماس النواب ليؤدوا ذلك الدور الذي أدوه نهاية العام الماضي ومطلع العام الجاري. نزل باجمال من المنصة بعد أن أعلى للنواب حق استجواب الوزراء المختصين، إذ لم يقتنعوا بإجابته، وهي خطوة اعتبرها نواب مسعى لتوجيه مسار الغضب إلى ساحة وزارتي المالية والنفط.

حالة الترقب لم تدم طويلاً إذ انبرى احمد صوفان

الأحمر، ومن ثم اعلى رئيس الوزراء المنصة ليحجب باقتضاب على ثلاثة أسئلة طرحت من أكثر من سبعين نائباً تتصل باستراتيجية الأجور وضريبة المبيعات وصفقة بيع الغاز الطبيعي. ولم يشفع لبعض النواب حديثهم عن سؤال رابع يخص التظاهرات المنددة بقرار زيادة أسعار الوقود وضحاياها الذين سقطوا على يد قوات الجيش.

حين ازداد احتجاج النواب رفع الشيخ ورقتين في يده ليؤكد أن الأسئلة ثلاثة، لا أربعة. وقال باجمال إن جزءاً من استراتيجية الأجور قد نفذ وتحديداً للقطاع العسكري والملتحقين بوزارتي الدفاع والداخلية، حيث تسلم هؤلاء قبل يومين الزيادة «الطفيفة» في الأجور. وعزاً تاخر تطبيق الاستراتيجية للعاملين في جهاز الخدمة المدنية إلى بقاء حالات الأزواج وعدم وجود كشوف مرتبات سليمة لدى بعض الجهات، مع أن تصريحات الرئيس علي عبدالله صالح تقول إن هناك أكثر من ستمين ألف حالة أزواج وظيفي في المؤسسة العسكرية والأمنية.

■ كتب - محمد الغباري:

فشل مجلس النواب صباح اليوم مجدداً في إثبات قدرته على محاسبة الحكومة وإعادة جزء من الثقة المفقودة لدى الأوساط الشعبية.

منذ الساعات الأولى للدوام كان واضحاً أن رئيس الوزراء والطاغم الوزاري سيبلون هذه المرة دعوة النواب، حيث منع المرافقون من دخول ساحة المجلس كما انتشر أفراد الجيش، وعند اقتراب الساعة الواحدة ظهر بدا أن لا شيء يستحق كل هذا العناء.

تصريحات النواب بحساب عسير للحكومة زاد من مخاوف باجمال الذي كان يريد تجنب المواجهة، غير أن الحضور المكثف للنواب والهمس الذي كان يدور داخل القاعة المزدحمة بالكراسي والميكروفونات، أوحى بأن هناك قواعد جديدة للعبة تضمن الأنتكز حادثة استجواب الحكومة بشأن صفقة تجميد امتياز شركة هنت للنفط في القطاع ١٨ بمحافظة مارب.

بدأت الجلسة بكلمة ترحيبية للشيخ عبدالله

النقابة تدين الإعتداء على حمود منصر

أعربت نقابة الصحفيين اليمنيين عن قلقها البالغ واستنكارها الشديد لحادثة الإعتداء والتهديد بالقتل التي تعرض لها مراسل قناة العربية الزميل حمود منصر ومصور القناة الزميل فؤاد الخضر ظهر اليوم من قبل مسلحين مرافقين لعضو مجلس النواب محمد مشلي.

وفيما قيدت نقابة الصحفيين على الفور بلاغاً بهذا الحادث المروع، وجه نقيب الصحفيين الزميل محبوب علي رسالة إلى رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر تطالبه بالتدخل السريع للتحقيق الفوري في هذا الحادث.

وأشهر المرافقون أسلحتهم في وجهي الزميلين منصر والخضر، حينما كانا يقومان بتصوير عدد من المشاهد حول المظاهر المسلحة التي تصاحب بعض أعضاء مجلس النواب.

قبائل الجوف تنتظر حسم الرئيس للخلاف بين همدان والشعلان

■ «النداء» - خاص:

لازال التوتر قائماً بين قبيلتي همدان والشعلان، رغم جهود الوساطة والتهديئة التي يشرف عليها الرئيس علي عبدالله صالح منذ نحو ثلاثة أشهر.

ومع أن عشيرة من زعماء القبيلتين لا زالوا موقفين في وزارة الدفاع ويعلنون التزامهم بالتهديئة وتبجيهاة الرئيس، إلا أن اشتباكات متفرقة جرت بين الطرفين في الجوف.

وبينما ينتهم الشيخ أمين العكيمي، أحد مشايخ الشعلان، همدان بخرق إنفاق الهدنة أكثر من مرة، نجا أخوه ربيع من كمين نصب له الأحد على بعد نحو ١٥٠ متر من المجمع الحكومي في الجوف.

وقال الشيخ ربيع العكيمي

السوسوة: مشروع قانون الصحافة يجعل النقابة أداة تابعة للحكومة

أفيس، عن قوانين جرائم النشر والتشهير في بلدان الشرق الأوسط، والثالثة عن «مشروع قانون الصحافة والمطبوعات ومبادئ حرية الرأي والتعبير». أعدتها مجموعة باحثين في وزارة حقوق الإنسان. والأخيرة عن ثقافة الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، لهشام علي بن علي وكيل وزارة الثقافة.

وأعقب أوراق العمل التي توزعت على أربع جلسات، مداخلات لمشاركين يمثلون نقابة الصحفيين ووزارة الإعلام والبرنامج الإنمائي والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية وصحفيين وحقوقيين.

وانتقدت أمة العليم السوسوة تراخي نقابة الصحفيين في التفاعل مع قضية تطوير التشريعات المتصلة بالصحافة. وإذ لفتت إلى دعواتها المتكررة للنقابة لتقديم تصورها بشأن مشروع

عزت أمة العليم السوسوة وزير حقوق الإنسان تعثر إنجاز مشروع قانون جديد للصحافة إلى الاستعجال وغياب طرائق عمل فعالة لدى الإدارة، وإلى اعتبارات ذات صلة بالثقافة السائدة التي تعزز الاعتقاد لدى البعض بأن مجرد القول يعني الفعل.

وكشفت السوسوة، التي كانت تتحدث صباح اليوم في ندوة عن حرية الرأي والتعبير وقانون الصحافة عن مشروع قانون آخر أنجزته لجنة برئاسة وزير العدل، وتسلمه مجلس الوزراء قبل أسبوعين. وانتقدت المشروع الجديد، خصوصاً لجهة إفراده عدة أبواب لنقابة الصحفيين تظهرها في صورة أداة تابعة للحكومة.

وقدمت إلى الندوة أربع أوراق: الأولى للدكتور العبيد احمد العبيد كبير خبراء مشروع حقوق الإنسان في البرنامج الإنمائي للامن المتحدة، عن الالتزامات الدولية في مجال حرية الرأي والتعبير. والثانية للدكتور كيب هندرسون خبير من منظمة



تشمل تنقية الكشوفات من الأزواج الوظيفي، إستبعاد الاسماء الوهمية، إنفاذ قانون التقاعد، الرقابة على الانفاق العسكري الجيش والأمن أمام استحقاقات برنامج الاصلاحات

■ كتب - مصطفى راجح:

يكفي في هذا المنوال ما يشير إليه مراقبون من أن إجمالي الأزواج الوظيفي المقدر رسمياً بستين ألفاً، يوجد الجزء الأكبر منه هنا.

هذا الإسناد يحتاج إلى إرادة سياسية من مركز صنع القرار في مؤسسة الرئاسة وبيقي على الآخرين، حكومة، وأحزاباً ومنظمات مجتمع مدني لتقاط الاشارة، والدفع باتجاه ترجمتها مقترحات وإجراءات عملية.

بجانب هذه الإرادة السياسية المنتظرة يتضمن برنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي تنفذه الحكومات المتعاقبة منذ عام ٩٥م، هذه الاصلاحات وبينها نظام الخدمة المدنية، والرقابة على موازنة الجيش، وقانون التقاعد، وغيرها.

بدون إنفاذ هذه الاصلاحات، تسير بنا الحكومة إلى الكارثة، بإنقائها مفردات الجرع، ورفع الدعم، وكل مايزيد الجباية، ويضاعف أعباء المعيشة على المواطنين، ورفع الشارة البيضاء أمام أجنحة الاصلاحات الأخرى، شارة بيضاء أمام اوجاراشيا متشابكة المصالح، تمتد كالأخطبوط حول نطاق الوفرة المالية ومنابع الثراء.

التتمة في الصفحة ٤

الاسبوع الفائت، وضع الرئيس يده على ممكن الخلل. أثناء زيارته لوزارة الخدمة المدنية، أشار ولأول مرة إلى ضرورة أن يدخل هيكل الجيش والأمن ضمن نظام الخدمة المدنية.

هذا التصريح، إذا تحول بالفعل إلى اجراءات، سيمثل تحولاً نوعياً في جدية السلطات لتنفيذ برنامج الاصلاحات الاقتصادية.

يستأثر الإنفاق العسكري بما يقرب من ثلث الموازنة وفي طلب الاعتماد الاضافي المنظور أمام البرلمان، ذهب ١٧٪ منه إلى الإنفاق العسكري والأمني.

بداية تحتاج اليمن، إلى تقليص الإنفاق العسكري لصالح اولويات كالتعليم، الصحة، توفير فرص العمل في بلد نسبة البطالة فيه من أعلى المعدلات، إستمرار إهمال هذه الأولويات يؤدي بالبلد إلى الكارثة.

أهم من ذلك الرقابة على موازنة الجيش والأمن وإخضاعها للاصلاحات، ابتداء من تطبيق قانون التقاعد، تنقية كشوفات الأفراد من الأزواج الوظيفي والاسماء الوهمية. وكل مفردة من هذه تحتاج إلى إسناد سياسي، يتجاوز صلاحيات الحكومة.

الوطنية للتأمين

AL-WATANIA INSURANCE

حماية وخدمة أفضل

المقر الرئيسي:
صنعاء - شارع النصر - عمارة ناصر بن زياد ص.ب. ١٤٤٧ تليفون: ٢٧٧١٦ / ٢٧٧١٧ / ٢٧٧١٨ فاكس: ٢٧٧١٤

الفرع:
الحديدة، الحي التجاري - شارع ٢٦ سبتمبر ص.ب. ٤٥٧٧ تليفون: ٢١٩٤١ / ٢١٩٤٢ / ٢١٩٤٣ فاكس: ٢١٩٤٥

عدن - العلاء - الشارع الرئيسي ص.ب. ٨١٣ تليفون: ٢٤٢١٩ / ٢٤٢١٧ / ٢٤٢١٥ فاكس: ٢٤١٠٢

تعز، شارع جمال ص.ب. ٢٤٢٢ تليفون: ٢٤٠٢٩ / ٢٤٠٢٧ فاكس: ٢٤٠٢٧

الترقية: www.alwatanians.com البريد الإلكتروني: E-mail: alwatania-ins@y.net.ye

القضية 13 على «الثوري»



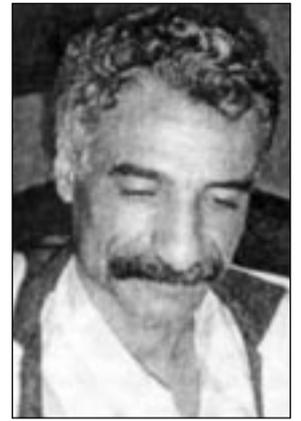
• حسان



• سبيع



• فكري



• سلمان

ووجهت نبأه الصحافة والمطبوعات صباح اليوم طلباً للزميلين خالد سلمان وناثق حسان للمثول أمامها، السبت، حول قضية لم تحددتها، لتبلغ بذلك إجمالي القضايا المرفوعة على «الثوري» ١٣ قضية. وقال الزميل خالد سلمان لـ «النداء» إن موسم المحاكمات الجماعية التي تتعرض لها «الثوري» محاولة محمومة لاسكات «الثوري» وتقليص هامش الحريات وتكميم الأفواه.

الزميل فكري قاسم أوضح لـ «النداء» إنه عاتب الرئيس «غير أن بعض السيئين يحاولون جعلنا خصوماً لرجل الدولة الأول وهذا غير صحيح».

وقال فكري، الذي يمثل امام المحكمة ذاتها في قضية أخرى: استجبت لدعوات فخامة الرئيس المتكررة لمواجهة الفساد فنشرت مقالاً دعمته بالوثائق ضد ممارسات ادارية عابثة في مكتب مالية تعز، فرفعت عليّ دعوى كفرتني!!

أجلت محكمة جنوب غرب، برئاسة القاضي سهل حمزة، صباح اليوم أربع قضايا مرفوعة على صحيفة «الثوري» بينها ثلاث بتهمة «السب والإهانة العلنية لرئيس الجمهورية».

وحدد رئيس المحكمة الأربعاء بعد القادم موعداً لتقديم النيابة رد على دفوع هيئة الدفاع في القضيتين المرفوعتين على الزملاء خالد سلمان ونبييل سبيع وفكري قاسم بسبب مقالتي نشرتهما «الثوري» للأخيرين. وأصر القاضي على التأجيل، رغم إستعداد النيابة الرد على دفع هيئة الدفاع في القضيتين الذي يطلب من المحكمة «عدم قبول الدعوى الجزائية لجهالة قرار الإتهام».

وتم تأجيل قضيتين أخريين احدهما مرفوعة من النيابة العامة بتهمة «السب والإهانة العلنية لرئيس الجمهورية»، والأخرى من قائد القوات البحرية ضد الزميلين سلمان ومصطفى بدير، بناء على طلب من هيئة الدفاع لتتمكن من تقديم ردها على قرار الإتهام.

بسبب تدخل الحكومة في شؤون الكرة الفيفا يجمد حياة الاتحاد اليمني

■ كتب - جمال جبران:

قرر الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) الاثنين الفائت تجميد عضوية الاتحاد اليمني لكرة القدم. وقال (الفيفا) في بيان صدر عقب مؤتمره الخامس والخمسين الذي انعقد في مدينة مراكش المغربية، قال إن تجميد عضوية اليمن جاء بسبب تدخل السلطات السياسية في الشؤون الداخلية لاتحاد الكرة، مؤكداً أنه قد قام ولعدد مرات بتحذير وزارة الشباب والرياضة من عواقب عدم احترامها لمبادئ الديمقراطية في الاتحادات الرياضية التابعة لها ولطريقة سير العمليات الانتخابية فيها، في إشارة للأزمة التي حدثت عقب انتخابات اتحاد كرة القدم اليمني الأخيرة التي فاز فيها أحمد العيسى. وكان قد مشترك من الفيفا والاتحاد الآسيوي لكرة القدم قد زار اليمن في يونيو الفائت بغرض معالجة آثار الأزمة محاولاً وضع لوائح جديدة لاتحاد الكرة اليمني تنطبق عليه المعايير الديمقراطية فيما يخص العملية الانتخابية، لكن وبسبب قرار الفيفا الأخير بدا أن تلك

الزيارة لم تحقق ما جاءت من أجله. الأزمة حدثت بعد انتخابات الكرة اليمنية الأخيرة إثر تمسك وزير الشباب والرياضة عبدالرحمن الاكوع باللوائح التي أقرها، وتصعيد حسين الأحمر رئيس اللجنة المؤقتة لكرة القدم السابق الأزمة إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم والذي أيد لاحقاً موقف الأحمر بما فعله للمرة الأولى، تدخلت سياسياً على مستوى رفيع: واستدعت رئيس الجمهورية الذي وجه بضرورة إيجاد حل فوري لهذه الأزمة عن طريق تعديل لوائح اتحاد الكرة اليمني وفق لوائح الاتحاد الدولي، مؤكداً على ضرورة إعادة انتخابات اتحاد الكرة وتصحيح ما حدث من أخطاء. الجدير بالذكر وتبعاً لقرار الاتحاد الدولي لكرة القدم القاضي بتجميد عضوية الاتحاد اليمني سترتب عليه إيقاف أنشطة الاتحاد ومشاركة الأندية والمنتخبات الوطنية في أية فعاليات خارجية كما يترتب عليه تجميد الإعانات المالية للاتحاد اليمني وحرمانه من حق التصويت في أية اجتماعات يعقدها الفيفا.

استقالات جماعية لأعضاء في هيئة تدريس الشريعة

التدريس بلغت ٦٥ درجة توزعت ما بين معيد ومدرس واستاذ مساعد وهي تعيينات عددها بعض أساتذة القانون في الكلية، مخالفة لقانون الجامعات ومصادرة لصلاحيات واختصاصات مجالس الأقسام والكليات واللجان العلمية والأكاديمية؛ فضلاً عن عدم مراعاتها للشروط القانونية في المعينين، الأمر الذي دعاهم إلى رفع دعوى قضائية ضد الجامعة أصدر بموجبها رئيس محكمة غرب الأمانة أمراً قضى بتوقيف تلك القرارات، وإبقاء الحال على ما هو عليه حتى تناقش المحكمة كل حالة على حدة.

في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجامعات اليمنية، أقدم عدد من أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة بجامعة صنعاء على تقديم إستقالاتهم احتجاجاً على مذكرة وجهها لهم مجلس الجامعة، طالبهم فيها بتنفيذ قراره بتمكين استاذين عينا في قسمي القانون الدولي والعام من عملهما واعتبر المستقليون المذكرة خطاباً تهديداً غير مسبوق، سيما وانها طالبتهم بتنفيذ قرارات رئيس أو تقديم اعضاء مجلسي القسمين لاستقالاتهم. وتأتي هذه الأحداث على خلفيات خلافات نشبت بين الجانبين إثر إصدار الجامعة -قبل عام ونصف تقريباً- قرارات تعيين لعدد من أعضاء هيئة

دورة تدريبية حول "تنفيذ الاحكام الاجنبية"

■ كتب - فؤاد الريادي:

تبدأ السبت القادم فعاليات أعمال الدورة التدريبية الخاصة بتنفيذ الاحكام الوطنية التي ينظمها المركز اليمني للتوفيق والتحكيم بالتعاون مع وزارة العدل. وتناقش الدورة على مدى ثلاثة أيام من ١٧ وحتى ١٩ من سبتمبر الجاري جملة من الموضوعات والقضايا المتعلقة بهذه المسألة وكذا الاجراءات والتدابير الواجبة التطبيق والهيئات المخولة بالسهر على تنفيذ الاحكام الاجنبية سواء التحكيمية أو القضائية. وقال أمين عام المركز شاهر الصالحي إن هذه الدورة تهدف إلى رفع كفاءة وقدرات المتدربين في التعامل مع تنفيذ الاحكام الاجنبية والقواعد المنظمة لهذه العملية في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الإقليمية العربية والدولية التي تحيل إليها وتستند على مقتضاياتها تلك الاحكام سواء التي صدرت من هيئات قضائية أو تحكيمية في الخارج وتستوجب التنفيذ محلياً أو العكس.

وأكد الصالحي على أن المشاركين سيعكفون خلال أيام انعقاد الدورة على مناقشة ودراسة جميع التشريعات والاتفاقيات بالإضافة إلى التدريب العملي على حالات تطبيقية لأحكام نموذجية.

وتتوزع موضوعات الدورة -حسب برنامجها- إلى محورين: الأول يتمثل في تنفيذ الاحكام القضائية الأجنبية، حيث ستناقش فيه مفهوم تنفيذ الاحكام الأجنبية، التنفيذ بموجب قانون المرافعات، التنفيذ استناداً إلى اتفاقية الرياض القضائية، التنفيذ بموجب الاتفاقيات القضائية الثنائية، والتنفيذ وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

أما المحور الثاني فيتمثل في تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية والذي سيناقش فيه التنفيذ استناداً إلى اتفاقية واشنطن ١٩٦٥م، التنفيذ بموجب اتفاقية نيويورك ١٩٥٨م، والتنفيذ وفقاً لاتفاقيات التحكيم العربية وأخيراً مناقشة أهم مشكلات تنفيذ الاحكام الأجنبية.

يذكر بأن المستهدفين من هذه الدورة هم: قضاة المحاكم التجارية والمدنية، وقضاة التفتيش، المستشارون القانونيون، المحامون، مدراء الشركات والمصارف ومدراء الإدارات القانونية فيها، الإدارات القانونية في الجهات الرسمية بالإضافة إلى المتخصصين والمهتمين في هذا الجانب. علاوة على أن هذه الدورة تتميز بأن المحاضرين فيها نخبة من رجال القضاء والقانون اليمني والعربي.

السحر

اسوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير سامي غالب

صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (١٢)
تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب: (١٢٠٧٠)

.. وسياسة المدير تسجن ٤ شبان

■ تعز - «النداء» - خاص:

نشرة «الجيل الجديد» الصادرة عن شلة من الطموحين في مديرية مقبنة (وادي عنس) تعز، قادت هيئة تحريرها إلى سجن المديرية الثلاثة الفائت. وكان مراد احمد عبدالقادر وزكريا جميل مهوب ومنير عبدالله نصر وعبدالنور سعيد عبدالمنفي أعضاء هيئة التحرير، أجروا حواراً مع مدير المديرية العقيد (أبو خليل) سألوه فيها عن سبب أزمة الاسمنت التي طرأت على الأسواق كون المصنع يقع في إطار المنطقة (البرج) وأجاب الرجل شفهاياً: سببها السياسة المنبثقة من قبل مدير المصنع.

بعد صدور النشرة بمناسبة اختتام المركز الصيفي العاشر واستياء مدير المصنع من تصريح مدير المديرية، تنكر هذا الأخير لما قاله، وتحول حسيماً بريد أهالي المنطقة إلى خصم قاد هيئة تحرير الجبل الأربعة إلى سجن المديرية حتى مساء أمس الأربعاء عندما أطلق سراحهم بضمانة ليعودوا نهاراً إلى سجن إدارة الأمن!! مقربون من شباب الجبل المجاطين الآن بعداء ثنائي من قبل مدير المصنع ومدير المديرية أبداً لـ «النداء» تخوفاً من عواقب ليس بوسع أسر السجناء الأربعة مواجهتها لأنهم في مواجهة مع القوة والمال حد تعبيرهم. يذكر أن فضائح كثيرة متعلقة بإدارة مصنع الاسمنت تسربت خلال فترات سابقة، بينها عطل الطاحونة بسبب إهمال إدارة المصنع.

سماسة وسوق سوداء تحدث أزمة في اسمنت البرج

■ تعز - «النداء» - خاص:

استعان بهؤلاء وهم ضباط أمنيين ومشائخ من بلاده، يوكل لهم مهمة تسيير البيع ويمنحهم أوامر صرف خاصة بكميات كبيرة من الاسمنت.

وتفيد المعلومات أن السماسة وتجار السوق السوداء، يقومون بتهرب الاسمنت من تعز إلى محافظات أخرى بينها العاصمة صنعاء.

ويعيش عمال المصنع تدمراً شديداً جراء تفشي الفساد والتدهور الإداري ومناطقية المدير العام، الذي جاء نهاية العام قبل الماضي خلفاً للدكتور علي مجور الذي اتخذ إصلاحات مالية وإدارية هامة وفعالة وجدت ارتياحاً عاماً لدى الجميع.

وينتج المصنع ما بين ٤٥، ٦٠ ألف كيس يومياً ويغطي احتياجات تعز وبـ وجزء من عدن وأبين والضالع.

عاودت أزمة الاسمنت الظهور مجدداً في تعز، حيث وصل سعر الكيس في السوق السوداء إلى ١٢٠٠ ريال خلافاً للسعر الرسمي المعتمد (٨٦٠ ريالاً).

وشهدت الأيام الماضية ارتفاع الطلب على الاسمنت في المحافظة، جراء قلة الكمية المعروضة من المادة في المعارض الخمسة الرئيسية التابعة لمصنع اسمنت البرج، وبقية وكلائه في المدينة. وأرجع مختصون الأزمة إلى سوء اختيار الأشخاص الذين يسيرون عمل المعارض الرئيسية التابعة للمصنع، إذ بخفض هؤلاء الكمية المعروضة للبيع العام مقابل فتح سوق سوداء خفية.

وقالوا لـ «النداء»: مدير مصنع أسمنت البرج

يناشد الرئيس إيقاف إعدام أبيه

■ كتب - طلال سفيان:

مازالت قضية فؤاد الشهاري حاضرة رغم مرور سنوات عليها. بدأت أحداثها عام ١٩٩٥م أثناء خروجه الساعة الثانية ظهراً من مقر عمله بناية تعز. الشهاري الذي كان يقود سيارته متجهاً إلى منزله بعد عشاء يوم طويل فوجئ باعتراض مجموعة تعمل في الأمن السياسي في تعز. وهنا كانت الكارثة، وبدأت دوامة التعذيب.

ومن جانبي السيارة التي التقف أفراد هذه المجموعة حولها، دوت عدة طلقات نارية ذهب ضحيتها أحد أفراد هذه المجموعة والذي ينتمي إلى أسرة يعمل أكثر أفرادها في مناصب رفيعة في أجهزة الجيش والأمن يعززها نفوذ قبلي. ذهب بعدها الشهاري إلى غياب السجون وصالات المحاكم التي أدمغت ضده ستة أحكام إعدام، وقبل أيام صادق رئيس الجمهورية على حكم الإعدام.

وبعد المصادقة على حكم الإعدام الأخير سجلت أنامل الطفل محمد فؤاد الشهاري ذي العقد السني مناشدة حزينة طالب فيها رئيس الجمهورية بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر بإعدام والده، داعياً كافة الآباء والأمهات واطفال وجمعيات حقوق الأطفال والمنظمات المعنية

بحقوق الإنسان في الداخل والخارج والرأي العام الوقوف إلى جانبه في هذه القضية. وقال: «أولاً أود أن أحيط علماً بأن والدي حبس قبل ولادتي بشهر وقد بلغت من العمر نحو عشر سنوات ولا أعرفه إلا محبوساً من خلال زياراتي الأسبوعية له عبر شباك حديدي. لم أعرف حنان الأبوة مطلقاً، ولا أعرف إلا أنهم زجوا به متهماً في قضية قتل هو بريء منها، وأنهم عذبوه ولفقوا له اعترافاً مزعوماً في الأدلة، وإن هناك ضغوطات سلطوية نافذة على القضاء الذي اصدر ضد والدي خمسة أحكام بإعدامه آخرها الحكم الصادر من الدائرة (التجارية) بالمحكمة العليا والذي سبق لرئيس الجمهورية أن وجه برفضها واعادتها للدائرة المختصة (الجزائية) للفصل فيها، ولكنهم التفوا على التوجيه».

في حين إن هناك حكماً سادساً من الدائرة العسكرية بتاريخ ٥/٢٦/٢٠٠٥ قضى ببطان اتهام النيابة وكذلك أحكام الابتدائية والاستئنافية، وإعادة القضية للاستئناف للفصل في الدفوع ما إذا كان الاستئناف قد نفذ توجيهات المحكمة العليا من عدمه. وتسببت المحكمة التجارية بإهمال مقصود ومفتعل في حكمها بإعدام والدي، الأمر الذي أدى إلى تضاد عليه فخامة الوالد رئيس الجمهورية».





• الأستاذ النعمان

التماسك، يترفع فيه صاحبه على الخصومات، متعالياً على مراراته ومصائبه، مسدياً دروساً في تجاوز عبء الماضي، لاجتياز خط المستقبل، وإنجاز متطلبات مرحلة الانتقال، وأولاًها استيعاب، وليس صد وامتصاص، قوة اندفاع جيل من الشباب الثائر، عبر ابتداء صيغة حوار تتيح انتقال المسؤولية الوطنية من جيل إلى آخر، دونما انسحاب سريع مرتجل، أو ادعاء المن والاحسان تجاه شباب لم يعد يقبل بقاء الشيخوخة في السلطة "إلا مجاملة أو رعاية لحق الأبوّة، أو شعوراً بالعجز عن تنحيّتهم" كما يذهب الأستاذ.

«النداء» تنشر هذه الرسالة الوثيقة خدمة للقارئ أولاً لما تحفل به من إيماضات عليها تنفع الناس في مرحلة انتقال أخرى يعيشها اليمن، وثانياً احتفاءً بذكرى رحيل النعمان التي تصادف ٢٧ من سبتمبر، والاحتفاء بالشخصيات التاريخية أجمل ما يكون بنشر تراثهم.

هذه رسالة فريدة للأستاذ أحمد محمد نعمان وجهها إلى القاضي عبدالرحمن الارياني في يونيو ١٩٧٠م يشخص فيها الأوضاع اليمينية في لحظة ملتبسة شديدة التعقيد. فإذ الرسالة في مكانة صاحبتها، وفي هوية الطرف الذي وجهت إليه، وأولاً وأساساً في الرؤية الثاقبة المتماسكة التي يعرضها استاذ أمسك باللحظة الملتبسة، وقدر إمكان تحويلها إلى لحظة فارقة بين حقبة الحرب الأهلية التي أفرزت صيغة الحد الأدنى لمعسكر الثورة، وبين حقبة قادمة أرادها صاحبنا حقبة بناء دولة المواطنة، وحكم القانون.

النعمان إذ يخاطب مجابله القاضي الرئيس، وتلاميذه الذين وشبوا إلى الحكم، ثم أغمضوا أعينهم وأصموا آذانهم، يجهد في تفصيل رؤيته، وبيان دافعه من طرحها وتبيين سبل تحقيقها. ولسوف نلاحظ، إذ تتلمى المعاني ونستغور الأفكار، منطقاً غاية في

أحمد النعمان مخاطباً القاضي الارياني وأعضاء المجلس الجمهوري

غادروا السلطة اختياراً وسلموها للجيل الجديد

بسم الله

فخامة الأخ رئيس المجلس الجمهوري
الإخوة الزملاء أعضاء المجلس##

تحياتي الأخوية، وتمنياتى الطيبة راجياً من الله التوفيق والعون للجميع على مواجهة المشاكل التي خلفتها العهود الغائرة، والحروب الطاحنة من الداخل والخارج من قبل الإسلام وبعده من قبل ٢٦ سبتمبر ٦٢ وبعدها

فخامة الرئيس.. الإخوة الزملاء:

إنني رغم البعد اضطرراً كما تعرفون لإكمال العلاج علم الله ما تركت فرصة لتأدية ما يجب علي من مساندة لكم وتأييد لمواقفكم وتقديماً ما أمك من رأي يبدو لي صوابه ليكون تحت درسكم وأنا في ذلك على مذهب المتنبئ:

«وإن تكن محكمات الشكل تمنعني

ظهور جري فلي فهن تصهال»

ولا يهمني أن يقبل الرأي أو يترك تحت رحمة أخي وزميلتي الفريق فيسجل عليه خطأ الأغانى المحببة إلى نفسه يغفر الله له.

فخامة الرئيس.. الإخوة الزملاء:

لقد انتهت الحرب المشؤومة وإلى غير رجعة إن شاء الله تاركة وراءها الخرائب والانقاض والفقر والجوع والأزمات واليتماسى والمرضى والجرحى والمشوهين.. فلنستقبل عهد السلام والبناء والتعمير والرخاء والإزدهار، ونتعاون على إصلاح ما أفسد الدهر وإذا كان من دعاء السلف: اللهم ارزقني رأي الشيوخ وقوة الشباب. فإن الرأي الذي أتقدم به اليوم لم يكن جديداً بل هو مكرر ومعاد، إلا أنني مؤمن به وواقف دونه، لأنه حصيلة التجربة الطويلة والمريرة، وحصيلة الدرس والتأمل. كما أنه لا يخرج عن السعي لتحقيق ما ذهبت في سبيله أرواح الشهداء والطلائع والرواد، وما كنا جميعاً نطالب به ونناضل من أجله، وننشده لبلادنا: قيام دولة حديثة.

تنقل اليمن من القرون المظلمة السحيقة إلى القرن العشرين بوسائل العصر الحديث وأفكاره ولغته وعلومه ورجاله مع الاحتفاظ بتقاليد الكريمة ودينه القويم وشريعته السمحة البيضاء النقية، فلا تنتضي السنون ونحن نعلن عن تطور اليمن وتقديم مجرد إعلان وهي متخلفة تخلفاً رهيباً شائناً ويصدق علينا قول شهيدنا:

يهيرون الدنيا بزورة موسكو وعليهم غبار دنيا ثمود

أو قول الآخر:

ترى عليهم قشرة الحضارة والروح جاهلية

فخامة الرئيس.. الإخوة الزملاء:

ينبغي أن نملك الشجاعة والصدق مع أنفسنا ومع جيلنا ومع الأجيال القادمة فنقولها بإخلاص وأمانة: إننا لسنا من بناة الدولة الحديثة من قريب أو بعيد وإن كنا في طليعة الداعين إليها والمطالبين بها والحريصين عليها. وإذا كان لكل مقال وكل زمان دولة ورجال، فإن الذي يبني الدولة الحديثة في هذا العصر هم الطليعة الواعية المتحررة من الغرور والإدعاء، المدركة إدراكاً حقيقياً أن كل من حولنا لم يكن لهم يد ولا حول ولا طول في بناء دولة حديثة في بلادهم أو جهاز من الأجهزة أو تنظيم أو إدارة.. وإنما بنائها أساساً بنيتهم (وبعبارة أصح) بنائها حكاهم في وقت من الأوقات، بنائها أساندة الحضارة العصرية

تتعلم به الشعوب المتقدمة والهوة بينها وبين غيرها عميقة جداً.

فخامة الرئيس.. الإخوة الزملاء:

لم يبق لنا عذر في التمسك بالسلطة والاستمرار بمركز القيادة السياسية وتحمل المسؤولية بعد أن وقف شبابنا الموقف الوطني الرائع وحققوا الوحدة الوطنية والسلام وأثبتوا أنهم جديرون بتحمل المسؤولية.

إن علينا أن نكون عوناً لهم وسنداً، وأن نقدم لهم آراءنا المستخلصة من تجربتنا، ونشعرهم بمعنى الأبوّة حتى نستعيد ثقتهم وحسن ظنهم ونعيش معهم في سلام واطمئنان، ونقضي على أسباب القطيعة والجفوة التي زرعا في نفوسهم أعداء اليمن، وأثاروا شكوكهم ليمزقوا شمل الشعب ويتمكنوا من إذلاله والقضاء على استقلاله.

واجبنا ألا نتجاهل ما عبأ به أعداؤنا مشاعر شبابنا وأثاروا سخطهم وملأوا أعصابهم بالتوتر.. إن سبيلنا لإحباط كيد الحاقدين على شعبنا وعلى استقلاله أن نتفاهم بصدق وصراحة مع شبابنا وأبنائنا طليعة الأجيال القادمة وتبديد كل ما في نفوسهم من شكوك، وإفساح الطريق أمامهم لياخذوا مكانهم في مراكز القيادة السياسية باقتناع وهود وسلام.

كما أن الأمانة تحتم علينا أن نضع قاعدة سليمة للحكم في بلادنا تقوم على مبدأ انتقال السلطة بطريقة سلمية لا يراق على جوانبها الدم، ولا يلجأ الطامحون إليها والراغبون فيها إلى تدبير المؤامرات والاغتيالات والقيام بالانقلابات فتصبح اليمن من جديد مسرحاً لحروب جديدة وصراع على السلطة، كما عاشت في العهود القديمة وكما تعيش في الحاضر بعض الشعوب التي كثر فيها الصراع حول السلطة وانصرف الناس فيها عن البناء والتعمير إلى التخريب والتدمير.. فلا يسجل التاريخ علينا أننا لم نقدم لليمن في العصر الحديث سوى الحرب والدمار بأسلوب حديث وسلاح حديث. والذي من انتفع بنجارتهم غيره. والله يوفقكم وسلام الله عليكم..

أخوكم

أحمد محمد نعمان

بون - في ١٧ / ٦ / ١٩٧٠م

■ هوامش:

رئيس المجلس الجمهوري (٦٧-١٩٧٤): القاضي عبدالرحمن الارياني.

الإخوة الزملاء أعضاء المجلس الجمهوري: الفريق حسن العمري، الشيخ محمد علي عثمان، السيد أحمد محمد الشامي.

الولد محسن العيني: رئيس الوزراء يومها الذي أتم في أول عام ١٩٧٠م المصالحة الوطنية بتطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، إتماماً لجهود سابقة بذلها الأستاذ أحمد محمد نعمان، والشهيد محمد أحمد نعمان، والسيد أحمد الشامي وعدد من المشائخ والعسكريين منذ أواخر الستينيات..

والاختصاصيين والعلماء في كل مجال وأولاً وقبل كل شيء خبراء في تنظيم الأداة الحكومية فما لم تنظم هذه الأداة تنظيمًا حقيقياً فإننا سنظل حيث نحن ولن نزداد إلا تخلفاً..

ولنا أسوة بمصر المتقدمة فإن الرئيس عبدالناصر استقدم منذ ثمان سنوات أي عام ١٩٦٢م خبراء من أمريكا لتنظيم الأداة الحكومية بمصر التي عرفت التنظيم في عهد محمد علي باشا وفي ٧٢ عاماً من بقاء الإنجليز فيها.. وفيها الجامعات والمعاهد والمصانع والألوف من العلماء وأساندة الحقوق والاختصاصيين في مختلف العلوم والفنون.

فهل نحن أقل حاجة من مصر لتنظيم الأداة الحكومية على يد خبراء من الخارج؟ وهل يجوز لنا ما جاز لغيرنا أم أن اللعنة ستحيق بنا وستلصق بنا تهمة الإمبريالية والرجعية وخيانة العروبة؟

فخامة الرئيس الإخوة الزملاء:

إنني أرى مخلصاً أن نتفاهم مع طليعة شبابنا على إفساح المجال للجيل الجديد ليستعد ويهيئ نفسه لتحمل المسؤولية كاملة وعلينا أن نمهد بحكمة وبصيرة وتفاهم تام طريقة الانسحاب المنظم من مركز القيادة اختياراً لا اضطراراً، وأن نسن للحكام من بعدنا سنة حسنة، ونجعلهم يعرفون جيداً أن السلطة ليست غنيمة ولا ميراثاً، ولا سلعة تتباع وتشتري وتوهب، ولكنها مسؤولية وأمانة يتحملها القادرون ويتخلى عنها العاجزون.. ولعل فخامة الأخ الرئيس يذكر أنني تقدمت بمثل هذا الرأي عام ٦٥م بعد اتفاقية جدة بين عبدالناصر وفيصل، فاعترض السلال زاعماً أننا نريد خديعته فقط ليشترك معنا في الانسحاب ثم خلفه على السلطة.

إنني لا أدعو للانسحاب المرتجل السريع حتى لا يعتبر ذلك خذلاناً لشبابنا وأبنائنا، أو تخلياً عن المسؤولية وتهرباً منها ولكن ينبغي أن نتدارس الأمر بهدوء مع الخاصة من ذوي الرأي والتأثير، والذين يدركون روح العصر وروح شباب العصر الذي لم يعد قابلاً لسلفه في السلطة إلا مجاملة أو رعاية لحق الأبوّة، أو شعوراً بالعجز عن تنحيّتهم.

وغاية ما نريده من شبابنا هو أن يقيم بيننا وبينه جسراً للتفاهم وتبادل الرأي والمشورة، إذ ربما كان يعترف لنا بالسبق في المطالبة بالتطور والإصلاح والتغيير، وفي قرع أبواب الحضارة وتحطيم أسوار العزلة التي فرضت على الشعب قروناً وأجيالاً حتى تمكن الشباب من الانطلاق والخروج إلى العالم الجديد يتعلم ويدرس، ويتأمل ويرى ويسمع ليرجع إلى قومه يعلمهم وينذرهم، ويبنى وطنه كما تعلم ودرس ورأى كيف يبني الناس أوطانهم. ولما كنا أكثر فهماً لروح الشعب المنعزل عن العالم فإننا نحرص على أن نظل همزة الوصل التاريخية بينه وبين شبابنا وكم يسعدنا ألا يقع شبابنا فيما وقع فيه شباب آخرون في أوطان أخرى قد بلغت أوطانهم أعلى مراحل التقدم، وألا يقلدهم في التخريب والهدم فقط، أو يضيع وقته في لعن السابقين والأبناء والأجداد، فإن الشتائم واللعنات كما أثبتت التجربة لم تبين وطننا ولم تصلح أمة (لا تلعنوا الظلام ولكن اوقدوا الشموع..).

إن اليمن في أشد الحاجة لكل دقيقة وثانية من حياة شبابها ومن تفكيرهم وجهدهم ونشاطهم لمكافحة الأمية بكل صورها وأشكالها في القرية والمدينة والسهل والجبل.. إنها محرومة من كل ما

وصناعها وخبرائها وعلمائها.. هذه هي الحقيقة مهما بالغنا في نفخ أوداجنا وارتفاع أصواتنا بشتمهم ولعنهم من نفس الأجهزة التي اخترعوها وصنعوها وقدموها إلينا وعلمونا طريقة استخدامها والتحدث منها.

إن الحصول على هؤلاء الأساتذة لم يعد صعباً ولا عسيراً، فإنهم متوفرون لدى الدول الصديقة ولدى الأمم المتحدة ومن جد وجد.. وليست هناك عقبة تحول دون الحصول عليهم سوى الخوف من شن الحملات الدعائية من قبل أولئك الذين يريدوننا أن ننتظرهم قرناً آخر، وألا نتعامل مع غيرهم حتى يتخلصوا من مشاكلهم التي لها أول وليس لها آخر لينتفروا للتنكيل بنا والقضاء علينا أو تهذيبنا وتاديبنا وإصلاحنا في العهد المعروف لليمنيين وغيرهم (السجون الحربية.. للتابيد والتهديب والإصلاح).

كما انتظرناهم من قبل وركضنا وراءهم ببراءة وسذاجة وطفولة وغباء، وتطلعنا إليهم كمنقذين وكإخوة أشقاء لن تلقى أية صعوبة في الاستفادة منهم والتطور على أيديهم، لأن اللغة العربية التي لا نحسن سواها كانت تشدنا إليهم وتقربنا منهم.. كما كانت لغة العلم الحديث والحضارة الحديثة غريبة علينا وعقبة تحول دون الاستفادة من الآخرين والتعاون معهم والاتصال بهم.. ولقد أضعنا ثلث قرن من حياتنا وحياة شعبنا جرياً وراء السراب.. وكانت النتيجة ما علمتم وذاقتم.

لقد انتظرنا الأشقاء ليعلمونا وياخذوا بأيدينا أربعين عاماً من أعقاب الحرب العالمية الأولى.. انتظرناهم حتى يتخلصوا من الاستعمار ومن عملاء وأذئاب الاستعمار، ومن الرجعية والإمبريالية والرأسمالية، ويحققوا الوحدة العربية غير أننا استيقظنا بعد طول الانتظار وهم يزدادون تمزقاً وانقساماً ويلعن بعضهم بعضاً، ويتخذون بلادنا المسكينة البائسة ميداناً للصراع والقتال فيما بينهم ويجعلون منا وقوداً لحروبهم وأحقادهم ويمزقوننا شراً ممزقاً.. وما هم مع بالغ الحسرة والأسف والألم الذي يعتصر قلوبنا عادوا تحت أشبع استعمار واحتلال والحرب تحصد أرواحهم وتخرب مدنهم وقراهم.

فهل ننتظرهم قرناً آخر.. أم نحاول تحرير بلادنا من التخلف وننشد العون من الأصدقاء، ونستفيد من حيث استفاد الأشقاء، ونطلب الحكمة حيث وجدناها سيما وقد وجد من شبابنا من يستطيع التفاهم بلغة العصر وحضارته ومنطقه.

فخامة الرئيس.. الإخوة الزملاء:

إننا ولله الحمد بداننا نسترجع أملنا في شبابنا بعد أن تبادلنا الشكوك والقطيعة حيناً من الدهر، وبعد أن بدأوا هم أنفسهم يدركون ما أركناه قبلهم. ولقد كانوا معذورين وغير ملومين فإن منسوب الذكاء عندنا معشر العرب لم يصل بعد إلى المستوى الذي يستفيد فيه المتأخر من تجربة من سبقوه. ولقد أصبح الولد محسن العيني## في طليعة هذا الشباب الواعي المدرك، وعلينا أن نعينه بما نملك من رأي وتجربة، ونعمل جاهدين لمساعدته على اختيار من يطمئن إليهم من الشباب الذي لا يخاف في سبيل مصلحة بلاده لومة لائم ليعملوا صفاً واحداً في ظل الوحدة الوطنية، وعهد الحب والأخوة الذي يجب ألا يكون فيه مكان لحاقد أو عابث أو مفرق أو دساس.. وعلينا أن نؤيدهم في استخدام الخبراء والفنيين

مسيرة في حبش احتجاجاً على الغبن

■ إِب - ابراهيم البعداني:

طالب مايزيد عن ٣٠٠ شخصية اجتماعية من مشائخ وأعيان وأعضاء المجلس المحلي بمديرية حبش، السلطات المحلية باب، السماح لأبناء المديرية الخروج بمسيرة تظاهرة سلمية، تنطلق من المديرية وتنتهي بالمحافظة، وذلك احتجاجاً على التلاعب الحاصل في حصة المديرية من المشاريع المعتمدة، ومن أهمها طريق المفرق حبش، والتي تعترضت سفنته والبالغ ١٥٠ كيلو متر وإلى اليوم لم يتم تنفيذه الأمر الذي أدى إلى تعثر وصول الخدمات الأساسية للمواطنين.

وأوضح هؤلاء في رسالة وجهوها للمحافظ أن طريق مفرق حبش التي شقت في عهد الرئيس عبدالرحمن اليرباني عام ١٩٧١م كانت تقام لها عملية مسح كل ثلاثة أشهر، ولم تكن تلاقي أي صعوبة، واستمرت عملية المسح حتى نخر العظم وظهر الحجر، وأضافوا أنه قد وضعت أكثر من حجر أساس لتنفيذ المشروع، كان آخرها حجر الأساس التي وضعها رئيس الجمهورية العام الماضي، وطالبوا في نهاية رسالتهم توفير الأمن للمسيرة من بدء انطلاقها وحتى وصولها إلى المحافظة.

استخفاف حكومي

(تتمة الصفحة الأولى)

نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط ليحتج على سماح رئاسة الجلسة للنواب بالتعقيب على رئيسه قبل أن يوضح له أن موجهي الأسئلة سبعة وسبعون نائباً.

نبيب الباشا النائب المؤتمري تسبب في أزمة وحالة من الهرج والمرج بعد أن اقترح إحالة إجابات باجمال وأسئلة النواب إلى اللجان المختصة لدراستها وتقديم تقرير بذلك، وهو اقتراح لاقى هوى لدى وزير الخدمة المدنية حمود الصوفي الذي سارع إلى رفع يده وهو يجول وسط النواب، وكذلك فعل زكريا الزكري الذي هلل للمقترح بكتلي يديه. الأمر ذاته فعله النائب ياسر العواضي نائب رئيس الكتلة النيابية للحزب الحاكم.

عبد النواب، وجدوا في حضور رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة فرصة نادرة لإنتراج موافقاتهم على طلبات شخصية، تقاطروا على المقاعد الإمامية بأوراقهم بينما كان الجميع يتأمل الصف الأخير في قاعة المجلس حيث يتمترس من يطلق عليهم فرسان البرلمان: صخر الوجيه، علي عشال، عبدالكريم شيبان، سلطان العتواني، والأخير كان غائباً. إلا أن الرهان سقط هذه المرة أيضاً - ولم يصدر من ركن المشاعين أي إزعاج.

علي عبدربه القاضي، منصور الزنداني، عبدالرحمن بافضل وحسين الأحمر حاولوا إقناع رئيس المجلس بالعدول عن طرح مقترح النائب نبيب باشا للتصويت. أما النائب يحيى الراعي، والذي ينظر إليه كعضو غلبته لتأديب من لا يجيدون الأصغاء، فقد نزل من مقعده في المنصة غير مرة، ليصيح بالميكروفون وأعضاء النواب بما يجب وما لا يجب.

ونواب الإصلاح كانوا أكثر احتياطاً كما بدا من نظراتهم لأن رئيس حزبهم هو الذي أراد اختصار فترة النقاش من عشر دقائق لكل نائب إلى دقيقتين، ومع هذا فإن الضرب على الطاولة لم ينفذ في شيء، إذ جاء مقترح الرئاسة بأن يمدد باب المناقشة إلى جلسة السبت القادم، على أن يعطى كل نائب دقيقتين لا غير.

بسيارة أمنية تتقدم موكبه يقال إن مهمتها إبطال مفعول أي عبوة ناسفة قد تعترض الموكب، غادر باجمال البرلمان وبعد أن أجلي المرافقون من مدخله خشية تعرضه لاعتداء مماثل لما حصل له مطلع العام. لكن النواب الذين لعنوا الفساد وصبوا جام غضبهم على أداء الحكومة لا يملكون ما يقولونه للناس عن أسباب ما حدث في جلسة الأمس وحرص الشيخ عبدالله الأحمر على ألا تتجاوز الأمور حدود النقاش، إلى إجراءات العملية.

قبائل الجوف

(تتمة الصفحة الأولى)

وبين زهران والحصلات انشجحت مساء الاثنين، دون إشعار القبيلتين، اللتين لازالت الأوضاع مستتية بينهما. وقال الشيخ أمين العكيمي لـ «النداء» إن الصلح بين قبيلته وقبيلة همدان انتهى، لأن الأخيرة أخترقته خمس مرات.

وأوضح أن صلة القرابة التي تربط قائد اللواء التاسع ميكا بهمدان تحول دون التزام هذه الأخيرة بالصلح، و «عدم تنفيذ توجيهات الرئيس الذي قال إن من خرق الصلح يعتبر نفسه في مواجهة مع الدولة». الشيخ ناجي القهوه شيخ مشائخ همدان قال لـ «النداء»: «أنا موقف في وزارة الدفاع.. الخبر الحقيقي عند اصحاب الجوف».

واكد الشيخ ناجي، الموقف في وزارة الدفاع ضمن عشرة مشائخ من القبيلتين منذ نحو شهرين ونصف، التزام قبيلته بالصلح: نحن موقوفون عند الرئيس وما قاله نحن تحت أوامره لأنه رئيسنا وكلامه نافذ....

وكان الرئيس كلف، برض طرفي الخلاف، ستة من مشائخ الجوف الكبار هم: الشيخ الحسين بن علي الضمين، الشيخ غالب ناصر الأجدع، الشيخ احمد السنابل، الشيخ علي صالح بشلط، الشيخ مبارك بن غرزه، والشيخ مبخوت بن غرزه، للتحكيم والتوصل إلى حل بين طرفي الصراع.

وقال الشيخ الحسين الضمين لـ «النداء» إن لجنة التحكيم حكمت، منتصف الأسبوع الماضي، بربيع ديات، ديتين لـ «الشعلان» على «همدان»، وديتين لـ همدان على الشعلان، تتصاعف كلتا الديتين إلى ٢٢ دية. وأوضح الضمين أن لجنة التحكيم والصلح كلفت من الرئيس، للتدخل في مجال العيب والغتوب. وتعني القضايا المستجدة وليس القضايا الأساسية (الأرض والدم) بين الطرفين.

تظاهرة "القاعدة" أمام المحكمة

■ كتب - يحيى هائل سلام:

شُرعت محكمة ذي سفال الابتدائية الأحد الماضي بمحاكمة عشرين شخصاً تتهمهم النيابة العامة بارتكاب جرائم متفاوتة ذات صلة بمظاهرة الخميس ٢١ يوليو والتي كانت تخللتها أعمال شغب في مدينة القاعدة، ومن بين تلك الجرائم الاعتداء على موظفي عموم أثناء تاديتهم واجبههم -رجال الأمن.

قائمة العشرين الذين نقلوا من سجنهم إلى قاعة المحكمة وظهر أربعة منهم مكبلين بسلاسل حديدية واجهوا قرار الاتهام بالانكار وطالبوا رئيس المحكمة القاضي امين المشولي الافراج عنهم، ما قوبل باعتراض ممثل الادعاء الذي كان قد هدد بالانسحاب من الجلسة على إثر مطالبة محامي الدفاع إنزاله من منصة هيئة المحكمة إعمالاً لمبدأ المساواة بين الخصوم. المحكمة التي لم تتجاهل اعتراض والدة احد المتهمين على ورود اسم ولدها منسوباً إليها وليس إلى أبيه في أوراق النيابة، أجلت النظر في القضية إلى الأحد القادم.

وأضاف: بعدما جهزنا الحكم أبلغنا الرئيس به، وحدد لنا موعداً للقاء به بعد يوم من ذلك لاستئناف خطوات الصلح بشأن الأرض والدم، غير أن الرئيس اشغل في مواضيع أخرى.. ولازلنا ننتظر اللقاء به.

السوسوة: مشروع قانون

(تتمة الصفحة الأولى)

قانون جديد، جدد الدعوة للنقابة إلى المبادرة في اعداد مشروع قانون جديد. وزيرة حقوق الإنسان أعلنت أيضاً إن الوزارة ستطور رؤيتها بشأن القانون، مستفيدة من أوراق الندوة ومداحلات المشاركين، وتمنت على المعنيين، وبخاصة نقابة الصحفيين ألا يتقاعسوا في تقديم ملاحظاتهم ووعدت أن تستوعب أية ملاحظات في مبادرة الوزارة، لكنها نيهت إلى ضرورة تسليم الوزارة الملاحظات أو المبادرات في موعد أقصاه ٢٦ سبتمبر الجاري.

إلى ذلك اعتذر اللواء رشاد العليمي -وزير الداخلية- عن حضور جلسة مجلس النواب، أمس، للرد على سؤال للنواب عن ملاسبات الاعتداءات التي استهدفت صحفيين ومراسلين مؤخرًا، والدور الذي تقوم به الوزارة للاحقة المعتدين. وكان لقاء استضافه الشيخ حميد الأحمر عضو مجلس النواب الجمعة الماضية جمع قيادة نقابة الصحفيين بعشرين نائباً من مختلف الكتل الحزبية في مجلس النواب؛ وجرى في اللقاء الذي حضره أيضاً صحفيون وناشطون من المجتمع المدني، تشخيص أوضاع حرية الصحافة في اليمن، وسبل اضطلاع نقابة الصحفيين ومجلس النواب معا في حماية الحريات الصحفية وتعزيزها، صونا للمسار الديمقراطي. كما ناقش اللقاء، وهو الثاني من نوعه منذ الخريف الماضي، سبل تعزيز العلاقة بين النقابة والمجلس، خصوصاً في مجال تطوير التشريعات المتصلة بحرية الصحافة.

ولخص النائب حميد الأحمر في ختام اللقاء نقاشات واقتراحات المشاركين في ثلاثة مهام متعاقبة: الأولى في العمل على وقف الاعتداءات والانتهاكات التي تستهدف الصحفيين، والثانية في تحسين التشريع المنظم لنشاط الصحافة، والثالثة في إسهام مختلف الأطراف، وفي المقدمة النقابة، في تحسين الأداء المهني للصحافة.

وكان عدد من النواب المشاركين في اللقاء شددوا مجدداً على التزامهم تبني أي مشروع قانون تعده النقابة، والضغط من أجل تمريره في مجلس النواب.

الجيش والأمن

(تتمة الصفحة الأولى)

البنك الدولي في أكثر من بيان أشار تحديداً إلى هذه الخطوات في اصلاح الخدمة المدنية، والرقابة على الإنفاق العسكري، وقانون التقاعد، باعتبارها متين برنامج الإصلاحات.

وبالتزامن مع استحقاق تطبيق استراتيجية الأجور، وما قد تتضمنه من إصلاح هيكل أجور يتناسب مع الوضع المعيشي، والخطوات الأخرى التي أتت على حساب المواطنين، وجدت الحكومة والرئاسة في اليمن أمام إشكالات حقيقية.

في مقدمة هذه، وقعت السلطات في حالة ريبة وعجز عن تحديد التكلفة الصحيحة لزيادة الأجور، ومعها أصبح من الضروري التأكد من عدد الموظفين الحقيقيين، وإجمالي الجيش والأمن. وهذا طبعاً بدوره يستلزم ثقافة حقيقية، وليست إعلانية للزواج الوظيفي، والكشوفات الوهمية وإنفاذ قانون التقاعد.

صائب متقاعد لم يعجبه تصريح الرئيس، وحاول إرجاعه إلى حماس الرئيس، وأنه غير قابل للتطبيق لأن الجيش في كل دول العالم تشرف عليه وزارة الدفاع. خلط مثل هذا ربما بصطف إلى جانب مبررات أخرى، تتدرج بالسرية في شؤون الجيش والأمن وغيرها. والهدف الذي يتوارى خلف هكذا ذرائع، إفلات هذه المؤسسة الهامة، من الرقابة ليتسنى لناقذين لا يتجاوزون العشرات، الحفاظ على مصالحهم غير المشروعة. وهذا ما تنبه له الرئيس في إشارته إلى ضرورة الشفافية.

إلى ذلك يغيب عن هذا التبرير أن إدخال الجيش والأمن ضمن نظام الخدمة المدنية لا يلغي وزارة الدفاع واختصاصها، هو فقط يطبق على هذه المؤسسة، التابعة للحكومة والدولة في الجمهورية اليمنية، نظام رقبائي جزء منه مؤقت يتعلق ببنود واردة في برنامج الإصلاحات، وآخر دائم وروتيني مثلها مثل التربية والتعليم وبقية قطاعات الدولة. وفي نهاية المطاف لا أحد فوق القانون، وهذا بالفعل ما يؤشر إليه تصريح الرئيس، فهل يلتقط الآخرون طرف الخيط؟

ببلاغ الأسى والحزن تلقينا وفاة الأخ /

هلال عبداللطيف علي الدب

ابن شقيق الاخ/ عبد القادر علي هلال - محافظ حضرموت

إشراحات مروري مؤسف..

وبهذا المصاب الجلل نتقدم بأحر التعازي القلبية للأخ/

عبدالقادر علي هلال وجميع أفراد الأسرة الكريمة

سانلين العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة

والغفرة وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

سامي غالب، محمد المقالح، نائف حسان، مصطفى راجح

حميد الأحمر لـ «النداء»:

اليمن بحاجة لقرار سياسي

الشيخ حميد الأحمر -عضو مجلس النواب، ورئيس مجلس إدارة مجموعة الأحمر التجارية، وعضو مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح- يجيب تالياً على أسئلة لـ «النداء» حول قضايا التنمية والقطاع الخاص، ودور البرلمان وأداء الحكومة.. وقضايا أخرى.

حوار: نبيل الصوفي

موارده.

لو أن لدينا تنمية تبدأ بتحمل الدولة مسؤوليتها الحقيقية لتضاعفت موارد الدولة من ٤ مليار دولار إلى ٤٠ مليار دولار.

ولن تحدث هذه التنمية إلا عندما تعرف الدولة ماهي مهامها الأساسية وكيف عليها ممارستها، من أجل بيئة سليمة، تحفز الشعب بفئاته المختلفة للقيام بواجباته.

■ تتحدث عن تحفيز الشعب، وأنت تعلم تدني مستوى تأهيله لإدارة مثل هذه القضية.

- هذه واحدة من أدلة عجز السلطة عن القيام بمهامها.

فيما لم تستطع أن تنمي المجتمع بحيث يقوم بهمامه، وهو يعيش في القرن الواحد والعشرين، الذي لم تعد فيه الحكومات هي من تواجه التحديات، بل مهمتها تأهيل شعوبها لفعل ذلك.

■ لو تحدثنا عن الأحزاب، وهي ألية لتنظيم جهود المجتمعات، الحكومة تقول إن هذه الأحزاب ليس لها برامج يمكنها المساهمة من خلالها في تحمل تبعات قضايا التنمية.

- نحن نتحدث عن أسس وتحديات لا يمكن لمن ليس في الحكم أن يحقق منها شيئاً. السلطة هي التي عليها إدارة إمكانيات المجتمع بما يؤهل هذا المجتمع للمشاركة في مواجهة التحديات المختلفة عبر تكوين وعي ناضج لدى الشعوب يمكنها من إدارة الحياة العامة بما يتلاءم مع المرحلة والعصر الذي يسيرون فيه، بالعكس

من ذلك فإن حكومتنا وخلال العشر السنوات الأخيرة إنما تعمل مع التحديات، من أجل مراكمة القيدوب والأعباء أمام الشعب كإفراد أو أحزاب أو مؤسسات بإدارة تكون نتيجتها إشغال الناس بلقمة العيش، وعدم توفير البيئة السليمة للمشاركة الفاعلة.

■ لو تحدثنا عن البرلمان باعتباره شريكاً في القرار السياسي.. وهو أيضاً أحد أدوات أي مجتمع للإدارة الشعبية التي تتحدث عنها،

بمتابعة بسيطة لأدائه يصل المراقب إلى أنه لم يستطع أن يقوم بدوره، فهو لم يوقف أي خطأ حكومي مهما كان صوت النقد فيه عالياً.

- بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر حول مدى نزاهة وشفافية الانتخابات التي أوجدت مثل هذا البرلمان، فالبرلمان تمثيل شبه واقعي لوضعية المجتمع. اعتقد أن الخلل ناتج عن شخصيات أعضاء مجلس النواب الـ ٣٠١. فهم لديهم بمجموعهم إمكانيات تؤهلهم للعب دور أفضل مما هو عليه الآن. وأنا كعضو في البرلمان أفسر رغبة كبيرة وصادقة عند كثير من أعضاء مجلس النواب من جميع الكتل بما فيهم كتل الحزب الحاكم لأحداث التغيير والقيام بدور أفضل. ويكفي متابعة الجلسة التي بدأت بها الدورة الحالية لملاحظة استياء الأعضاء مما هو قائم.

■ إذا ما هي المشكلة؟

- طالما ونحن نتحدث عن الديمقراطية، وهي لاتعمل إلا بالأطر السياسية والقانونية المنظمة لها، فعلياً أن نعترف بدور الإرادة السياسية في تعطيل مؤسسات الديمقراطية.

كنا نتوقع أن وجود أغلبية ساحقة من حزب واحد ستحفظ هذا الحزب بحكم مسؤوليته الناتجة عن الأغلبية، للسعي نحو تحسين الأداء البرلماني، لكن للأسف حتى الأغلبية لم تقنع الإرادة السياسية بدعم البرلمان ليؤدي دوره المهم في حياة اليمن.

■ لماذا تقبل هذه المؤسسات هذا الأمر؟

- لماذا لا نلقي اللوم على من يمارسون التوجيهات الحزبية ويلتزمون الأعضاء بموقف واحد؟

قلت لك أن الأغلبية وبدلاً من أن تؤدي دوراً إيجابياً لدعم دور مجلس النواب في إدارة البلاد، وتحمل المسؤولية- تحولت إلى عامل إضافي من عوامل ضعفه.

■ لا يصح أن نطالب عضواً

■ لسنا ندري مستقبل الحدة البرلمانية ضد الاعتماد الإضافي الذي طلبته الحكومة مؤخراً.. لذا لن نسأل عن توقعك للقرار البرلماني تجاه الاعتماد، وسنكتفي فقط بسؤالك عن تقييم تقديم الحكومة للاعتماد الذي أصبح وكأنه موازنة سنوية تطلبها الحكومة، ولكن قبيل نهاية العام؟

- من المؤسف أن تتوالى الأحداث التي تؤكد من خلالها الحكومة عدم قدرتها على إدارة شؤون البلد، فالاعتماد الإضافي الذي تقدمت به هذا العام هو تكريس للعشوائية وإنبات لعدم وجود رؤية واضحة للأولويات.

والأمر ليس في تقديم طلب الاعتماد وحده، بل وحتى في توبيخ مبالغه المالية الذي يتم عن عدم وجود رغبة حقيقية في التنمية التي لا يمكن الحديث عنها ونحن لا زلنا بغير موازنة محترمة من قبل الحكومة نفسها.

والأسوأ أن هناك أحاديث بأن الحكومة قد صرفت جزءاً كبيراً من مبلغ الاعتماد الإضافي فيما يدل على عدم احترام توكينات ومؤسسات وتشريعات البلد، حيث أنه وبحسب الدستور يفترض أن البرلمان وحده من يحق له الموافقة من عددها على صرف مبالغ خارج إطار الموازنة.

■ ألن يكون هذا الحديث تركيزاً فقط على طرف الحكومة التي تشكو من أعباء مفروضة لأطراف هنا وهناك، وتقول إن أي حكومة ستأتي لن يكون بإمكانها إلا أن تفعل ذات الأمر؟

- لا أريد أن أتحدث كطرف، فإنا وعبركم ادعوا الحكومة لأن تنظم ندوة علنية تشارك فيها القوى السياسية المختلفة وخبراء وجهات دولية؛ ليقوم الجميع بتحليل مدى رشادة إعداد وإنفاق الموازونات السنوية بما فيها الاعتماد الإضافي وتناقش مناقشة موضوعية وتقدم بموجهها رؤية حول جوانب القصور، وكيف يمكن أن يصحح هذا المسار.

وإذا كانت الحكومة تعتقد صواب خطواتها فلماذا لا يفتح الباب لمثل هذا الجدل، وبخاصة في ندوة لخبراء وذوي اختصاص إضافة لأطراف سياسية تساعد الحكومة على تقييم حقيقي لأدائها، وكيف يمكن أن يكون لحكومتنا موازنة مخططة بطريقة عملية وحديثة وتستهدف تحقيق تنمية.

■ ٩٠٪ من موارد الاعتماد الإضافي من النفط ويمنع ما يؤكد الحديث عن شحة الموارد في اليمن..

- اليمن فعلاً ليس ذاك البلد النفطي الكبير، فهو ضمن الدول النفطية الصغيرة، لكن حتى ما هو موجود لم تستفد منه بشكل أمثل.

■ إذا حتى النفط مورد مهدد... فكيف يمكن الحديث عن تنمية ونحن بالأموراد؟

- حديث الحكومة الدائم عن شحة الموارد جانب من جوانب القصور.

للميمن ككل بلدان الدنيا موارد، لكن مشكلته هي الحكومة التي تسعى لموارد سهلة لا تتطلب أي جهد لإدارتها، كما هي تريد موازنة بلا حساب، وهذا يمثل العجز عن القيام بدور الحكومة الحقيقي في تحقيق التنمية.

ونحن دائماً ننقد الفساد المالي والإداري، ومع أهمية استمرار نقد الفساد إلا أن الأهم هو عدم وجود تنمية بالمعنى المعروف في كل بلاد الدنيا.

■ لكن الحكومة دائماً تفتتح مشاريع، وطرقا.. كيف تقول إنه ليس هناك تنمية؟

- التنمية أشمل من افتتاح المشاريع، ومع أننا لو بحثنا عن المشاريع الجديدة التي يمكن أن نسميها مشاريع تنموية لوجدناها ضئيلة جداً، فالأهم هو أن يكون لدينا حكومة تحدد متطلبات النهوض بالبلد، ثم تضع خططاً لذلك حتى لعشرات السنين، وتبدأ بالأهم، وهو تأهيل المجتمع لاستغلال

موجودات البنوك اليمنية

مجتمعة

لا تساوي

موجودات

آخر بنك في

قائمة المائة

بنك الأكبر

في البنوك

العربية

سلي يحترم المؤسسات.. والحل ليس في الائتلاف أو الانتخابات المبكرة

القطاع الخاص يدير معركة الحفاظ على الذات، والتنمية بحاجة لدولة تدرك واجباتها



• حميد الأحمر

حكومتنا تراكم القيود والأعباء أمام الشعب كأفراد أو أحزاب أو مؤسسات

نحن بحاجة لتحليل علمي للحالة القبلية التي أنتجت الحكم وعلى الدولة نقل الحكم من تحالف قبلي إلى عمل مؤسسي

القرار في اليمن اليوم لم يعد يعبر عن أي تحالف، ولا يمر عبر قناة ولا تحالف ولا مؤسسة

عمل مؤسسي. السلطة اليوم عبارة عن أفراد من مناطق مختلفة، وكونك تجد أفراد من هذه المنطقة أو تلك، فلا يعني أنهم يمثلون تحالفاً من أجل توزيع مثل هذه الأدوار.

■ لا أتحدث عن توزيع الأدوار، بل عن الاتفاق حول قضايا تتعلق بإدارة الدولة في النظام السياسي.

– مراجعة محايدة للأمر أجد أن القرار في اليمن اليوم لم يعد يعبر عن أي تحالف، القرار اليوم في اليمن عندما يصدر يصدر مباشرة، لا يمر عبر قناة ولا تحالف ولا مؤسسة.

■ بناءً على هذه المعطيات كيف تقرأ قادم الشهر... ليس كبرلماني ولكن كأحد رجال القطاع الخاص، الذي لا شك يراقب فرص المستقبل كأحد أهم عوامل الاستثمار.

– من خلال تحليل الوضع السياسي العام أو من خلال الإطلاع على ما تنشره صحف المعارضة أو السلطة ستري أن الحال الذي نعيشه ليس حالة طبيعية، فنحن صرنا نعيش في حالة صراع دائم.

ومع أننا نقول إننا دولة ديمقراطية، فقد صارت العلاقة بالسلطة هي المحدد للحالة العامة: من مع السلطة ومن ضدها؛ وهذا الصراع موجود حتى على مستوى القرية، بل حتى على مستوى المغتربين خارج البلد، الذين بدلا من أن تقوم سفارتنا بالاستفادة منهم لتعميق روابطهم ببلادهم ومصالحها، صاروا يعيشون ذات الصراع في الداخل.

■ الخطاب الرسمي السياسي والإعلامي يتحدث عن تحول ديمقراطي وشراكة مع المجتمع، ولكن يشكو من أن المعارضة تسعى للإساءة لسمعة اليمن خارجياً.

– الخارج الآن لديه أدوات تحليل أفضل منا، ولديه إمكانيات، ويعيش في حالات من الاستقرار، ويمتلك مؤشرات قياس أكثر دقة منا، فهو يعرف أوضاعنا.

ويكفي أن تعود لما نشرتموه انتم في موقعكم من تقارير دولية أو جهات معينة عن الوضع في اليمن. مشكلتنا في الداخل عدم القدرة على تحديد ملامح المستقبل وتحدياته، وعدم الرضا بألية الإدارة واضحة جداً.

وواحدة من عوامل هذه الأزمة رفض النقاش حول أوضاعنا، بحيث أن من يقول كلمة يعتقد صحتها عن حالنا السيئ يتحول إلى هدف لهجوم غير مبرر.

■ إذا كان هناك فعلا عدم رضا عن ألية إدارة اليمن.. فلماذا لا ترى عملاً سياسياً يقول هذا الأمر بالطرق التي تكفل معالجة هذا الاختلال.

– واحدة من مشكلاتنا في اليمن أن النخب السياسية تمارس الصمت أو المجاملة، قد يكون هذا ناتجاً من تعرضها للابتزاز في حقوقها المشروعة في الحياة، حق الوظيفة.

منطق السلطة اليوم هو اصمت وجامل أو ستخرج من وظيفتك أو ستحارب في تجارتك أو يقضى على وجهتك أو يشوه تاريخك، أو تلبس تهمة الإرهاب أو العمالة أو تسفه أراؤك، وإن استطاعوا فستحسب والتهم موجودة وجاهزة. ولكن الإحقر أن هذا الصمت قاتل للحياة السياسية. وهذا لا يفيد ولا السلطة ولا المعارضة مستقبلاً.

■ هل هذا نقد للأحزاب السياسية المعارضة؟ – هم جزء من هذه الحالة ويمارسون المجاملة... لأنهم أيضاً حقوقهم تتعرض للابتزاز، لكني أقول لهم أن الحياة الكريمة لا يمكن المحافظة عليها بالصمت على ما ينتج ضدها.

■ سنسأل عن مسؤولية القطاع الخاص الذي يفترض أنه ليس لديه تهديد سياسي للسلطة بل يمكنه أن يساعدها، وهو أيضاً لديه القدرة أكبر على العمل من أجل صناعة الرفاهية العامة.

– القطاع الخاص في المجتمعات التي فيها حراك سياسي عمله متعدد، ومن ضمنها المشاركة في إدارة الحياة السياسية كعمول.

يمكن القول أن المهمة الأخيرة قد أُلغيت في اليمن، لأن أي تاجر لا يستطيع أن يعبر عن رأيه

واحد في مجلس النواب أن يؤدي دور المؤسسات البرلمانية، والأعضاء حين يريدون أن يؤثروا عليهم أن يكونوا كتلاً، وفي وضعنا فهم كتل حزبية تحولت الكبيرة منها إلى عائق إضافي تمنع الفرد من أداء دور، وإلا استخدمت ضده مختلف الضغوط، وأتم ترؤن الحملات التي تشن ضد أي شخص تظهر فعاليته، حتى لو كان من هذه الأغلبية، ويصل الأمر إلى حد الإيذاء في المصالح الشخصية المشروعة.

نحن نقول للأخوة أعضاء الأغلبية مادمت أغلبية ساحقة فليكنم أن تؤسسوا لعلاقة متوازنة بين الناخب والنائب، والبرلمان وحزب الأغلبية فيه. والحقيقة أن هناك غرابة أن يعقد حزب يملك هذه الأغلبية جلسات حزبية في غرف مغلقة، رغم أن النقاش في البرلمان سيكون في أصله بين أعضاء الأغلبية.

أسأل أعضاء المؤتمر لماذا لا يشجعون البلاد على الشفافية، وتوضع أمور المجلس كاملة على قاعة المجلس؛ واعتقد أن النقاش العام يتيح لكل طرف أن يدافع عن رأيه وفي النهاية فقرار الأغلبية هو القرار الصحيح.

المؤتمر وبدلاً من ذلك يعمل عبر الاجتماعات المغلقة لتفريغ حماس الأعضاء، وإفراغ الديمقراطية من مضمونها بحيث يحق لعضو المؤتمر أن يقول ما يقول بعيداً عن الرأي العام ومقابل ذلك لا يحق له أن يقرر إلا ما ينسجم مع قرار الأقلية التي هي الحكومة.

لدي كثير من أعضاء مجلس النواب الرغبة في تحقيق شيء للبلد، لكن لا توجد إرادة سياسية تدعم هذا الاتجاه، وقد فشل المؤتمر في استخدام هذه الكتلة الكبيرة وتفعيلها. ومع ذلك لا يزال أمامهم وقت.

ونناشد قيادة المؤتمر أن تستشعر أهمية تفعيل المؤسسات وأن تتيح لمجلس النواب أن يقوم بعمله، فلنضحي بحكومة ولنضحي بوزير لكن لا نضحي بشعب.

■ لكنك دعيت في أولى جلسات هذه الدورة لحل البرلمان؟

– أنا قلت إذا كنا غير قادرين على القيام بدورنا فما الفائدة من وجودنا.

■ هناك حديث عن أن هذه الدور المطلوب القيام به فقط هو استغلال البرلمان لمصالح شخصية، وأنه حين عجزت عن الاستفادة منه طالبت بلحه؟

– مجلس النواب لا يبرم الصفقات، حتى يقال إنني لم استطع أن استخدمه.

مجلس النواب يوافق أو يرفض، والجميع يعرف يقيناً أن ما يقصده هو سعيها في إيقاف فساد، خاصة أننا كنا قد استطعنا إيقاف فساد في قضايا مختلفة، وعندما نحاول أن نسهم مع أعضاء المجلس للقيام بدوره تحدث ردود أفعال مثل هذه.

أريدكم أن يأتوا بقانون واحد حاولت من خلاله أن اسخر مجلس النواب لمصلحة خاصة، وساتي بالمقابل بقائمة من قضايا الفساد التي حاول أعضاء مجلس النواب أن يوقفوها واستطعنا في البعض، ولم نستطع في البعض الآخر.

المصالح المقصودة ليست عبر قوانين البرلمان، وإنما عبر استغلاله للضغط للحصول على مصالح خارج البرلمان، في قضايا أخرى في شؤون التجارة والاقتصاد؟

– لا أعتقد أن هناك تاجرًا عاقلاً يصل به الأمر من أجل الحصول على مصالحه أن يدخل في جدل علني مع الحكومة من أجل أن يحصل على شيء كان يمكن أن تستخدم الضغط غير المباشر.

الأمر الثاني هو أننا نمارس عملنا عبر شركائنا المسجلة والمرخصة ونوظف الآلاف ونساهم في خلق تنمية، التي يعيقها أننا وغيرنا نتشغل بالدفاع عن أنفسنا من التصرفات الدائمة غير المسؤولة.

■ نعود للعمل الحزبي، يكثر الحديث عن المؤتمر الشعبي العام كمعيق للتنمية السياسية وغيرها، مع أنه ضحية لتحالف قبلي يدير البلد بطرق تمنع الأحزاب كقوى حديثة من إدارة اليمن.

– لا تزال القبيلة تستخدم كمشاعمة للعجز والضعف والاختلال. القبيلة في اليمن هي جزء من المجتمع ومكون من مكوناته.

■ تحدثت عن تحالف قبلي وليس عن القبيلة. – إذا نحن بحاجة لتحليل علمي للحالة القبيلة التي أنتجت مثل هذا التحالف، وعلى الدولة تحمل مسؤوليتها في إنتاج عوامل تنقل الحكم من هذا التحالف – إذا كان موجود – إلى

القطاع البنكي كمؤشر، خاصة وأنه عصب العمل التجاري، فكل التجار يمارسون أعمالهم من خلاله.

هذا القطاع عندما ننظر إليه نجد أن موجودات البنوك اليمنية مجتمعة لا تساوي موجودات آخر بنك في قائمة المائة بنك الأكبر في البنوك العربية.

■ لكن القطاع الخاص مساهم في هذا القصور... من حيث غياب التنسيق لمواجهة قضايا معينة ولو حتى بعيداً عن السياسة.

– القطاع الخاص هو جزء من هذا المجتمع، والشعب الذي تزداد درجة فقره باستمرار لا يمكن لقطاعه الخاص أن يستمر في النماء. والغريب أن وسائل الإعلام في اليمن، منذ عقود، دأبت على تصوير التاجر والقطاع الخاص على أنه قطاع مستقل، ولم تخلق ثقافة تقول بأن مصلحة القطاع الخاص مصلحة متوازنة تماماً مع مصالح المجتمع.

ويقدر ما تزداد الثروة عند مجتمع تزداد فرص رجال القطاع الخاص، والعكس صحيح أيضاً.

■ لكن القطاع الخاص أكثر حرصاً على علاقته بالسلطة منه للسوق والمواطن.

– بسبب الأعباء فإن القطاع الخاص في اليمن يدير معارك الحفاظ على الذات، وفي أحيان كثيرة قد لا يكون من المفيد الشكوى لأنها أحياناً تزيد من ضراوة السوء، يكفي أن نتحدث عن الدولة التي تتعامل مع القطاع الخاص بعقلية المنافس والخصم. وأضرب لك مثل على المنافسة غير السليمة من الدولة للقطاع الخاص، بقطاع النقل فنحن في اليمن لدينا عدد كبير جداً من القاطرات لنقل البضائع يمتلكها أفراد، ومع هذا استوردت الدولة من خلال إحدى مؤسساتها أسطولاً كبيراً للمنافسة.

وكثير من القطاعات يحدث فيها هذا الأمر، ومعيار نجاحها، عند متخذ القرار، لا يقاس بالربحية بقدر ما تقاس بوجود العمل حتى لو كانت كلفته من الخزينة العامة أكبر من أن تبرر.

■ أنت تتحدث هنا عن وظيفة الدولة وهذه نقطة مهمة بالنسبة للإصلاحات... إن الدولة لا تزال تسيطر على العمل العام ليست شريكة فقط باعتبارها سلطة، وأتفق معك ولكن حتى هذه هناك من رجال القطاع الخاص من يستفيدون من هذه الوضعية، فيمارسون الفساد بحجة أن الفساد أمر واقع ومفروض على الجميع.

– المسئول عن الفساد هو صاحب السلطة؛ لأنه هو الموكل إليه الأمر العام بشكل رسمي، ولا ينبغي أن نلقي بمسئولية الفساد على القطاع الخاص.

■ لكن بحكم أن الحكومة فقيرة وضعيفة... فهي محتاجة لعلاقة ما مع التجار؛ ولذا تسهل لهم بعض الأشياء، لأنها في النهاية ليس لديها موارد.

– قد يكون هناك تجار مستفيدين من الوضع الفاسد، وهذا موجود في كل مجتمع، ولكن أعدادهم قليلة، وليسوا هم من يعول عليهم في إحداث التنمية أو التغيير، والمعول عليهم هم القطاع الأوسع من التجار، القادرين على إحداث تنمية واعتقد أن هناك رغبة متزايدة عند كثير من أفراد القطاع الخاص للمساهمة في التغيير، والتنمية بشكل أكبر.

■ ما هي مؤشرات؟ – وجود الرغبة بحد ذاتها في هذه المرحلة مهمة، ومقاييس القطاع الخاص مختلفة، والتفكير في أعمال مشتركة في بعض المجالات مؤشر مهم على التغيير في الأداء، وإذا اتجهنا للجهات الرسمية المشرفة على التسجيل فستجد هناك تحالفات بين هذا وذلك، وأكثرها فاعلية عندما تكون على مستوى كبير، ويمكنني أن أشير إلى دور مشترك للقطاع الخاص اليمني في العمل السياحي لأحداث تنمية سياحية التي أعتقد أنها واحدة من أهم الثروات في اليمن؛ إذا ما أديرت إدارة جيدة.

■ تتحدث عن الشركة العربية للسياحة. – نعم هي واحدة منها، ولو لاحظنا أداء المجموعات التجارية الكبيرة في اليمن وبعض أفرادها فسنجد لديهم خطوات في اتجاهات

إيجابية.

■ تتحدث عن المستقبل في اليمن بشكل متشائم، ولكنك ذكرت الآن الشركة العربية وهي شركة حديثة أنت من مؤسسها، وهي ضمن شركة مع مستثمرين عرب... ألا ترى في هذا تناقضاً؟

– أولاً حديثنا يركز على نقد أداء الدولة، والمستقبل الذي نحذر منه هو الذي تصنعه السلطة بأدائها، أما السوق اليمنية فستظل، في حدتها الأدنى غير مشجعة، ولكنها غير سيئة. وثانياً لا يعني نقدنا للاوضاع أننا نستعد للرحيل من اليمن، أنا في خطابي مع المستثمرين العرب والأجانب أحاول أن لا أكون شديد الصراحة عن الوضع في اليمن؛ لأنه من مصلحتنا جميعاً أن يأتي الاستثمار.

ومع ذلك فحتى لو لم نتحدث فهذه الأبواب مشرعة ومفتوحة طيلة السنوات السابقة وعلى من يقول أن عندنا تدفقات استثمارية كبيرة أن يأتينا بعشرة مشاريع حجمها أكثر من خمسة ملايين دولار خارج قطاع النفط لتجار من الخارج غير إخواننا السعوديين من أصول يمنية.

■ ما آخر أخبار إتفاقيات الغاز، التي وقعتها الحكومة مع شركات خارجية، بعد الجدل الذي أثير في البرلمان؟

– أثار هذا الموضوع بعض الأضواء في المجلس في بداية انعقاد هذه الدورة ومطلبنا حضور الحكومة وتحدث بعض الأعضاء أن هذه الصفقات تمت بمخالفة التزامات الحكومة لمجلس النواب، وتقول الحكومة إنها حين تأتي إلى مجلس النواب ستوضح الأمر، بأنها لم تخالف.

أنا لدي نسخة من تقرير أعدته لجنة من وزارة النفط ووزارة المالية بأنه لا يمكن تلبية طلبات مجلس النواب حول الأسعار.

فالحكومة باعنت لكوريا بـ ٣ دولارات كحد أقصى، واليوم وأسواق البورصات مفتوحة فإن السعر ١٢ دولاراً. بمعنى أننا بعنا برقع القيمة.

اعتقد أن ما حدث في موضوع الغاز جريمة وأتمنى على مجلس النواب أن يحاسب ويعاقب من قاموا باقترافها. واعتقد أنه لا يزال هناك مجال لإيقاف بعض العيب حتى لو تطلب الأمر رفع قضايا من أي فرد من أفراد الشعب اليمني ضد الشركات الأجنبية عن أي من المسؤولين اليمنيين لدى المحاكم الدولية وفقاً لقوانين مكافحة الفساد، وحتى لو أدى الأمر إلى مخاطبات شعبية للحكومات الأمريكية والفرنسية؛ لتثبت حسن نية في توجهاتها نحو الشعوب الفقيرة، بأنها لا يمكن أن تتواطأ مع شركاتها من أجل أن تزيد شركة من الشركات من أرباحها مقابل أن يدفع الثمن شعب كامل يعاني الفقر.

■ الحكومة تتحدث أن الذين ينتقدون يريدون فقط أن يعلوا صوتهم السياسي وإلا فعلياً العملية تمت بشكل صحيح، وهناك مرجعيات دولية تقر هذا الأمر.

– الخروقات الموجودة في إتفاقيات الغاز بعضها واضح جداً، وبعضها سببه تواطؤ الجانب الحكومي اليمني. والأخير قد يمكن هذه الشركات من القول إنها تعمل وفقاً للقانون. لكن هناك من المداخل القانونية العالمية ما يحمي الشعوب من فساد وزرائها وحكوماتها، ونحن نؤمل أن تقف الجهات والدول المانحة مع المواطن اليمني ضد منهج صناعة الاستقرار السياسي بالإفكار، فالفكر في النهاية لا يصنع إلا الكوارث، ولم يعد هناك كوارث محلية في ظل تشابك المصالح.

■ تحدثت عن الفقر. وهناك جدل بين اليمن والدول المانحة عن من يصنع الآخر الفساد أم الفقر؟

– الفساد هو سبب الفقر بلاشك، فهناك الكثير من الشعوب الفقيرة تحولت تحت قيادة حكومات رشيدة إلى دول غنية، فيما الفساد يشتت حتى الإيرادات المتوفرة ويصنع فقراً إضافياً.

■ يدور هذه الأيام جدل عن حوار بين الرئيس وأحزاب معارضة لترتيب رؤية للخروج من مأزق الوضع الحالي، إما بحكومة ائتلاف أو بانتخابات مبكرة؟

– لقد جربت اليمن حكومات ائتلافية ولم تغير من الأمر شيئاً. والحديث عن انتخابات مبكرة يدعوننا للتساؤل عن ضمانات نزاهة الانتخابات.

■ وحينما دعوت لحل المجلس مثلاً، لم انطلق من ضعف أعضاء البرلمان ولكن احتجاجاً على التعطيل المتعمد لحزب أغلبية من حزب المؤتمر أصلاً. فكيف يمكن أن نضمن عدم تكرار ذلك مع برلمان بلا أغلبية.

الإئتلاف الذي لم يأتلف

د. محمد عبد الملك المتوكل

نشرت صحف يمنية -بعضها قريب من مطابخ السلطة- خبراً عن اتجاه داخل المؤتمر الشعبي العام الحزب الحاكم الذي يرأسه رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح، للدعوة إلى تشكيل حكومة ائتلاف يشارك فيها التجمع اليمني للإصلاح الذي يرأسه رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. ويشير الخبر إلى أن التجمع اليمني للإصلاح لم يرفض الفكرة، ولم يقبلها وإنما اشترط طرحها على اللقاء المشترك الذي يضم في عضويته ستة أحزاب في المعارضة هي: التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب الحق، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، اتحاد القوى الشعبية اليمنية.

الحكومات الائتلافية ليست تجربة جديدة على الجمهورية اليمنية فقد شهدت الساحة اليمنية منذ قيام الوحدة وإعلان التعددية، تجربة الحكومات الائتلافية مرتين انتهت التجربة الأولى بحرب الصراع على السلطة سنة ١٩٩٤م وخروج الحزب الاشتراكي من حكومة الائتلاف الثلاثية التي ضمت المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح. وانتهت التجربة الثانية بعد ذلك بسنوات ثلاث في ظل تبادل الاتهامات بين الشريكين المؤتمر والإصلاح، حيث أعاد كل منهما سبب الفشل والفساد والعجز في إدارة الحكم إلى الشريك الآخر. وبخروج الإصلاح من الائتلاف أصبح المؤتمر لا شريك له، فتفرد بالسلطة الكاملة والمطلقة حتى اليوم.

دعوة المؤتمر الجديدة إلى الائتلاف أثارت العديد من الاسئلة حول دوافعها وأهدافها: هل يواجه النظام السياسي أزمة تتطلب ائتلافاً؟ وما طبيعة هذه الأزمة؟ وما الدور الذي يمكن للائتلاف أن يلعبه في مواجهتها؟ هل تعني الدعوة أن المؤتمر الشعبي أدرك كنتيجة لتصادم الاحتجاجات الشعبية، أنه فشل في إدارة الحكم منفرداً وأدرك حاجته إلى مشاركة الآخرين لتلافي مخاطر الفشل، أم أن المؤتمر يبحث عن غطاء ينسب إليه مستقبلاً وكالعادة، أسباب الفشل؟ هل يواجه النظام استحقاقات داخلية وخارجية وشعر أنه بحاجة إلى من يتحمل معه مخاطر القبول بها أو مخاطر رفضها؟ ليس من السهل الرد على كل هذه التساؤلات في مرحلة لم تتضح فيها طبيعة دعوة المؤتمر -إن صحت- لكن الذي لا شك فيه أن اليمن تمر بمتغيرات هامة وأن النظام يواجه باستحقاقات كبيرة داخلية وخارجية ولم يعد بإمكانه تجاهلها أو التهرب منها. على المستوى الداخلي أمام النظام ملف الإصلاح السياسي، وملف الفساد، وملف الأوضاع المتردية اقتصادياً وإدارياً وأمنياً، وأخيراً ملف الانتهاكات المتصاعدة للحريات وحقوق الإنسان، إلى جانب الاستحقاق الأهم، استحقاق الانتخابات الرئاسية والانتخابات المحلية وتليها بعد فترة وجيزة الانتخابات البرلمانية.

ويواجه النظام على المستوى الخارجي استحقاقات هامة سوف يقف أمامها رئيس الجمهورية عند زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر القادم، وسوف يجد أمامه ثلاثة ملفات هامة: ملف الإرهاب، ملف التطبيع مع إسرائيل، ملف الإصلاح السياسي والفساد وحقوق الإنسان. وعليه أن يحدد أي الملفات أهون عليه في هذه المرحلة.

قد تكون هذه الاستحقاقات الداخلية والخارجية أحد الدوافع الرئيسية إلى دعوة المؤتمر للإئتلاف وقد يكون الأمر أبسط من كل ذلك وهو إشغال المعارضة بحوار بينظطي حتى تمر الأيام والمعارضة مشغولة عن مسؤوليتها في الاستعداد للانتخابات القادمة. ولدى أحزاب المعارضة تجارب كثيرة في هذا المجال وهي دوماً "ممن ضيَّع في الصيف اللبن".

ومع كل ذلك فإن على أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك قبل أن تدخل في تجربة جديدة أن تدرس باهتمام أسباب فشل التجارب السابقة.. هل كانوا حقاً شركاء في رسم السياسة وصناعة القرار أم كانوا شركاء في تقسيم المناصب وتوزيع الغنيمة؟ هل كانوا قادرين على التصدي للأخطاء وإيقافها والإشراف على تنفيذ البرامج وتوجيهها أم كانوا على كراسيهم كالأطرش في الزفة؟ لماذا اندلعت حرب ١٩٩٤م؟ ولماذا خرج الإصلاح بعد ذلك؟ الإجابة على هذه الاسئلة سوف تساعد على وضع الأسس لتجربة سليمة.

السؤال الأخير هو: ما هو البرنامج الذي تأتلف عليه الأحزاب؟ وماهي الضمانات لتنفيذه؟ وماهي ضمانات استمراره بعد أن يحقق من يمتلك القوة أهدافه، وتميل الأزمة إلى الاسترخاء، ويمر عام الانتخابات وتعود الأمور إلى حيث كانت.

قد يقبل النظام اليوم أشياء كثيرة كما قبلها في وثيقة العهد والاتفاق، وحين تسوى الأمور تعود حليلة إلى عاداتها القديمة: لأن مفاصل القوة تظل بيد النخبة الحاكمة، وبالتالي ليس هناك ما يلزمه بعدم العودة بالأوضاع التي كانت عليه، والذي لا يعجبه يشرب من البحر الأحمر أو البحر العربي.

ولتفادي ذلك لابد أن يكون أول الشروط التي تنفذ فوراً هي حيادية القوات المسلحة والأمن وتسليمها لقيادات محايدة وتحت السيطرة المدنية، وبذلك تتوازن الأحزاب والقوى السياسية ويصبح التعامل الندى قائماً، مما يسهل الالتزام بما يتم الاتفاق عليه. وبدون ذلك تكون المعارضة كمن يخدم نفسه؛ لأن له هوى ضَعْفُ أمامه.

المؤتمر القومي واسئلة المستقبل!

عبد الباري طاهر

على اسئلة تحولات العصر الكبرى ونقد الفكر القومي اللاقومي كما فعل العديد من المفكرين، من أبرزهم قسطنطين زريق والياس مرقص وباسين الحافظ ومهدي عامل وعلي أولملي ومروة وحيدر ابراهيم ومحمود أمين العالم وغيرهم.. كما يقف المؤتمر عاجزاً عن التصدي للاستعمار القديم الجديد والأمريكي بخاصة وعن توحش الفساد وغول الاستبداد، ولم يتمكن من القراءة العميقة والواقعية للعلاقة بين استبداد انظمة بتصدون للدفاع عنها وبين الاستعمار القديم الجديد الذي لم ينس مصالحه وتاريخه وإرثه القديم.

وقد رأى هذا السيد " أن الورثة غير الراشدين" قد أعادوا له الاعتبار وزينوه في عيون أمتهم وشعوبهم ووفروا له الذرائع للعودة إلى الحضور الاستعماري المباشر، كما حصل في العراق، أو التطلع للعودة كما هو الحال بالنسبة لفرنسا في سوريا ولبنان والجزائر.

إن الوطن العربي موزع بين أنظمة ملكية لا يمكن أن تتحول إلى ملكيات دستورية وبين أنظمة ثورية مستبدة تمزج العسكرة بالقبائلية والعشائرية وتتكلم بمنطق قومي ذي طبيعة عرقية يعتبر أبلغ إساءة للأمة التي أقامت مدجها على عايلية الإسلام، وتجلت قوميتها ككفر وتاريخ مشترك ووحدة وإرادة. فهل يستطيع مؤتمر صنعاء القادم أن يتجاوز المازق القومي للاتجاهات الشوفينية الحاكمة؟ وهل يستطيع الإسلام السياسي "المؤتلف" أن يقر بحياد الدولة إزاء اعتقاد الناس والاقرار بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة وبين مواطنهم بقطع النظر عن معتقداتهم والوانهم وقومياتهم وجنسهم؟

إن المذابح المروعة في العراق وما يراد لفرض حل استسلامي في فلسطين يشارك فيه الجميع هو التحدي الحقيقي أمام المؤتمرين القوميين والإسلاميين معاً. فهل نسمع جديداً؟!

نعرف أن المؤتمر يضم نخبا فكرية وسياسية ومناضلة حقيقية، ولكن الاتجاه العام، وتجربة العقد الماضي كلها تشهد أن المؤتمر ظل أسير محنة الاتجاه القومي الذي يريد صياغة المستقبل برؤى ماضوية. والأهم أن الأمة لم تعقم وأنها اليوم تزخر بقوى جديدة من مختلف الأفاق الفكرية والسياسية.

والمفكر الجليل خير الدين حسيب في الفصل بين المركز والمؤتمر القومي، فقد حقق المركز وحسيب إنجازات فكرية وثقافية زاهية، ومثل مشروعا مستقبليا للفكر العربي ذي الطبيعة التقدمية الانسانية في حين أن المؤتمر القومي قد تحول إلى جسد فضفاض يضم القوى القومية ذات الفكر اللاديمقراطي. فهذا المؤتمر قد أصبح أحد امتدادات الحكم القومي العربي ذي الطبيعة العسكرية والشوفيني.

ولعل أهم إنجاز يحققه المؤتمر هو الانفتاح على قوى الإسلام السياسي. وتحديداً الإخوان المسلمين. وقد أثمر الحوار تطبيعا للعلاقة "الرسمية" بين هذين الاتجاهين المتقاتلين. وإن تركزت موضوعات الحوار على قضايا صلتها بالماضي أكثر من علاقتها بروح الحياة وتطورات العصر. ولا شك أن التيارين مازومان وإن كان الإسلام السياسي في مرحلة الثمانينات وشطرا من التسعينات بدا أكثر راديكالية وتطوراً من الاتجاه القومي الرسمي الذي انحط بالدولة القطرية إلى مادون عصر الدولة بمفهوم الدولة الحديثة.

ولا شك أن لهذا التطبيع إيجابيات بصورة عامة. لكن ما يعنمل في أرض الواقع يتجاوز الحوارات الدورية السنوية بين سدنة التيارين الكلاسيكيين.

هناك ملامح توجهات جديدة وتاملل واضح في التيارين القومي الناصري تحديداً) وشباب من الإسلام السياسي اليمني تعطي مؤشراً لاتجاه حي وجديد لا يحنط نفسه بالمفولات القاطعة المانعة ولا السمع لوصايا البابوات. وهو يشق طريقه بصعوبة بالغة في واقع يزرخ بالخطورة. ولعل ما تشهده بعض دول الخليج العربي من اهتمام بقضايا الدستور وتحويل الإمارات إلى ما يشبه الملكية الدستورية هو الاتجاه الأكثر أهمية وتفتحاً.

المأساة التي تواجه المؤتمر القومي أنه قد أصبح صدى لمظاهر أزمة مستفحلة وهو شاهد السواء العاطفي للماضي أكثر منه أداة فاعلة و حية لاستشراف أفق جديد.

هناك مشترك أعظم بين المؤتمر القومي بجناحيه: القومي "العلماني" والقومي "الإسلاموي"، والدولة "القومية" الغريبة، وهو العجز المدقع عن الإجابة

في ربيع العام ٩٠ انعقد المؤتمر الأول للمؤتمر القومي العربي، وقد تبنى منذ المراحل البكرة شعار "رفع الحصار عن العراق". وبقينا فإن المؤتمر القومي العربي ولد في ظروف شديدة القسوة والابتلاء في حياة الأمة العربية. ورغم المهمة الانسانية التي تصدى لها منذ البدء إلا أن العصبوية القومية التي نذر لها كفاحه قد حجبت عن الانظار رؤية الجانب الآخر من جبل الازمة الكامن في استبداد الحكم القومي وفساده وهو الفساد والاستبداد الذي وفر كامل الحجج والمعاذير التي أغرت الاستعمار الجديد، وفتحت شهيقته على الآخر للعودة إلى مواقعه القديمة ودولته القطرية التي يعرف عنها أكثر مما يعرف تلاميذه البلاداء؛ فهؤلاء الورثة غير الراشدين رفعوا شعارات ديماغوجية ذات طبيعة مزدوجة إذ تغنوا بالوحدة والحرية والاشتراكية واندغموا بصور تكتيكية الجماهير والاتجاهات الأكثر تطلعا واستشرافا للمستقبل، ولكنهم على صعيد الممارسة الواقعية أقاموا أنظمة ظاهرها القطرية وعمقها القبلية والجهوية والطائفية والعشائرية، بل الأسرية بالمعنى الحرفي للكلمة. وتحولت العروبة من معنى قومي وفكر وثقافة وبعد تاريخي وتكوين نفسي عام إلى خاصية عرقية ذات طبيعة فاشية. فلم تعد الأمة مفهوما سيكولوجيا سياسيا يراد به مجموعة بشرية تمتلك قاسما مشتركا من اللغة والثقافة والتاريخ. تحولت الحرية والتحرر إلى أغان وأناشيد وتجلت في خطاب جهير هجين وملتبس. وكان بمثابة دغدغة للعواطف في البداية ثم تحولت "أي الحرية" إلى مفصلة ودكتاتورية غاشمة اختزلت الأمة في القطر واختزلت القطر في العشيرة والعشيرة في الأسرة والطائفية وتحولت الأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة والحزب القائد إلى دكتاتور مستبد وقاس لإيرحم.

غيبات الجماهير وهمش الحزب والغيت المؤسسات واندغمت كلها كصدي للزعيم الضرورة الرمز الذي تعتبر أقواله إنجيلا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ليس دالا أن تكون المقاومة العراقية الباسلة بعد اختفاء الرمز أقوى بما لا يقاس منها في ظل حكمه الدامي والمدمر؟! حسنا فعل مركز دراسات الوحدة العربية

النجاح يمينيا.. وكلمة لـ«الوسط»

لطفي فؤاد أحمد نعمان

ومحررها السياسي، وأظنهما واحدا، على توضيح الحقائق وإعلان المواقف التي لا يستهين بها ذنوب الألباب.. وتوجيه الرسائل إلى فخامة الرئيس بشكل دائم مسدية النصح مما جعلها محل تقدير واهتمام، لكن نتمنى عليها إهداء النصح إلى الجهات المعنية فعلا.. نعم.. الرئيس هو المسؤول الأول في الدولة، وهو الذي حباه الله نعمة الاستيعاب والانفتاح والسعة والتسامح ويميزه عن غيره بكثير من المزايا، لكنه ليس كل شيء..

والصحف عموما، من المعارضة والسلطة، تحمله ما ليس يحمل.. وتوجه خطابها الناقد والراجي إليه وحده وكان ليس في اليمن مسؤولا معنيا إلا هو..

لماذا لا يخاطب مجلس النواب بتفعيل دوره الرقابي، أو الوزراء بالالتزام بواجباتهم ومسؤولياتهم.. مباشرة؟

اليس توجيه الخطاب إلى الرئيس وحده في إلغاء دور المؤسسات، وتكريس لثقافة الفردية موضع النقد الدائم؟ فمتى يتخلى المثقفون عن الإسهام في تخريب المؤسسات وتكريس الفردية؟..

صنعا ٨-٩ سبتمبر ٢٠٠٥م

فتنظر قيادة الدولة وأجهزتها إلى الجميع بعين المساواة لا التفرقة.. كما يقال..

علينا الكف عن اتهام الدولة بما فيها الرئيس والحكومة لأنهم لا يدعمون في الداخل مكونات الدعم الخارجي، ونحن نبرئ أنفسنا من عجزنا الفاضح على تعزيز هذه المكونات..

لنعي مسؤوليتنا أولاً تجاه أنفسنا ويمينا..

ولا نشك في إمكانية حصول اليمن على دعم أكبر في مختلف مجالات التعاون الدولي: التنمية، مكافحة الإرهاب وغيرها من القضايا الملحة، حيث أثبت تقرير اليمن حول أهداف التنمية الألفية الحاجة الماسة للدعم الخارجي ليتأهل اليمن للمشاركة في تحقيق الأهداف الألفية..

وهناؤكد على نجاح اليمن في مرافقة حركة العالم والشراكة الفاعلة فيه، إذ انتقل اليمن من تحقيق أهداف ثورة سبتمبر إلى تحقيق أهداف التنمية الألفية..

إلى «الوسط»؛

دابست صحيفة «الوسط» الأسبوعية عبر رئيس تحريرها

حالاتهم.. ورائع تمكنها من ذلك.. أما أعداء التجربة الحقيقيون الذين بشوهونها بممارساتهم فوجودهم ضرورة، وفقا لنواميس الكون: "الشر ضرورة كي ينتصر الخير" ..

أما عن القوى التي تستجيب لها قيادة الدولة واعني فنتي المشايخ والضباط، حسبما جاء في مقال الأستاذ نبيل الصوفي، إنهما قادران على إخراج معتقل أو إيقاف خرق قانوني.. فلا أدري لماذا يغيب عن أذهاننا قول حكيم الشعراء العرب أبو الطيب المتنبي:

«حتى رجعت وأقلامي قوائل لي
المجد لل سيف ليس المجد للقلم..»

أضف إليها: قوة المال.. إنها قوى لا يتجاهلها عاقل، ومن الجنون وأنت مدرك لما تملك وما يحيط بك إلا تبرز قوتك في عصر لا يقر بغير القوة..

وبدلا من أن يعلن بعض من المثقفين والإعلاميين خطتهم من نفوذ القبيلة:

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال.. من الأولى بهم أن يسعدوا بـ"القول" أو بـ"فعل" تعزيز نفوذ الدولة باحترامهم هم لقوانينها ونظمها وهيئتها فيكونون لهم نفوذا إنسانيا راقيا يحقق التوازن المطلوب بين مختلف القوى الوطنية

ياء المنادى

محمد محمد المقالح

Mr_alhakeem@hotmail.com

كل الأشياء صغيرة..!!

في كثير من الأحيان أجد نفسي محتارا إزاء القضية أو الحدث الذي يمكن الكتابة عنه أو حوله في عمودي الأسبوعي "ياء المنادى"، والسبب في هذه الحيرة لا يعود إلى عدم وجود قضية هامة وذات معنى بالنسبة للقراء الكرام بل -وهنا المفارقة- بسبب كثرة وتعدد القضايا الهامة والخطيرة التي تتوالد كل لحظة في حياتنا الخاصة والعامة، وتضغط على أذهاننا ومعيشتنا ومن ثم تفكيرنا وسلوكنا وإلى درجة يصعب علينا بعدها تقدير ما هو المهم والأهم بالنسبة للكاتب والقارئ معا!!، وفي رواية أخرى تقدير ما هو النافه والأكثر تفاعلا من هذه القضايا والأحداث الكبيرة والعظيمة التي تستحق أن نكتب أو لا نكتب حولها.

لقد تعلمت من الذي رحمه الله.. نصيحتين وبالأصح "حكمتين" رائعتين، يمكن بموجبهما أن نتعامل مع الحياة وقضاياها الكبيرة والصغيرة. النصيحة الأولى هي: لا تغضب يا ولدي من الأشياء الصغيرة!!

أما النصيحة الثانية فهي: كل الأشياء صغيرة يا ولدي!!

وحتى لا تذهبوا بعيدا أسارع إلى تصحيح الانطباع الأول لديكم وأقول بان النص السابق بكامله وبما حمله من جمال في المبني وعمق في المعنى قد سمعته لأول مرة على لسان ممثل أمريكي كبير لم أعد أتذكر اسمه ولا اسم الفيلم الرائع الذي شاهدته وأبكاني ذات مساء "رومانسي" جميل وحزين أيضا.

نعم، كل الأشياء صغيرة ليس كذلك!!.. بلى، ولكن في نظر الكبار فقط، وهي الحكمة التي سبقنا إليها الفيلسوف العربي الكبير أبو الطيب المتنبي حين قال: ولا يزال يقول:

وتكبر في عين الصغير صغارها وتصغر في عين العظيم العظام.

وعودة إلى القضايا الكبيرة والصغيرة في حياتنا وهي موضوع حديثنا في هذا الأسبوع أعود وأسأل نفسي والقارئ العزيز: ليت شعري هل هنالك قضايا كبيرة تستحق الاهتمام والكتابة حولها أو عنها؟؟ أم أن القضايا والأشياء كلها صغيرة كما تقول الحكمة الأمريكية!!

ولتاكيد أن الجواب الصحيح هو السؤال الأخير أيضا: نعم، كل الأشياء صغيرة، ولكنها قد تستحق الاهتمام!!.. تعالوا لنعمل معا حساب لكل أو أهم القضايا والأحداث التي شغلتنا خلال الأسبوع الماضي وأثارت اهتمام الصحافة وبعض رجالات السياسة. وسأبدأ بنفسي وما يخصني في فصلي.. حيث كانت محاكمتي أمام القاضي حسان الكوع بتهمة الإساءة لأخ الرئيس والتي دخلت أسبوعها الثالث على بركة الله ثم اللفظ الذي أثاره انسحاب المحامين في الأسبوع الإعلامي والقانونية بعد أن رفض القاضي طلبهم استئناف الحكم الصادر عنه صباح يوم السبت الموافق ٢٠٠٥/٩/٢٠م والذي قضى باختصاص المحكمة وبالتالي حرمانني من حق المحاكمة أمام القاضي الطبيعي وفقا للقانون والدستور... الخ، تلك إذا هي أهم قضية شغلتنني وأخذت الشيء الكثير من همي وتفكيرتي خلال الأسبوع الماضي.

والسؤال هو: ماذا يهمكم فيها؟ وهل ترونها قضية رأي كبيرة تستحق الاهتمام ومن ثم التضامن وإصدار بيانات الإدانة والاستنكار كما حصل بالفعل من قبل عدد من الزملاء وعدد من المنظمات والإعلامية والداخل والخارج، أم أن القضية أصغر من أن يتوقف المرء أمامها أو يدعها تشغله وتأخذ جزءاً من تفكيره وهمومه اليومية!!

لن أجيب، وسأنتقل إلى قضية أخرى من قضايا الأسبوع الماضي وهي أيضا تخصني وحدي ومعني صاحب الإشاعة الكاذبة التي انتشرت خلال اليومين الماضيين بسرعة ملفتة للاهتمام وقد حرص البعض أن يوصلها- ويا للسفاهة!!- إلى مسامع أطفالنا الصغار!!

مضمون الإشاعة: "أن الصحفي محمد المقالح قد تعرض للاعتداء بالضرب، وفي رواية أخرى بإطلاق النار، وقيل في رواية ثالثة وأخيرة أن الجريمة محتملة ولكنها من نوع تلك الاعتداءات الإجرامية المتوقع حدوثها عام ٢٠٣٠م والتي اعتادت الكتابة عنها صحيفة الناس وحصل أن تضرر منها كثير من الناس وكانت آخرهم الزميلة رشيدة القيلي حسب ما جاء في خبر الاعتذار المغمور (والصغير) المنشور في صحيفة "الناس" نفسها!! مرة أخرى ألم أقل لكم بأن كل الأشياء صغيرة وفي كثير من الأحيان تافهة ولا تستحق كل هذا الاهتمام!!

دعونا من حديث وأحداث (الأننا) ونرجسية الكتاب والصحفيين في حديثهم عن أنفسهم وقضاياهم الصغيرة، وتعالوا معي لتتحدث عن قضايا الشعب الكبرى والمقصود هنا تشدين الاحتفالات بالذكرى الثالثة والأربعين لثورة ٢٦ سبتمبر المجيدة، وبالمناسبة فقد وصلتنني في هذه المناسبة العظيمة رسالة غريبة وطريقة أيضا عبر البريد الإلكتروني المنشور أعلاه، ونصها: "ابن جعيز محمد، أهديك أطيب التحيات بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني لـ ٢٦ سبتمبر انقل إلى جميع الرفاق التهاني بهذه المناسبة، والدكم عبد الفتاح إسماعيل مؤسس الحزب الاشتراكي اليمني!! ترى من هو هذا الصديق -غفوا- الرفيق الظريف الذي أجاز لنفسه أن يسرق روح الشهيد العظيم عبد الفتاح إسماعيل!! ألم أقل لكم بأن كل الأشياء صغيرة وطريقة أيضا!!

لننتقل إلى حدث أو خبر هام وكبير آخر هو زيارة الأخ الرئيس في الأسبوع الماضي إلى مدينة رداع وعدد من المدن التاريخية الأخرى وتدشينه احتفالات سبتمبر بافتتاح مدرسة العامرية التاريخية بعد استكمال ترميمها وهو منجز عظيم بدون شك ولكن الطريف في الخبر المذكور، ولا أقول أكثر من هذا حتى لا أحكم بتهمة الإساءة للرئيس، هو أن الأخ الرئيس قد تعمد هذه المرة أن يسوق السيارة بنفسه مصطحبا معه الشيوخين الجليلين عبدالله بن حسين الأحمر وأحمد محمد الشامي وقد قيل إن السفر بالسيارة قد أععب الأخيرين وأنهك قواهما، الأمر الذي اضطرها للعودة إلى صنعاء فيما واصل الأخ الرئيس رحلته التاريخية بالسيارة إلى مدينة تعز الحالة؛ والسبب هو أن احتفالات سبتمبر لهذا العام ستتم -والله أعلم- في تلك المدينة العاطشة أسوة بمدينة المكلا الساحلية التي استقبلت احتفالات عيد الوحدة المباركة لهذا العام، والفرق الوحيد بين المدينتين والوحدة الوطنية أيضا هو أن المستثمر بقشان ليس موجودا في تعز هذه المرة!

هناك بالطبع أحداث وأخبار هامة أخرى حدثت في الأسبوع الماضي، كلقاء الأخ الرئيس بأعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني وإقرار الأخير لمشروع الإصلاحات السياسية والدستورية الذي من المفترض -والله أعلم أيضا- التوقيع عليه من قبل أحزاب المعارضة خلال الأيام القادمة. وهناك خبر استقالة الدكتور فيصل أبو راس من عضوية مجلس النواب، وتحول وزير الداخلية قضية الاعتداء على الزميل جمال عامر إلى قسم الإرهاب في الباحث الجنائية، وقرار القبض الفهري على المتهم رقم ٢٩ في خلية صنعاء «انتصار السنيان»، وطلب الحكومة من مجلس النواب اعتماد أكثر من أربعمائة مليار ريال كدعم إضافي لميزانية النهب العام والخاص للدولة، وتهديد المجلس بسحب الثقة عن الحكومة ومعايبتها على أعمالها الشائنة في حق الشعب، (والسحب) بالمناسبة حدث كبير وجديد على مجلس النواب ولكنه سيظل خبر صغيرا وصغيرا جدا حتى يتحقق عام ٢٠٣٠م حسب رأي الناس في قضايا الديمقراطية والحقوق والحريات المنتهكة أو التي ستنتهك حينها. ثمة قضايا كبيرة أخرى يصعب حصرها وكما تقول الحكاية اليمنية الطويلة هناك "جمال بعد جمال والآخر أبو كليب" لاحظوا أنني قد أنهيت مقالي بعد كل هذا الغناء وشغلتنكم بكل هذه الأشياء الصغيرة التي كنت قد نصحتكم في البداية عدم الاهتمام بها!!

السلطة تتهم مخالفيها ب"العمالة" ورئيس تحرير صحيفة "معارضة" يتهم مخالفه ب"المخبرين".
الارتياح وتخوين الآخر كامتياز لعقلية سلطة تمكنت من مد شباكها إلى "مناطقها"

إرهاب واحد من ضفتين «مختلفتين»

مصطفى راجح

لعلني عبدالله صالح ملات عليه عالمه واهتماماته، خياشيمه، وناظرية، سدت عليه كامل الأفق. لم يعد يرى سواها ولا يعمل شيئا سوى الزعيق في جدارها.

فقر الثقافة والتنوير

على هامش حديث عبدالرحمن عمر السقايف عن فقر "الثوري" في مجال التنوير، وتقديم مادة صحفية ثقافية تتجاوز النومي، واستنزافه للقارئ، تذكرت مفردات عديدة تقف كشواهد على هذا الصد والممانعة.

كان سعيد عبدالقادر، وهو سياسي ونقابي مخضرم، يتحدث بمرارة في لقاء جمعني به أواخر الشهر الفائت الرجل ارسل مادة تستعيد عبدالقادر سعيد تشابه الإسمين لا يعني أن ثمة قرابة بينهما- لتقدمه لقارئ اليوم.

طبعاً كثيرون لا يعرفون دلالة سياسي، ذو بعد نظر ثاقب تجاوز حينها في أواخر الستينات وبداية السبعينات، إعاقة العمل السري وأمراضه، تجاوزهم جميعاً حينها، وأصر على نبذ العنف الثوري الأوج، شاقاً طريقة في الدعوة إلى نشاط سياسي سلمي، يتخذ من النقابات وفضاء المجتمع ميداناً لمشروعه المدني، متوسلاً التنوير، والتوعية، وساهم في التأسيس لنوعي ديمقراطي، يقر بالخلاف واحترام الآخر والتعايش في إطار المواطنة، في مرحلة كان الصوت الأعلى فيها لعقلية العمل السري، وأساليبه المتشابهة إلى حد التطابق مع عقلية وأساليب الأجهزة الأمنية.

ما علينا فلذلك من يتحدث عنه بديانة أكبر. المهم أن مقالة سعيد لم تجد طريقها إلى النشر. وبعد اتصالات، ومراجعة أعياد السبب إلى ضرورة وجود صورة لعبدالقادر سعيد. أرسلت هذه بدورها مع تعليق خلفها "بالصدفة". نشرت الصورة مع التعليق، واختفى الموضوع!!

المسيحيون "الذين لا وجود لهم"

قبل عددين نشرنا "الثوري" في صفحتها الثالثة رسالة مجهولة المصدر عن المسيحيين في اليمن. الأم الرؤوم شديدة الحنية إلى حد إخفاء الاسم خوفاً على الجسد النازل من البشر. ارتأت إخفاء اسم كاتب المقال.

تتحدث الرسالة النارية عن قضية وهمية لا وجود لها في اليمن. عن معتققي الديانة المسيحية، بمايوحي أنهم بالآلاف في صنعاء وجبلية، ولم يتبق إلا خسر الرائي العام للضغط على الرئيس ليصدر مرسوماً يسمح ببناء الكنائس وحرية العبادة للمسيحيين. ضحك قيادي اشتراكي معلقاً بسخرية: استمر الاستعمار البريطاني ١٣٠ عاماً، اعتنق خلالها الدين المسيحي واحد حبة نقر، ما لبث أن عاد للإسلام عقب خروج الاستعمار.

يذكر الكاتب المجهول في صحيفة الحزب الاشتراكي اليمني بحادث جبلية الذي قتل فيه منظر فمهوروس ثلاثة أطباء أجانب من نفس زاوية، ومنطق المهوروس أجانب، إن الأطباء أتوا للتصوير والتبشير بالمسيحية بينما الحقيقة التي يعرفها آلاف اليمنيين الذين استفادوا من خدمات هؤلاء أن الأطباء أتوا لعلاج اليمنيين ومساعدتهم في مستشفى جبلية، واختلطوا بالناس وأجوههم كخوة بعيداً عن اختلاف الديانات.

اغتيال جبار الله عمر تحت تبرير ديني عبثي به "الأداة" على السعواني، تأسس على أن جبار الله عمر أكثر في ذنوبه شرعية "الإعدام".

لا فرق في ترويح الأكاذيب الديماغوجية هذه بين منظر، وصحيفة حزب، سوى أن المنظر له هدف التنفيذ، ويتحرك على أرضية ثقافة التكفيريين القتاليين، ومتجوى مكانة على أرضيتها، بينما "الثوري" لا يملك رئيس تحريرها حداً أدنى من حس سياسي يمكنه من التنبيه لمقالة لا تحمل موضوعاً حقيقياً جديراً بالنقاش، وأهم من ذلك تقديم الاشتراكي منزعاً "لالتصوير الوهمي". نفس السياق روجت له السلطات المصرية، تظافر محسوب هذه الأيام مع سلطات استبدادية في اليمن، يقدم الديمقراطية الليبرالية باعتبارها فقط تبشير، وانحلال خلق.

التلفاز المصري، الذي تحظر سلطته جماعة الإخوان المسلمين ولا يبيث مظاهرات المصريين ضد حسني مبارك، اتسعت شاشته، وصدر سلطته، لبث حفلة زواج مطلي بين رجلين كويتيين. نفس الخبر وجد مساحة له في الصفحة الأخيرة لصحيفة الثورة الرسمية في اليمن، التي لا تنتشر حرفاً عن نشاطات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ولا حتى بيانات نقابة الصحفيين.

لو كان الموضوع عن المسيحيين في مصر لكان مفهومًا؛ لأنهم موجودون. لو كان أيضاً عن الأقلية اليهودية في اليمن، لكان مفهومًا. هذا يوضح كيف أن "الثوري" تعمل خارج نطاق السياسة. نشر موضوع لا وجود له يتم عن غياب المهنية، وتغليب الإثارة، هذا إذا لم نقل أنه مفكر. قبل أن تعترني "الشموع" حُني الاتهام للصحفيين ومنظمات المجتمع المدني بالعمالة لأمریکا، كانت "الثوري" استبقثها بخبر رئيسي عن تجنيد المخابرات الأمريكية ما يقرب من ٢٥٠٠ طالب جامعي عاطل عن العمل!

● أرسلتُ هذا الموضوع

إلى «الثوري» لكنه لم ينشر.

مع أنه لم يشاركني كتابة الورقة التقييمية، بل مجرد أن له رأياً في "الثوري".

هنا لم يكن القاضي خالد الذي اعتلى منصة توزيع الإذانات يستر المقالح، بل يستر نفسه؛ بتخفيض قائمة اتهاماته.

والأهم أيضاً أنه كان مهزوزاً لأنه أكتفى بالإشارة الضمنية إلى المقالح، لأنه عضو لجنة مركزية ونائب رئيس الدائرة الإعلامية. مع ذلك ودَّف خالد برسالة أكثر كشيلاً لولويه وطريقة تفكيره. صباح الخميس الفائت قلب المقالح "الثوري" على عجل بحثاً عن مقالة له موضوعها التضامن مع جمال عامر وحريات صحفية وضعت في فوهة المدفع. المقالة لم تنشر. ببساطة كتب المقالح رسالة هاتفة يعاتب فيها خالد، لافتاً نظره إلى أن عدم نشر رسالته مجرد أن له رأي في خطاب "الثوري" ينقص من ديمقراطية رئيس التحرير، الذي ينبغي أن يكون موضوعاً، وأن لا يغلب ذاتيته كمعيار للنشر. وبالنص كنت "عدم نشرك لموضوعي يؤكد عدم ديمقراطيتك ودفاعك عن الحريات". الإجابة المحفوظة في موبايل المقالح ذهبت بعيداً!!

كتب خالد ما يلي: التهديد من بقايا ثقافة الجبهة الإسلامية وليس من ثقافة الحزب الاشتراكي، ربما كتبها خالد في لحظة غضب، غير أنه كتبها واحتجاج للنقاش.

هذا هو المنطق الذي يتعامل به رئيس تحرير مع كاتب، تجمع به رابطة الانتماء للمهنة أولاً وللحزب ثانياً، ويعتزمان معا الذهاب صباح السبت للوقوف معاً أمام محكمة أريد لها أن تستدرك أصحاب الرأي والصحف في قضايا كبدية تغلف رفض الحكم لحرية الصحافة، ويتخذ منها أداة للممارسة السياسية ومحكمة المخالفين والعصيين على الترويض.

أهم من ذلك أن صاحبنا يعاير المقالح بانتماؤه السابق، وكاننا مازلنا في مرحلة الحزب الإيديولوجي "النقي" و"المنظهر"، وليس في زمن تقوم فيه الأحزاب على أساس برنامج سياسي، يكون معياراً للعضوية الطوعية المقتوحة. ثم إن استعادة مرحلة صراع كان الجميع فيها متورطاً برخص الأخر، والقناعات والتصفيات على أساسه، فوق أنها تكشف حالة اشتداد إلى الماضي، فإنها أيضاً لا تصلح للاستقواء؛ لأن "الاشتراكي" مثله مثل سارطة الشمال والجهتين الإسلامية والوطنية كلها مرسومة القتل والتصفيات، بل إن الاشتراكي يتميز بأن سلطته في الجنوب قتلت من الاشتراكيين أضعافاً مضاعفة مما فعل بهم خصومهم.

المهنية ليست فائضاً ترفيهاً

أفرز مؤتمر الاشتراكي وضعاً جديداً، غداً معه من الضروري طرح مشروع إصلاحات سياسية، تكون محددة الحركة الحزب وساهم في تنشيط الحياة السياسية، خصوصاً أن هذا العام يكسب أهمية استثنائية مع الانتخابات الرئاسية المزمعة.

شخصياً أشق بالدكتور ياسين سعيد نعمان ومدى إخلاصه وتضامنه مع حرية الرأي والتعبير وفي مقدمتها حرية الصحافة. في عكس ما تلج له الثوري التي تقدم قيادة الاشتراكي كجموعة منتفعين أتوا للمساومة بالحزب وصحيفته.

من الأولى إلى الأخيرة حاولت "الثوري" أن تقدم سيناريو للبلبل الفدائي الذي جددت الثقة به. مرفوقاً بمدائح جمال الجعبي ومرشح الانتخابات السابقة نجيب قطان الذي ينبري الآن في الثوري للتجريح بالدكتور ياسين ورفاقه "الذين هربوا بعد الحرب، واتوا الآن للقضاء على الصحيفة التي أصبحت أهم من الحزب".

طيب يا خالد: الناس معك، الاشتراكي معك، وليس ضد الثوري، فقط المطلوب وحد خطواتك مع الآخرين؛ الاشتراكي، أحزاب المشترك، صحف المعارضة، المجتمع المدني.

التغيير ليس شطحات ويطولات فريدة، والحرية ليست مرهونة بفرق كما أشار الخوانسي إلى خالد سلمان الحد الفاصل بين الحرية والرجل "أي حاد" هذه التي تصبح محروسة فقط ببقاء فرد في رئاسة التحرير.

إذا لا يوجد توجه في هذه "المؤسسة"، والحزب الذي يقف خلفها لمساندة حقيقية لحرية الرأي والتعبير.

حرية الصحافة بوابة الديمقراطية، فلا ديمقراطية بدون صحف حرة. بجانب هذا يحتاج المجتمع إلى حراك عام للسياسة، المجتمع المدني، القضاة، مدرسي الجامعة، والألا تكون الصحافة بديلاً لهذا، بل ذرورة، وإلا غدت تنفيساً وتفرغياً للمشاعر فقط.

يتلبسني شعور بالذنب وأنا أقرأ خالد سلمان، والممانعة التي يبديها أمام كل رأي ينصحه بإخراج "الثوري" من صحافة الرأي فقط إلى مستوى مهني لا تستطيع أي صحيفة أن تعتبره فائضاً غير ضروري. شخصياً أعتبر "الوسط" والنداء أكثر مهنية وأقوى تأثيراً من "الثوري" مع فارق الامكانيات لصالح الأخيرة.

أشعر بالذنب لأنني أبعدو وكانني أعرقل ثورة على وشك الاندلاع. وكان صاحبنا مجهز لكل شيء، والجماهير تنتظر إشارة منه لثورة ستندلع اليوم، أو غداً على الأكثر.

صورة الرئيس التي تملأ الفضاء المجتمعي برمتها، احتلت أيضاً رأس خالد سلمان، ولكن من بوابة الإعاقة والابتعاد في أسر خصومة تشله عن الحركة والنظرة الشاملة.

لا يتسع رأسه لثني الآن. هو ممتلئ بصورة كبيرة

هذا ليس رداً، بل درساً في مستلزمات الإدعاء الديمقراطي واحترام الرأي الآخر. أما الرد فمطلوب من قيادة الاشتراكي، التي سلكت طريقاً مديناً في استقصاء الرأي.

رأي مغاير، تضمنه تقييم صحفية "الثوري" قدمته لقيادة الاشتراكي، يطلب منها، كان كافياً لأن يقف المناضل الديمقراطي خالد سلمان بتهمة المخبر في وجهي.

التقييم غير موجه للنشر في الصحيفة، هو أخذه بدون إذن من الدائرة الإعلامية، وإن لا ينشره من كاتبه.

مع ذلك كان بإمكانه أن ينشره خالياً من مقدمة اتهامية، تكشف فيها زيف احترامه للرأي الآخر، ووصم ممرات حزبه بالدهاليز المظلمة، وقيادته بالجهة الأمنية. هذا هو الاستنتاج الوحيد؛ لأن التقييم لم يقدم لجهاز استخبارات كما عزم، وإنما لقيادة حزب صحيفته موضع نقاش وتداول لآراء والتقييمات المتعددة.

مع ذلك يشي هذا التصرف والعقلية التي صدر عنها بما هو أهم من محاولة الإساءة لشخص.

تهمة "الخبر عند رئيس تحرير صحيفة معارضة هي المعادل الموضوعي لتهمة العمالة في خطاب السلطة. وهذا إرهاب أشعب من إرهاب السلطة؛ إذا مارسه وهو خارج السلطة" إيش بايكون حاله داخل السلطة!!

ضح خالد سلمان مسامعنا عن الديمقراطية. مقدماً وكلام كثير حول: الرأي الآخر، القمع، الإقصاء، المصادر، التخوين، التكفير، إلى آخر قائمة توصيفات صحفية، تمارسها السلطة في اليمن.

غير أن اقتصار هاتفا لهذا المصوفة باتجاه جدار السلطة، والتتمكرك لقيمتها أمام أول خلاف في الرأي يواجها، يجعل مصادقية الإيمان بالرأي الآخر على المحك، وهذا بالضبط ما حدث من صاحبنا. طوال سنوات، وعلى نخس واحد، يتحدث عن الديمقراطية والرأي الآخر، وفي أول رأي يختلف معه، ويقبمه بأنه غير صالح لرئاسة تحرير "الثوري" .. يتهمه ب"المخبر".

في أول اختبار لديمقراطية خالد سلمان، لم يبلغ تقييم موضوعياً حول الخطاب الصحفي لـ "الثوري". إمتشق ريقنا الديمقراطي سيف القمع ليدبح مقدمة عن فدائيته و"زئزانه رطبة" تنتظر رئيس تحرير "الثوري"، غير مستوعب من يختلف معه إلا كمخبر، وفي أحسن الأحوال صامع ب"مقعد" رئاسة التحرير. عيب يا جماعة. صلحوا أولاً مقعداً حتى تتنافس عليه.

شباك السلطة الكلية

هذا الضيق بالرأي الآخر، وماتبعه من استنجاب بلغة الإرهاب التخوينية، يكشف عجزاً، واستعداداً مضمرًا.

تخيلوا خالد سلمان رئيساً للجمهورية، ما الذي سيفعل بمعارضيه؟ دعوا هذه لأنه حينها سيرحق الأخضر واليابس مع من يختلف معه. تخيلوه فقط رئيساً لجهاز استخباري، أو وزيراً للإعلام، أو حتى رئيساً مؤسسة إعلامية في الدولة، أي اتهامات، وممارسات سيقدم عليها ضد مخالفه، إن مثل هذه العقلية الإصطناعية مخيفة بالفعل، أكثر من السلطة، ولا هذه الأخيرة تتناسس على مصالح ونفوذ، في بلد لا دولة مؤسسات فيه، وبالتالي تكون نزعات الإقصاء الصادرة عنها مفهومة، ولكنها غير مبررة طبعاً. أما المثقف، الصحفي، فتتأسس مشروعيته على حرية الرأي، والنقد لكل المفاهيم والشكليات والمؤسسات، والذات، دون حاجة لحضور الاتهامات والارتياح.

تعدد أسلوب السلطة، ونظرتها إلى "معارضيه" يخلق ما يسمى بشباك السلطة الكلية. والحرية تعرف هنا بالقدرة على الحركة والتفكير خارج نطاق المجال المغناطيسي لارتياح والتخوين السلطوي. فمواجهة الاستبداد بالأساليب، ومنظومة سلوكياته، لا يؤدي إلى تغيير حقيقي بل إلى تعميم ثقافة الاستبداد وأساليبه. تغيير بيزر كاهم مبرر تستمد منه تركيبة السلطة بقاها واستمراريتها.

في مذبج الاصطفااف المقدس

اصدقاء، أقدمهم وأثق بهم جدواً إلا أكتب في هذا الموضوع المبررات: دواعي الاصطفااف، والمعرفة المقدسة مع السلطة وهلم جرا حول الخصم الأكبر، وعدم الشوشرة، والتفرق.

مع احترامي وتقديري لهم، أرى أن جزءاً أساسياً من مواجهة الاستبداد وثقافته يقع هنا بالضبط. محاكمة عقلية الإقصاء هذه التي تطل علينا برداء "ثوري".

التخوين تحت يافطة "العمالة" أو "المخبر" يصدران من منبع واحد وإن ظهرا لنا في الصورة من ضفتين مختلفتين. منبع الإرهاب الفكري هذا يمكن توصيفه معرفياً بنوعية التعاطي وأسلوب النظر إلى القضايا، الأحداث، الآراء.

يمكن أن نبذعة تحت عنوان: الإدارة الأمنية، والحس المخبراتي السلطة الحاكمة ترى وراء كل رأي مخالف خائناً وعميلاً، وحاقداً. مثلها يمكن أن يكون صاحب ثقافة الارتياح، وتخوين صاحب الرأي الآخر، ذو نظرة أمنية، حتى وإن كان رئيس تحرير "الثوري".

جمعتني مقدمة سلمان مع الصديق محمد المقالح،

العرب المسلمين والمسيحيين، وكان أبرزهم ساطع الحصري، بما يعتبر محاولة إحياء للثقافة العربية والروح العربية، في مؤازرة متأخرة لحركة الأحياء الاسلامي التي قادها الافغاني ومحمد عبده. وعلى صعيد آخر بدأ عدد من الشباب بالتفكير في انشاء حركة إحياء عربية وقد أثمرت جهودهم ما عرف فيما بعد بحزب البعث العربي الاشتراكي.

أحمد صالح غالب الفقيه

تنصيبه ملكاً على سوريا عقب دخول قواته إلى دمشق مع الجيش البريطاني.

ولكن الأحداث التي تلت، بإنسحاب البريطانيين وتسليمهم المنطقة للفرنسيين حسب اتفاقية سايبكس بيكو، حولت مشاعر الغضب والعداء لتركيا لتنصب على الغرب وخاصة فرنسا التي هزمت قوات الامير فيصل في معركة ميسلون، واحتلت سوريا ولبنان وقد خلقت هذه الأعمال وما تلاها من تصرفات، سلسلة من ردود الافعال تمثلت في تصاعد المشاعر القومية العربية. وقام عدد من المفكرين

سأرجع بالقارئ الكريم قليلاً إلى الوراء لعرض الظروف التي أدت إلى نشوء الأحزاب القومية. فقد كانت مشاعر الاستياء والغضب التي أثارها السياسة التركية الجائرة في الشام قبل الحرب العالمية الأولى من الضرائب الباهضة إلى التجنيد الاجباري في حروب تركيا الخاسرة، والتي توجت بمجازر مشانق الوالي التركي أحد قادة حزب الاتحاد والترقي التركي جمال باشا الملقب بالسفاح، كانت هذه المشاعر قد دفعت السوريين إلى تأييد حركة الشريف حسين المناهضة للأتراك والتي قادها ابن الشريف الامير فيصل، والذي تم

قراءة في الحركة القومية العربية

٢- نشأة الأحزاب القومية العربية

مارسات تخدم مصلحة الحزب والطرف الآخر (العدو) كلما أمكنه ذلك. (التدخل الأول في لبنان، والهجوم على إيران).

لقد حكم الحزب القطرين بالقبضة الحديدية للأجهزة المخبرية والعسكرية التي تحولت إلى امتداد للحزب الذي ابتلع الدولة، والزعيم الذي ابتلع الحزب. وكان الفساد والتحلل من حكم القانون قد وجد في هذه الأجواء مجالا واسعاً طال كل نواحي الحياة، إلى حد اختصاص بعض القادة من الأسرة الحاكمة في سوريا بمزماري غير شرعية تمارس عبرها تجارة تهريب واسعة، كما تذكر التقارير الاخبارية، وتحول لبنان إلى ساحة لممارسة الفساد.

ومن سخريه الأقدار أن يكون حزب البعث مسؤولاً امام التاريخ عن ضرب الحد الأدنى القائم للتضامن الإسلامي ضربة قاتلة بالهجوم على إيران، ومسؤولاً عن ضرب التضامن العربي في حده الأدنى بضربة مميتة أخرى بغزوه لكويت، فكان أداة لإضعاف التضامن هنا، وأداة للقضاء على أول وحدة عربية في سوريا، إضافة إلى الصراع العدائي المرير بين قيادتي الحزب في سوريا والعراق، وفي تناقض كامل مع كل شعاراته ومبررات وجوده، وما كان مصدراً لشريعته. ومن الواضح أن الحزب في سوريا لا يزال يمانع اشاعة الممارسات الديمقراطية حتى الآن.

حركة القوميين العرب

إحدى حركات رد الفعل على هزيمة العام ١٩٤٨ أمام إسرائيل. وقد أسسها الدكتور جورج حبش عام ١٩٥١ غداة تخرجه طبيباً من الجامعة في بيروت. والدكتور حبش مسيحي من اللد في فلسطين ومن المهجرين عام ١٩٤٨م.

وعندما قامت الثورة في مصر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وظهرت توجهات العروبية، أصبح جورج حبش وحركته مؤيدين متحمسين لها ولقائدتها الرئيس جمال عبدالناصر.

وقد تمكنت الحركة منذ الخمسينيات من الانتشار في اوساط الطلاب والمثقفين العرب الموجودين في بيروت، وعن طريقهم تم انشاء فروع للحركة في سوريا والاردن وكويت والسعودية واليمن إضافة إلى لبنان.

وبمضى الاعوام أخذ حبش باخذ منحى اقرب إلى الماركسية حتى تخلى في آخر المطاف عن التوجه القومي. وبعد حرب عام ١٩٦٧ أسس الحركة الشعبية لتحرير فلسطين على انقاض حركة القوميين العرب التي خرج منها نايف حواتمه ورفاقه ليؤسسوا جبهة الخاصة. وقد كان أكبر نجاح للحركة وصول الجبهة القومية التي تصددها قياديو حركة القوميين العرب اليمينيون إلى السلطة في جنوب اليمن، ولكن هذه القيادات او معظمها غادرت مواقعها الفكرية القومية منذ العام ١٩٦٣ انسجاماً مع التطورات الجارية في الحركة الأم ثم تحولت إلى الماركسية فيما بعد. لتنتهج بعدوصولها إلى السلطة اسلوباً

إستاليانياً في الحكم يشبه الاسلوب الذي انتهجه حزب البعث في كل من سوريا والعراق.

لقد أصيبت الحركة بنفس الاعراض التي أصابت حزب البعث الناتجة عن الطيبة الحركية السرية المنغلقة للتعظيم،وقفادان الإيمان بالديمقراطية والدوجما الايديولوجية، وهي حالة تؤدي دائماً إلى نشو العصبوية، والانحيازات المنطقية والطائفية، في الحركات السياسية. وقد كانت التجربة السياسية المريرة للسلطة الحاكمة في الجنوب اليمني و ارافق مسيرتها من صراعات دموية على السلطة، ومن انتقاسات جهوية وحتى قبلية، دليلاً أكيداً على ما يؤدي اليه غياب الفكر والممارسة الديمقراطية من تدمير في بنية الاحزاب والحركات السياسية، وهو ما يتعكس على الدولة عندما تصل هذه الاحزاب إلى السلطة.

■ (يتبع)

وكان النظام السوري قد تدخل في لبنان بموافقة الغرب في منتصف السبعينات لمنع انتصار تحالف القوى اليسارية ومنظمة التحرير الفلسطينية من الانتصار على القوى المارونية في حرب الجبل وهو ما أدى إلى إطالة أمد الحرب الاهلية في لبنان خمسة عشر عاماً لاحقة تقريباً.

وفي العراق شارك حزب البعث في انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣م ضد الرئيس عبدالكريم قاسم وقام بتصفيات دموية ضد الشيوعيين الداعمين لحكم قاسم، وهو ما اساء إلى سمعة الحزب فاطيح به على يد شركائه الناصريين وابتعد عن السلطة. وقد تمكن الحزب من العودة للحكم في يوليو ١٩٦٨ مع انقلاب ابيض ضد الرئيس عبدالرحمن عارف، أعقبته تصفيات متعددة لشركائه العسكريين في الحكومة، وتولى احمد حسن البكر القيادة وكان صدام حسين نائباً له.

وقدمت هذا العهد بإعلان الحكم الذاتي للكراد ثم الانقلاب عليهم، وبالتحالف مع الشيوعيين ثم الانقلاب عليهم، وشيخاً فشيخاً أخذ الحكم يتطور إلى حكم عسوي على غرار ما حدث في سوريا، وأصبح فيه لأبناء مدينة تكريت من عشيرة البكر وصدام حسين السيطرة الكاملة على مفاصل القوة والثروة في البلاد. ولم يلبث النظام ان تورط في الهجوم على ايران التي قادته في حرب مميتة دامت عقداً كاملاً ذهب ضحيتها مليونان أو أكثر من الطرفين. ثم ارتكب مغامرته القاتلة بغزوه لكويت في العام ١٩٩٠ وهو ما أدى إلى القضاء عليه في آخر المطاف.

تقويم تجارب الحزب في الحكم

ولا شك أن تقويم تجربة الحزب في البلدين تتطلب أبحاثاً مليئة بالتفاصيل في مختلف المجالات. إلا أن المقارنة السريعة بين أحوال القطرين العراقي والسوري والقطر العربية ذات انظمة الحكم المختلفة، والتي تشبههما من حيث الظروف الاقتصادية والمصادر المتاحة، بل والاقلي منهما تطوراً في بداياتهما، من حيث التنمية البشرية، والعلاقات الاجتماعية توضح بجلاء وتسمح بالقول بأن تجربتي البعث السورية والعراقية، كانتا في محصلتيهما النهائية، فشلاً ذريعاً على مختلف الأصعدة، اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية وإدارية مقارنة بما تم انجازه في الاقطار الأخرى.

ومصحح أن جزءاً كبيراً من ذلك الفضل الضخم، يرجع إلى ما واجهه البلدان من ضغوط غربية وامريكية، وحصار اقتصادي، وعوان عسكري، إلا أنه يمكن القول بالقدر ذاته من الصحة أن ما تعرض له القطران وما حل بهما، كان نتيجة مباشرة للخفة والسطحية، التي اتسمت بها معالجات الحزب ومقارباته للقضايا والمهام التي طرحتها عليه مسؤولياته في قيادة الدولتين.

ولعل أهم الاخطاء كان ذلك الرفض للأخر المتحذر في شعارات الحزب كما اسلفنا، وهو رفض أخذ طابعاً دموياً، مبرراً بشعارات سطحية، فالحزب في العراق برر مجازره ضد الشيعة والأكراد بشعارات تعود إلى العصر العباسي الأول، كمصطلح الشيوعية. وفي الوقت ذاته حافظ الحزب على نبرة خطابية وشعاراتية عالية ضد الغرب مع الرفض الكامل للديمقراطية، في الوقت الذي كان الحزب في القطرين يعقد الاتفاقات السرية مع هذا الغرب لتمير



● عبدالناصر



● صلاح البيطار



● ميشال عزلق

للمجموعات العربية ومستوى تطورها والعلاقات الاجتماعية فيها ومستوى تطورها الاقتصادي، ولعل ذلك راجع إلى رفض الحزب لكل ما هو قائم ولكل القوى القائمة بحيث وضع عينه الوصول إلى السلطة وبعدها يكون لكل حادث حديث.

واعتقد أن قطيعته مع التيارين الإسلامي والماركسي لم يكن سببها الاختلاف الفكري بقدر ما كان اسراراً على وحدة أداة التغيير كشرط لتحقيق الوحدة العربية.

وحول هذا الرفض والإصرار المسبق جرت مساجلات صحفية وإعلامية كثيرة مدارها التبرير والتفسير وتلطخ الآخر. وكان رفض الحزب لكل ما هو قائم في الواقع انسحب حتى على دراسته والتامل في مضامينه.

وقد جاءت الأحداث والانكسارات اللاحقة لتؤكد للبعثيين صحة مواقفهم وتصوراتهم. فقد كان دعم الاتحاد السوفيتي لقرار تقسيم فلسطين بمثابة تأكيد على استحالة التعاون مع الحركة الشيوعية العربية التي سايرت المركز في قرار تاييد تقسيم فلسطين بحجج واهية عن وحدة الطبقة العاملة. وجاء اندحار الجيوش العربية في العام ١٩٤٨ ليثبت للحزب عقم القيادات الدينية والتقليدية واعتبرها جزءاً من اسباب الضعف والوهن الذي ينبغي تطهير المجتمع منه كعقبة في سبيل بعث الأمة العربية واحياؤها.

ولم يحدث التوسع الأهم للحزب خارج سوريا إلا عقب الهزيمة العربية أمام إسرائيل في العام ١٩٤٨، عندما تجذرت في وعي العرب فكرة أن سبب الهزيمة هو خيانة القيادات من الحكام التقليديين وتفرق العرب. ففي العام ١٩٥٢ تم الاندماج بين حزب البعث العربي وبين الحزب العربي الاشتراكي بقيادة اكرم الحوراني ليتشكل منهما حزب البعث العربي الاشتراكي. وفي العام ١٩٥٤ تم تاسيس فرع الحزب في العراق. وفي سنوات لاحقة تم تاسيس خلايا سرية للحزب في عدد من الاقطار العربية.

شارك حزب البعث بفعالية في الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا، وقبل بحل نفسه تحقيقاً لشرط الرئيس جمال عبدالناصر. ويقول كثير من الناقدون إن حزب البعث فقد ميرور وجوده عندما شارك عدد من عسكريه وسياسيه في الانقلاب الذي قاد عملية انفصال سوريا عن دولة الوحدة. وقد أدى ذلك إلى خيبة أمل لدى الجماهير من الحزب، فحدث انقلاب ابيض بقيادة بعثية خالصة اتهمت القيادة السابقة ليأتي بقيادة بعثية خالصة اتهمت القيادة السابقة بالانفصال وتجرت من الانفصال. وقد شهد الحزب بعد ذلك صراعا حاداً بين القيادات العسكرية والمدنية القديمة والعسكريين والمدنيين الشباب في قيادة الحزب، فحدث انقلاب يساري من الحزب في فبراير ١٩٦٦ بقيادة نور الدين الأتاسي، وتم الزج بالقيادات القديمة التي اتهمت باليمينية في السجون. وفي هذا العهد حدثت هزيمة العرب أمام إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧م. وفي نوفمبر ١٩٧٠ قام حافظ الأسد بانقلاب عسكري وأصبح رئيساً لسوريا في مارس ١٩٧١. وقد تمكن حافظ الأسد من إعادة بناء الجيش السوري والاقتصاد السوري وشارك بفعالية في حرب الثار عام ١٩٧٣ ضد إسرائيل، وهو شخصي أيضاً إذ أنا حافظ الأسد كان قائد القوات الجوية أثناء هزيمة ١٩٦٧م. وقد جمع حافظ الأسد حوله حلقة من الضباط العلويين الذين سيطروا على الجيش والمخابرات وهو ما أثار ردود فعل حادة من الاخوان المسلمين المدعومين من النظام البعثي في العراق، فقام حافظ الأسد بحصار معقلهم في مدينة حماة وتدمير معظمها.

نشأة حزب البعث العربي الاشتراكي

كان التفكير في إنشاء حركة البعث نتيجة الشعور بالحاجة إلى إيجاد وسائل لإحياء الروح والارادة العربية في وجه السيطرة الأجنبية. فقد كان هناك شعور حاد مسيطر بعجز القيادات التقليدية عن تحقيق الاهداف المنشودة في الاستقلال والنهوض بالمجتمعات العربية، عجزاً نتج عنه ترد وتدهور معنوي وثقافي أضعف العرب وأعجزهم عن مواجهة التفوق الغربي المسيطر على المنطقة العربية.

وكان هناك شعور بأن العرب بحاجة إلى إعادة احياء أو توليد التراث المشترك للجماهير العربية للتخلص من النفوذ الأجنبي.

كان المنظرون والمؤسسون الثلاثة الكبار لحركة البعث معلمين من الطبقة الوسطى وهم: زكي الارسوزي وصلاح الدين البيطار وميشال علق، وكانوا متأثرين بالثقافة الغربية التي انعكست على الصيغة التي وضعوها لحركة البعث، وهي صيغة حزب قومي عربي علماني. وكان المؤسسون الثلاثة يفتخرون برؤاهم هذه خلال الثلاثينات من القرن المنصرم إلى مجموعات صغيرة من المثقفين في سوريا.

وفي اوائل الاربعينات أخذ كل من علق والبيطار على عاتقهما توسيع نشاط الحركة في دمشق عن طريق تنظيم تظاهرات دعماً لحكومة رشيد عالي الكيلاني في العراق الذي كان يخوض صراعا ضد البريطانيين هناك. وما أن حل العام ١٩٤٥ حتى أصبح اسم البعث علماً على حزب سياسي بدلا من حركة.

ويمكن إرجاع التاريخ الرسمي لنشأة الحزب إلى موعد انعقاد مؤتمره الأول في دمشق في السابع من ابريل عام ١٩٤٧ حيث تمت المصادقة على دستور الحزب وانتخاب لجنة تنفيذية له.

أيديولوجية الحزب وممارساته

فرضت ظروف نشأة الحزب جانباً من ايديولوجيته، فقد جعلته شعاراته العلمانية جذاباً لدى المجموعات المسيحية، وجعلته شعاراته الاشتراكية جذاباً لدى المجموعات المهمشة كالعاليين في سوريا.

وكانت ايديولوجية الحزب مصاغة حول شعارات ثلاثة هي: الوحدة والحرية والاشتراكية، وقد اولى منظرو الحزب هذا الترتيب لشعارات الحزب أهمية قصوى وسال حبر كثير حولها.

وقد اصرا قادة الحزب ومنظروه على أن الوحدة تعني بالاساس وحدة الاداة الثورية وهي حزب البعث تحديداً، والتي ستحقق الوحدة العربية ومن ثم الحرية والاشتراكية. ويحمل هذا التصور في داخله بذور رفض الآخر غير البعثي، الذي طبع الحزب بطابعه طيلة تاريخه. وكان هذا الرفض للأخر يستدعي وصول البعث إلى السلطة في الوطن العربي في كل قطر على حده بالوسيلة الانقلابية المتاحة وهي الجيش او بالاحرى القوات المسلحة.

ولذلك فقد اولى الحزب الانتشار في صفوف القوات المسلحة أهمية كبرى، فلم يكن هناك سبيل آخر للتفرد بالسلطة في نظر حزب يرى نفسه الاداة الوحيدة لتحقيق بعث الامة واحياؤها. خاصة وأنه لا يبق بصندوق الاقتراع. ولم تحو ادبيات الحزب أية دراسات معمقة

حركات رد الفعل

كانت حركات رد الفعل العربية على غدر الحلفاء الغربيين بالعرب، قد عمّت سوريا، والعراق، وفلسطين، ومصر، على شكل انتفاضات بقيادة التيارات التقليدية.

ففي مصر كانت ثورة ١٩١٩، التي قادها الوفد برئاسة سعد زغلول، قد استمرت حتى العام ١٩٢٢، حين أعلنت بريطانيا مصر ملكية مستقلة، تحت حكم فؤاد الأول، وفي العام التالي صدرت مسودة دستور وافق عليه الزعماء بجل مصر ملكية دستورية، ثم ليفوز الوفد في انتخابات ويشكل حكومته. وقد كان الفكر الوفدي عربياً إسلامياً متمزجاً، وإن كان تأثره أكثر بحركة الأحياء الإسلامي التي ذكرناها آنفاً. وكانت أحلام استعادة الخلافة لا تزال تراود الكثيرين هناك.

أما في العراق فما أن أعلنت دول الحلفاء في مؤتمر "سان ريمو" في ابريل ١٩٢٠، إكمال الانتداب على العراق إلى بريطانيا، حتى هب العراقيون في يوليو من العام ذاته في ثورة عارمة على قوات الاحتلال البريطاني، أدت إلى إعلان البريطانيين عن إقامة حكومة اقليمية ملكية في العراق، ورشوا الأمير فيصل ابن الشريف حسين ليكون ملكاً عليها، على أن يتم إقامة حكومة عراقية تكون تحت إشراف المندوب السامي البريطاني. وقد أجريت انتخابات لاختيار الملك، وفاز فيها فيصل بنسبة ٩٦٪ من الاصوات (عادة تعلمها العرب من البريطانيين فيما يبدو) ولم يزل العراق استقلاله الكامل إلا عام ١٩٣٣م.

وفي فلسطين قامت بريطانيا بفتح ابواب البلاد لهجرة اليهود إليها، وكانت نسبتهم إلى العرب عام ١٩٢٢ لا تزيد عن ١١٪، فبلغت هذه النسبة ٢٩٪ عام ١٩٣٦م. وامام هذا الخطر اندلعت الثورة الكبرى في ابريل ١٩٣٦، لنعم كل فلسطين، وكانت الحكومة البريطانية قد وافقت عام ١٩٣٧ على وصية اللجنة الملكية البريطانية، بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، مع ابقاء منطقتين من فلسطين تحت الحماية البريطانية، ووعدت الحكومة البرلمان البريطاني بتقديم خطة مفصلة بعد إجراء استفتاء كاف.

وقد أجزأ هذا الموقف البريطاني الثورة، وما أن جاء العام ١٩٣٨ حتى كان عرب فلسطين، باجمهم، قد انضموا إلى الثورة التي كانت تقودها الهيئة العربية العليا لفلسطين برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني، والذي كان يوجهها من مقره في لبنان. وكانت معظم المدن الفلسطينية، ومعظم المناطق الجبلية، ومختصر القول، أن معظم فلسطين قد أصبحت تحت إدارة الحكومة الثورية التي حلت محل الإدارة البريطانية فيها.

ولم تهدأ الثورة إلا في عام ١٩٣٩ بعد أن أصدرت بريطانيا، في خدعة جديدة، الكتاب الأبيض، الذي أعلنت فيه أنها قد قررت الحد من هجرة اليهود إلى فلسطين ووعدت بقيام دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات.

أما في سوريا فقد حدثت ثورة في العام ١٩٢٥ ثم في العام ١٩٢٧ واستمر الوضع مضطرباً حتى العام ١٩٣٨، عندما عقدت فرنسا اتفاقية مع القادة السوريين تمنح من خلالها الاستقلال التام لسوريا، ولكن البرلمان الفرنسي رفض التصديق عليها، وفي العام التالي قامت فرنسا باقتطاع السنجق أو لواء الاسكندرونه والحقبة بتركيا.

وقد زادت هذه الأحداث من العداء الشعبي لفرنسا، غير أن كثيراً من القادة السوريين عشية الحرب العالمية الثانية أعلنوا ولاهم لفرنسا والحلفاء، الأمر الذي أوجد نوعاً من القطيعة بين القادة التقليديين والناشطين الشباب الذين خابت آمالهم ولم تنل سوريا استقلالها إلا عام ١٩٤٥. ولعل ما عرضناه يظهر أن القيادات التقليدية كانت لها محاولاتها المتعددة للتحرير والوحدة.



● جمال باشا



● جورج حبش



في الأفق ان ثمة معالجات جديدة لتحسين اوضاع المعاقين. على الرغم من ملايين الدولارات التي تمنحها الدول الغربية كمساعدات نقدية وعينية لإخراج المعاقين من معاناتهم الدائمة، إلا أن قليلاً من تلك المساعدات تذهب إلى بعض المعاقين وبعض الجمعيات، لكن الكثير منهم يحرمون من مساعدات أتت إلينا من الغير، ومع ذلك ذهبت ادراج الرياح واستفاد منها من هم ليسوا بمعاقين، وهذه هي مصائبنا دائماً في كل المساعدات الدولية التي تصل إلينا.

تحقيق: عيدي المنيفي

تجاهلهم التقرير الرسمي لحقوق الانسان

يحلّمون بالرحمة..!

يقبعون هناك، وليس ثمة من ينظر إليهم أو حتى يشاركهم معاناتهم وألامهم وحرمانهم المستمر. فقط كي تتأكد من ذلك ثمة شواهد حية حصلت ولا زالت ماثلة أمامنا حتى هذه اللحظة. كثرة المعاقين وتزايدهم ولّد عندهم إصراراً على البقاء والحياة والعيش الكريم، وخلق لدى غيرهم إصراراً من نوع آخر. في اليمن أكثر من ثلاثة ملايين معاق مسجلين رسمياً. وفي اعتقادي ان نصف هذا الرقم لا احد يعرف عنهم شيئاً، وهذا يعني ان ربع عدد السكان معاقون يعانون مختلف الاعاقات الجسدية والعقلية والذهنية وغيرها من الاعاقات. ومع وجود الكم الهائل من المعاقين لا يبدو

في كشف الجناة حتى الآن فإن البحث عنهم ليس متوقفاً عليها وحدها إذ ان منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخاصة بالمعاقين ملزمة هي الأخرى بالاجتهاد والبحث عن الفاعلين حتى لا تتكرر مثل تلك الجرائم مع آخرين. ثمة تحديات مستقبلية تحدثت عنها رئيسة جمعية التحدي لرعاية المعاقات الأخت جمالة البيضاني، من تلك التحديات التي تواجه المعاقين بشكل عام واهمها، التحديات في مجال التشريعات وهي المطالبة بتنفيذ ما ورد في قانون التوظيف بنسبة ٥٪، وتنفيذ ما ورد في السياسة الإعلامية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، وتجسيد واقع عملي على خارطة وخطط المؤسسات الإعلامية، والمطالبة بما ورد في قانون الطفل وحقوق الانسان فيما يتعلق بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثم إعادة دراسة قانون المعاق وتحديثه بما يتوافق مع متطلبات العصر... أما التحديات في مجال الخدمات فإن الأخت جمالة البيضاني طالبت بالتنفيذ السريع لعمل الانشاءات بمعدات عبور في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وبالأخص في المدارس تجسيدا لروح القانون ونصوصه، وكذا تنسيق البرامج التدريبية للمعاقين وتمكينهم من الانتاج في الميادين المتاحة وتسويق تلك المنتجات وتسخير عائداتها لخدمة المعاقين، ولأن اغلب موازنات جمعيات المعاقين تذهب في ايجارات للمباني فيسكنون من الجدي منح مثل هذه الجمعيات الارض والمباني الكفيلة بالإيواء والتدريب والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات.

وتؤكد البيضاني ان للمعاق حق المساهمة في عملية التنمية وخلق فرص العمل والانتاج للإستفادة من البرامج التنموية المساهمة في عملية التوعية بقضايا المعاقين وحقوقهم. ثمة قضايا كثيرة تواجه المعاقين لكن لا احد يهتم بحل تلك القضايا لإشعار هذه الشريحة الكبيرة بانها لا تعيش على الهامش، بل لها حقوق وعليها واجبات، ويبقى القول ان على الجهات الرسمية تبني قضايا المعاقين والمعاقات وحل مشاكلهم وتعبيد الطريق أمامهم للوصول إلى ما يطمحون إليه وانا على ثقة أنهم سيصلون إن استشعرنا واجبتنا تجاههم.

بسعون ليتم العثور عليه جثة هامة طافياً في حوض سباحة، ظل مختفياً لأكثر من نصف يوم تقريباً، وحين عابن الطبيب الشرعي جثة الطفل عبدالقادر أفاد الطبيب في تقريره المقدم لوكيل النيابة المناوبة بصنعاء قائلاً: لقد تم الكشف على جثة المذكور واتضح ان سبب الوفاة غرق... إلا ان هناك تمرقات لفتحة الشرح ناتجة عن لواط قبل الوفاة...

تلك الجريمة الإنسانية - من قبل غوغامات فيهم الضمير وانعدمت الإنسانية- بحق طفل معاق كانت تطلعاته إلى الحياة تسابق ضحكاته التي لم تفارق شفطيه، إلا ان الجريمة لم يابه لها المجتمع ولا الدولة كما لم تعرها منظمات حقوق الانسان والمنظمات المعنية بحقوق الطفل وجمعيات المعاقين ادنى اهتمام يذكر، ويبدو انها لم تعرف عن الجريمة شيئاً وتلك كارثة أخرى فلو ان ثمة اهتمام ومتابعة من المنظمات المعنية بحماية حقوق الطفل وجمعيات المعاقين لما ذهبت براءة الطفل عبدالقادر السلمي دون معرفة الجناة ودون متابعة خاطفيه وقائلته؛ لأن الاحساس بالآلم وعدم تقاسم الوجد مع أسرة الطفل من قبل المنظمات الحقوقية جعلنا نتندر على كثرتها وعدم تقديمها أي شيء للمعاقين.

صحيفة «الثورة» الرسمية قالت إن إدارة الشرطة التي لديها القضية لم تفصح عن أي شيء حول ما حدث أو حول نتائج التحقيقات الأولية لهذه الجريمة، ولم يعرف أفراد الأسرة أي شيء غير استدعائهم للتحقيق حيث طلبوا أكثر من مرة للتحقيق معهم. أما القائلون على البئر الارتوائية ففي اليوم الأول للحادث تم حجزهم ومن ثم الافراج عنهم وبقي واحد من القائلين على البئر محتجزاً... وعلى الرغم من الغموض والتعتيم حول ما يدور في هذه القضية إلا ان الاجراءات كانت تمر ببطاء شديد من قبل القائلين على التحقيقات في هذه القضية، كما يقول بعض أفراد أسرة القتيل الذين يطالبون بمعرفة ما يتم من تحقيقات وما أسفرت عنه، بدلاً من الغموض الذي ليس له تفسير، ولا زالت أسرة الضحية الطفل عبدالقادر السلمي تناشد الجهات المختصة بسرعة الكشف عن الجناة للاقتصاص منهم احقاقاً للعدالة ودرعاً لغيرهم والاقتصاص منهم على ما اقترهه من جريمة يشيب لها رأس الرضيع وتعجز الأسن عن الرد والنطق ببنت شفة والتعليق عليها لأنها فعلاً جريمة يهتز لها عرش الرحمن.

لكن مهما مر الوقت فإن جريمة قتل كهذه بالتأكيد لن تمر مرور الكرام، وان الله سيكشف الفاعلين لأنهم ارتكبوا جريمتين: جريمة اللواط وجريمة القتل... وإن كانت الشرطة قد تأخرت

الوضع الصحي لهم ومشاكله وكيفية وضع حلول مناسبة للأمراض التي يتعرضون لها، إذ لا رعاية ولا اهتمام ولا علاج ولا متابعة أيضاً. وهنا يقضي المرضى المعاقون وهم محرومون من شربة دواء وحبّة علاج، وما أكثر من يعانون من الأمراض في صفوف المجتمع اليمني عموماً والمعاقين على وجه الخصوص وحالات من هذا النوع ما أكثرها في القرى المحرومة أصلاً من رعاية واهتمام الدولة، وبالتأكيد المعاقون جزء من هذا الحرمان المتعمد ليس الجانب الصحي هو ما أخفاه التقرير الرسمي، إذ أنه لم يتطرق إلى انتشار وتفشي الأمية بين اوساط المعاقين وعلى الأخص الإناث وإذا كان الدكتور عبدالعزيز بن حبتور -نائب وزير التربية والتعليم- قد اعترف الأسبوع الماضي في ندوة تلفزيونية ان نسبة الأمية تصل في اليمن إلى ٤٩٪، فإنها أكثر من ذلك وتزداد الأمية بين اوساط المعاقين، وتحظى الإناث بنسبة كبيرة تصل إلى ٨٠٪ من مجموع المعاقين من الذكور والإناث.

وعلى الرغم من إشارة التقرير في تحديد الخطط والاستراتيجيات والبرامج التنموية العاملة والقطاعية، إلا أنه لا يتم تنفيذ مايرد في هذه الاستراتيجيات ولا يتم ربط التنمية والتخطيط بالاعاقة. وتظل تلك الاستراتيجيات حبراً على ورق ومن المؤكد ان تلك الخطط والاستراتيجيات تخاطب المانحين ولا تعطي بالا للمعاقين في الداخل سوى خطط وبرامج لم يستفد منها المعاقين، إلا القليل، رغم ان هذا القليل ما زال يشكو، لكن لا احد يسمع لشكاوهم ولا ينفذ مايريدون بل ان بعضاً من المعاقين يشكون الجهات الرسمية ومناصبها لهم العداء الدائم.

رئيسة جمعية التحدي لرعاية المعاقات ركزت في ملاحظاتها على التقرير الوطني لحقوق الانسان ٢٠٠٤م، على تأثير حجم الفقر في تزايد الاعاقة. فإذا كانت المياه غير نظيفة والأكل غير صحي وقلّة في الطعم والتلويح للأمهات وكذا الاطفال بسبب الفقر المتزايد، فإن كل ذلك وغيره يعمل على تزايد الاعاقة بين اوساط المجتمع اليمني وإذا كان التقرير لم يشر إلى دور المجالس المحلية لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والمهمشة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، فإنه أيضاً تجاهل العنف الموجه ضد المعاقين ناهيك عن تجاهله لقضايا النوع الاجتماعي.

هنا تفرض علينا الإنسانية أن لا نمر دون أن نعيد طرح قضية الطفل المعاق الذي اغتالته يد الإجرام والعنف، الطفل عبدالقادر علي السلمي ذو الاثنى عشر ربيعاً، أخذ من أمام منزله

ما يحز في النفس أن كل التقارير سواء المحلية أو الدولية لا تركز على شريحة المعاقين، إذ ان تقاريرنا المحلية دائماً ماتهمش هذه الشريحة الكبيرة لأنها أصلاً قد وضعتهم في (الخانة) الاستثنائية -عاداتها- لكننا هنا نلوم التقارير الدولية التي لا تسال حتى عن المساعدات التي تمنحها لليمن باسم المعاقين لذلك تاه المعاقون وتاهت حقوقهم في ثانيا التقارير المحلية والدولية.

لا أتهم هنا احداً لكني أشعر بالمشقة وأنا انظر إلى شريحة المعاقين وهم يشكون ويتألّمون، ليس هذا فحسب بل ويخطفون ويقتلون.

تقول الأخت جمالة البيضاني في تعليقها على التقرير الوطني لحقوق الانسان ٢٠٠٤م- الصادر مؤخراً- إن التقرير تضمن من الناحية الإيجابية، شمولاً، وتطرق إلى الاطار القانوني المنظم لحقوق المعاقين، وإذا كانت الآليات المؤسسية والبرامج الحكومية في مجال حقوق المعاقين شاملة حول هذه الآلية من ناحية صدور القوانين والتشريعات التي تساعد على رعاية وتأهيل المعاقين، فإن سلبية هذا البند تكمن في انه اقتصر فقط على ذكر بعض المراكز والمعاهد وبشكل مختصر ولم يذكر المؤسسات والجمعيات العاملة في هذا المجال مثل جمعية التحدي لرعاية المعاقات، والتي ترأسها الأخت جمالة البيضاني التي اسندت لها إدارة المركز التأهيلي والتعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة.

لم أهملت: جمعية رعاية المكفوفين، جمعية الامان لرعاية الكفيفات، جمعية الصم والبكم، جمعية جرحى الحرب والواجب، جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركياً، ويذكر التقرير بشكل شمولي الجهود الحكومية في مجال حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ذلك ما هو إيجابي في التقرير الرسمي، إلا ان سلبياته طغت ألف مرة على الإيجابيتين السابقتين.

فالتقرير الوطني لحقوق الانسان لم يحدد حجم المشكلة في بلادنا وهذه المشكلة تتبعتها مشكلة أخرى وهي عدم وجود إحصائيات دقيقة عن مشكلة الاعاقة وتصنيفها كونها تمثل صعوبة بالغة في بلادنا والقائلون على المعاقين والجهات الرسمية المعنية بذلك لم تكلف نفسها عناء البحث عن المعاقين وتسجيلهم وتصنيف اعاقاتهم، وكانهم ليسوا بشراً لهم حقوق وعليهم واجبات مثل بقية إخوانهم الذين لا يعانون من الاعاقة.

وإذا كان المعاقون اليمنيون، ذكوراً واناثاً، صغاراً وكباراً يعانون الإهمال والنهميش، فإن التقرير الوطني لحقوق الانسان لم يتطرق إلى

تعتبر ظاهرة الاعاقة العقلية من الظواهر المألوفة على مر العصور، ولا يكاد يخلو مجتمع ما منها، ونسبة انتشار تلك الظاهرة قد تختلف من مجتمع إلى آخر.

مفهوم الاعاقة العقلية

من أهم من عرف الاعاقة العقلية هي الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية حيث ظهر تعريفها نتيجة للانتقادات التي وجهت للتعريف الأخرى وذلك كالتالي: تمثل الإعاقة العقلية مستوى من الأداء الوظيفي العقلي والذي يقل عن مستوى الذكاء بانحراف معيارين، ويصاحب ذلك خلل واضح في السلوك التكيفي. ويظهر في مراحل العمر الثمانية منذ الميلاد وحتى سن ١٨ سنة.

قد تختلف هذه النسبة من مجتمع لآخر تبعاً لعدد من العوامل أهمها:

- ١- معيار نسبة الذكاء المستخدم في تعريف الإعاقة العقلية.
- ٢- معيار العمر المستخدم في تعريف الإعاقة العقلية.
- ٣- معيار السلوك التكيفي المستخدم في تعريف الإعاقة العقلية.
- ٤- العوامل الصحية والثقافية والاجتماعية.

تصنيف الاعاقة العقلية

هي: الاعاقة العقلية الخفيفة، الاعاقة العقلية المتوسطة، الاعاقة العقلية الشديدة، الاعاقة العقلية الشديدة جداً.

المدخل إلى الإعاقة العقلية

وفاء الرياشي

الحمل وأهمها:

- الأمراض التي تصيب الأم الحامل مثل مرض الحصبة الألمانية.
- سوء التغذية لسالم الحامل وهي من العوامل المهمة في نمو الجنين وسلامته الجسمية والعقلية.
- تعرض الأم الحامل للإشعاع السينية، وخاصة في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل يؤدي إلى تلف خلايا الدماغ عند الجنين.
- تناول العقاقير والأدوية والمشروبات الكحولية دون استشارة الطبيب.
- تلوث الهواء والماء، وهو من الأسباب والعوامل المشكوك في اثرها على نحو الجهاز العصبي المركزي لدى الجنين.
- اختلاف العامل اليراسي بين الأم والجنين وهو أحد العوامل الهامة المسببة لحالات الاعاقة العقلية أو حالات أخرى من الاعاقة.

الشطرنج لعبة استراتيجية وفن من الفنون يجمع بين الحرب والخطة، وبعد النظر والحركة والتطور..
لعبة تحتاج إلى تفكير وتأنٍ وصبر وحذر وبقظة. هذه اللعبة المنطقية لا تتضارب فيها أبراج الرجز والنحس..
لعبة تدرس كافة الاحتمالات وتبين نتائجها..

الشطرنج لعبة بلا توضيحات



■ كتب - طلال سفيان:

لم يهتد المنقبون والباحثون بعد إلى كشف تاريخ ظهور الشطرنج أو زمن ابتكارها. يذكر كتاب (أصل الشطرنج وتاريخها) الصادر عن الاتحاد الدولي للشطرنج، أن الروايات اختلفت في معرفة تاريخ الشطرنج، فمنها ما ينسبها إلى القائد الإغريقي (بالميداس) الذي يقال إنه ابتكرها أثناء حصار طروادة ومن المؤرخين من ينسبها إلى الكلدانيين أو الآشوريين أو الفراعنة، في حين يذكر المؤرخ السويسري (لويولد دي سوسور) في كتابه "حصارة نهر الجانج" أن الشطرنج من اختراع الصينيين في القرن العاشر قبل الميلاد، كما أن العلماء الروس عثروا على أحجار شطرنج يعود تاريخها إلى القرن الميلادي الثاني ومنها حجر على شكل فيل وآخر على هيئة ثور.

كتاب أصل الشطرنج يرجح أن تكون الهند هي أصل اللعبة من خلال الاستدلال باسمها الأصلي وهو مكون من مقطعين: شيسيت - رنج، فلفظ شيسيت تعني السنة ورنج تعني لون أو نوع، وشيسيت في اللغة السنسكريتية تعني السنة أنواع وهي الشاه والفرز والفيل والرخ ثم البيادق وهي الشاه والرجال، وهي مشتقة من كلمة باي أي الرجل بالسنسكريتية.

شطرنج، ودمنة، وحساب

اختص العرب في العصور القديمة بالشطرنج ولكن الكتب تذكر أن الهندي (شانور نثافي) اخترع هذه اللعبة في القرن السابع الميلادي وانتشرت في بلاد فارس ومصر القديمة والصين حتى الدولة الأموية التي بدورها نقلتها عبر الأندلس إلى أوروبا، ويؤكد بعض العلماء المعاصرين أن الشطرنج اختراع هندي، مستندين في ذلك إلى المصادر الثقافية الإسلامية التي تقول بأن مخترعها هو (صصه بن زاهر البرهمي الهندي) في القرن السادس الميلادي، حيث يذكر المسعودي أن (صصه) اخترع الشطرنج للملك بلهيت، وجعل أحجار الشطرنج على صور آدميين وحيوانات وجعلها درجات ومراتب قد يظن البعض أنها صور بروج. وذكر العياشي أن فضائل الهند ثلاث: الشطرنج، وكليمة ودمنة، وتسعة أحرف أخرى تجمع الحساب.

مسميات واصطلاحات

تسمى لعبة الشطرنج في معظم اللغات بأسماء مشتقة من كلمة (شاه) الفارسية، فتسمى باللاتينية شاسي أي رجل الشطرنج وفي الألمانية شاس... وكلها مشتقة من الفارسية التي ترجع إلى الأصل السنسكريتي، كما ترجع العديد من الاصطلاحات المستعملة في الشطرنج أثناء اللعب إلى أصل عربي أو فارسي كقولهم hec - mate أي الشاه مات (الهزم) ولفظ الطابية rook بالإنجليزية وهو يعني الرخ الرهيب لقب السنسداد البحري واستعمل أهل الأندلس هذه الكلمة بمعنى عربة فيها أرجل مستقيمة الحركة مع عطف، وكذلك لفظة الفيل كما ينطقها الأسبان والفاو التي ينطقها الفرنسيون وكلها كلمات عربية.

قوانين ثابتة

تتألف رقعة الشطرنج من أربعة وستين

بيتا (خانة) 8×8، ولكل قطعة مسار خاص يرمز إلى الحياة وأسباب البقاء، ولونت قطعها بالأبيض والأسود (لون البشر)، وللاعب الشطرنج أن يختار للعبة باي قطعة في ميدان الرقعة التي ترمز إلى العالم الذي يرى فيه ربحه ومصطلحه. هذا التأليف الشطرنجي لم يستطع أي إنسان أن يتحكم أو يعدل في قوانينه؛ فقد قام الخليل بن أحمد الفراهيدي، العالم الرياضي واللغوي، بإضافة خانتين إلى رقعة الشطرنج جعلها مركزين ليعبرين بين الفيل والفرس فأصبحت في الرقعة مائة خانة 10×10=100، فظلت هذه الرقعة زماناً حتى أضاف بعده أبو القاسم التوزي بيتين آخرين أي 12×12=144 جعلهما مركزين للملكة إلى جانب الشاه، فانتشرت هذه اللعبة زماناً آخر حتى هجرها اللاعبون إلى اللعبة الأصلية.

وكل ما أحدث في هذه اللعبة لم يكتب له البقاء، كما أن العرب هم من دمجوا كلمتي شست ورنج فجعلوها كلمة واحدة هي الشطرنج، كما استنبطوا منها لعبة الدومينو والتي ابتكرت في الأندلس.

أعصاب الحرب الباردة

لعبة الشطرنج تنطوي على مبادئ وخطط حربية وفنون قتالية تشبه ميادين المعارك من كر و فر وانسحاب مقصود أو إعداد كمين يتخبط فيه الخصم وإلى ما يمكن أن يتصور في ساحات القتال من إثارة الخصم وتحديه واستفزازه بطرق شتى كالمرء والدهاء والصبر الطويل وأحياناً العناد والكبرياء أو الإنكشاف والتهور والترصد والهجوم والدفاع والتخوف مع الحنكة وتوقع الخدعة والتغابي تمويها لجر الخصم إلى كمين يقضي عليه.. كل ذلك في صراع هادئ بعيداً عن إسالة الدماء وتقديم التضحيات والموت الحقيقي بالفعل هي حرب باردة وحرب أعصاب.

الشطرنج في الأدب العربي

حظيت لعبة الشطرنج باهتمام بارز في تاريخ الأدب العربي الذي كان له الدور الكبير في نشر وتوسع الشطرنج بين الأوساط المثقفة، وأولى القصائد في الشطرنج كانت منتحلة ومنسوبة إلى امرئ القيس يلاعب فيها فتاة ويصف اللعب معها. كما ازدهرت لعبة الشطرنج في عهد الدولتين الأموية والعباسية وكان أدباء العهدين، خصوصاً العباسي، قد أولوا هذه اللعبة اهتماماً كبيراً من خلال

بالله كنياً ويشتم نفسه ويسخر به.. للعبة الشطرنج دور كبير في حياة العرب كما أن الحضارة العربية الإسلامية أهدت إلى العالم الشطرنج، ولا بد من القول أن هذه اللعبة اهتمت بها معظم شعوب العالم في الشرق والغرب، فقامت لها الأندية وظهرت الأفكار الجديدة في الافتتاحيات، والأفخاخ في النهايات، كما ألفت حولها العديد من الكتب وأسس في بعض الدول جامعات وطنية شطرنجية، كما أن لها اتحادات ترعى شؤون لاعبيها وتنظم المباريات وأصبحت لها بطولات عالمية تمنح الفائزين لقب الاستاذية إلى جانب الجوائز المادية المغرية.

بيادق يمنية

تذكر إحدى الروايات أن اليمنيين عرفوا هذه اللعبة منذ عصور قديمة؛ إذ يقول الرازي في كتاب تاريخ صنعاء أن من أدخل لعبة الشطرنج إلى اليمن هم الفرس في نهاية الدولة الحميرية وقبل ظهور الإسلام، ويذكر القاضي اسماعيل الأكوخ (مجلة الإكليل - العدد الثاني) أن اللعبة دخلت في عصر الدولة الإسلامية حيث كان يمارس ويعشق هذه اللعبة الأمير محمد بن خالد البرمكي والي صنعاء من قبل الخليفة هارون الرشيد عام ١٨٣هـ، ويذكر الهمداني في الإكليل أن لعبة الشطرنج كانت مقتصرة على الملوك والأمراء وعمالهم في اليمن في عصر الرسولين واهتم بها الصليحيون والأبويون، هذا ما ذكره المؤرخون واهتمت به المراجع القديمة بالنسبة لهذه اللعبة الذهبية.

وفي العصر الحديث تأسس أول اتحاد يمني للشطرنج عام ١٩٧٥م، وحصل على عضوية الاتحاد العربي في نفس العام وعلى عضوية الاتحاد الدولي عام ١٩٧٧م، وقد أعيد تشكيل الاتحاد بعد الوحدة كأول اتحاد شبابي رياضي في عهد الجمهورية اليمنية، وكان له العديد من الأنشطة الرياضية في إقامة البطولات العربية والآسيوية والمشاركة الخارجية الفعالة، وبرز العديد من الأبطال اليمنيين الذين تالقوا في البطولات الدولية مثل حميد قاضي الذي أحرز ذهبية بطولة آسيا عام ١٩٩١م وذهبية المدن الآسيوية عام ١٩٩٢م، والعديد من الميداليات الفضية والبرونزية في البطولات العربية، إلى جانب اللاعبين حاتم الحضرائي وبتشير القديمي وزندان الزنداني وخليص الصبيحي وبتشير القديمي وفؤاد مفلح وعبدالكريم العذري رئيس اتحاد الشطرنج الحالي.

الوزارة وانتخابات اللجان الاعلامية والأولمبية والثقافية والكشفية

كتب الكثير وكانت الوعود أكثر من قبل وزارة الشباب والرياضة بانتخابات اتحاد الاعلام الرياضي واللجنة الأولمبية واللجنة الثقافية وجمعية الكشافة والمرشدات ولكن مع الأسف لا حس ولا خبر، نسال ولا نلقى الجواب الشافي ولا ندى ماهي الأسباب التي تجعل القائمين على هذه المرافق يدارون وجوههم ويغضون الطرف عن إقامة انتخابات ديمقراطية لهذه الاتحادات التي كبلت بسلاسل زمنية.

عموماً رغم التساؤلات الشديدة من قبل البعض لبقاء الحال كما هو بدون انتخابات آثار العديد من التساؤلات والغمز واللمز، ولكننا نأمل من الوزير الأكوخ أن يفي بوعد هذه المرة وان يعطي توجيهات صريحة لإقامة انتخابات اتحاد الاعلام الرياضي واللجنتين الأولمبية والثقافية، وكذلك جمعية الكشافة وفي أسرع وقت ممكن حتى تخرج هذه الاتحادات واللجان من إشكالية أزمتها وفشلها الذريع.



دوليين أمثال نعيم القباطي وسامي التويتية وعصام السحناني ويدر المرادي واختمت العذري حديثه بالقول إن المركز يعتبر أول مركز في اليمن يدعم العنصر النسائي.

هي الثالثة ضمن أنشطة المركز. وأن الجانب التدريبي يقيم تحت إشراف مدربين وطنيين أكفاء، وأن المركز قام بتخريج العديد من الأبطال، أمثال المرحوم وضاح الحفرمي بطل العرب، وأبطال

نحن أبناء اليوم

عبدالكريم الرازي

في خضم ما تمر به رياضتنا هذه الأيام من أزمة وإشكاليات بفعل الأخطاء التي ارتكبها البعض، ولن نقول (العناد)، فالمفروض علينا كإعلاميين أن نفرق بين الخطأ والعناد لا أن نظل نردد أن ما حدث ليس إلا عنادا بين الوزير والشيخ أو بين المدير والغير.. وتعالو لنبدأ صفحة جديدة فنحن أبناء اليوم.

البداية كانت خطأ بسيطاً ثم تراكمت الأخطاء وظل كل طرف يترصد الآخر حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه من تشهير برياضتنا، وقد تعرضنا لعقوبة (الإيقاف) من الفيفا ودخلنا في معترك الفيدا، ولا نعلم ما الذي تخفيه الأيام للرياضة في وطن الايمان والحكمة (على ذمة الراوي).

وفي زمن أصبحت فيه المواقف تباع وتشترى من أصحاب النفوس المريضة والأقلام الرخيصة بدون موقف، نجد أن الواحد منا متى ما التزم قول الحق فإنه دون شك سيرعرض نفسه للمساءلة وللحساب العسير، فكان من الطبيعي أن نسمع عن تنازل القلم الاعلامي الكبير "س" من الصحافيين أو مهادنة الصحافي "ص" والجميع يرددون: "خلونا نعيش".

وحتى لا يتسابق المتصيدون الذين يحبذون ممارسة هواياتهم بين أحوال الإساءة للآخرين، فإننا ندعو الجميع للعودة إلى جادة الصواب والتفكير فيما نحن عليه وما جرى لكرتنا وما سيجري لرياضتنا بشكل عام.

تعالوا لنقف على القضية برمتها بمسؤولية بعيداً عن الإساءة للآخرين ولننطلق في قراءتنا لملف القضية التي تمر بها "الكرة اليمنية" من منظور الولاء للبلد ورياضته وليس للأشخاص.

علينا أن ندرج حجم خطورة الموقف وأنه ليس من المنطق أن نسكت حتى تكون الطامة بالقرارات النهائية من (الفيفا)، فالوقت يتداركنا ولا مجال لكثرة التبريرات ولنحكم للغة العقل والمنطق.

نحن أبناء اليوم، وما فات مات وإن كان سيبقى في ذاكرة البعض، ولنترفع عن صغائر الأمور، وليبادر كل من تهمة مصلحة وسمعة الرياضة اليمنية، ولا داعي لأن ننتظر مجيء السيد محمد بن همام رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم إلى وطننا، فنحن أصحاب القضية، ونحن الأقدر على حلها متى ما تصافت النفوس. واعلموا أن من يوجب نيران الصراع بين الوزير الأكوخ والشيخ الأحمر والشيخ العيسى فإنه لا محالة سيخسر نفسه، أما هم فإن علاقاتهم ستظل متينة، وجبايب، والخاسر أولاً وأخيراً هي الرياضة اليمنية ولا غير.

البقاء لله

نتقدم بأحر التعازي والمواساة

للزميل العزيز

خالد صالح حسين

مدير الأنشطة الرياضية

بوزارة الشباب والرياضة

في وفاة المغفور لها

بإذن الله تعالى «والدته»

داعين المولى أن يتغمدها بواسع

رحمته ومغفرته ويسكنها

فسبح جناته ويلهم أهلها وذويها

الصبر والسلوان

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

الأسيفون:

سامي غالب، محمد الفباري، نائف حسان، نبيل سبيع،

جمال جبران، طلال سفيان، وأسرة «النداء»



رغم مرور أكثر من عام على تشكيل مجلس النواب لجنة لتقصي الحقائق عن ظاهرة تهريب الأطفال، إلا أن التقرير الذي أعد لم ير طريقه إلى النور لأسباب لا علاقة لها بالصراع السياسي، لكنها مرتبطة بضرورات "الأمن القومي" والكرامة الوطنية.

في الجزء السابق من هذا التحقيق تناولنا الظاهرة وطرق تهريب الأطفال والمعاناة التي يلاقيها هؤلاء وأسبابها. وفي هذا الجزء نبحث في تقارير الجهات التي تحملت مسؤولية دراسة هذه الظاهرة واقترحت المعالجات اللازمة لها..

رغم صرخات الاستغاثة التي أطلقتها مئات الآلاف من المغتربين في السعودية بعد تضيي ظاهرة تهريب الأطفال إلى هناك، ومع أن الإعلام في الشقيقة الكبرى ساهم وإن قصد عن عمد استخدامها كورقة إساءة لليمنيين، إلا أن الجهات الرسمية فضلت التغطية على الداء لا معالجته. وبكل صدق فإن الفضل الأول في إخراج هذه المشكلة إلى العلن وإشراك المجتمع في مواجهتها يعود إلى منظمة اليونيسيف التي أجبرت الجهات المعنية على الإقرار بها ومن ثم دراستها ومواجهتها.

فاطمة مطهر

تهريب الأطفال.. غياب الدولة وطاقونة الفقر (٢-٢)

برنامج الكبار

النائب شوقي القاضي عضو لجنة الحقوق والحريات بمجلس النواب، وعضو لجنة تقصي الحقائق البرلمانية حول تهريب الأطفال، قال إن القضية شائكة ومتعددة الأسباب، وتتعلق بوضع اقتصادي وأمني عام فيه كثير من الاختلال، وإن تحرك البرلمان جاء على ضوء ما نشرته الصحف المحلية والسعودية حول القضية، فتم تشكيل لجان لتقصي الحقائق لزيارة حجة والحديدة وإب وتعز ومناطق التماس مع السعودية. ومن خلال الزيارة تبين أنها ظاهرة حقيقية بارقام مهولة تتجاوز المئات اسبوعياً وبموجب احصائيات الجهات الامنية ذاتها.

واضاف: التقينا المسؤولين في تلك المناطق وشكوا لنا أكثر مما بكينا لهم بدءاً من نقص امكانياتهم وعدم وجود وعي كامل، إضافة إلى أن الظاهرة ليست مجرمة اجتماعياً، بل يمدحها المجتمع ويعدها رجولة وطلب رزق. وعلى خلاف المسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية يقول القاضي: إن تهريب الأطفال عملية منظمة وغير منظمة في نفس الوقت، فهي منظمة من حيث وجود شبكة تتعاون بغض الطرف والتسهيل والتجزيع أي من حيث المصالح الشخصية والكسب المادي، وغير منظمة لأنه ليس وراءها أيديولوجية أو استراتيجية ولا مخطط سابق أو مدروس، ولا أظنها تخفي على نية مسبقة للإضرار بالوطن والأطفال.

ويرى النائب القاضي أن أبرز الحلول تكمن في اصلاح الوضع الاقتصادي، الذي من المحتمل اذا بقي على هذه الحال أن يهرب المواطنون وأطفالهم واسرهم كاملة ويتركوا اليمن لعصابة الفساد.

ودعا كافة الأحزاب والفعاليات السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى المشاركة الإيجابية في نشر الوعي ومناصرة قضايا حقوق الطفل، وبيان حجم المأساة التي لمستها لجنة تقصي الحقائق البرلمانية إذ وجد أن الأطفال يتعرضون لشتى أنواع الانتهاكات النفسية والجسدية، حيث يكون الطفل في وضع لا يستطيع الدفاع عن نفسه وعرضه وحقه، وتتم الانتهاكات بدءاً من تسخيرهم للشحت والتسول لجمع المال إلى ايدي عصابات كبيرة، وفي حال مرضهم لا يستطيعون الذهاب للمستشفيات خوفاً من القبض عليهم، وايضا تواجههم باعداد كبيرة في غرفة صغيرة لا تستوعبهم.

وحمل الوضع الاقتصادي المختل في البلاد المسؤولية الرئيسية في الموضوع، كما حمل النظام السياسي والحكومة كل الوزر في أي جريمة تقع عليهم لأنها مؤتمنة على المواطن ومستقبله.

وقال إن الجهات الرسمية لا تتعامل مع الوضع على أساس إنه مشكلة ولكن بتوجهيات، الحدود الواسعة والمفتوحة مشكلة أخرى ولا توجد امكانات لسدها، وايضا دخول المتنفذين وبلاطجة السلطتين التنفيذية والتشريعية تحيط كل الخطط لحل القضية.

وبالنسبة لما خرجت به اللجنة قال إن تقريرها لم يُقرأ حتى الآن في القاعة رغم أن الزيارة تمت قبل ما يزيد على العام، بسبب وجود اشخاص في السلطتين التشريعية والتنفيذية يتغيبون عن مناقشة المشكلة وينكرون وجودها، ووزارة الداخلية مثلا تتعامل معها بشكل استخباراتي وأمني وليس مهني، وهناك نواب يتعاملون بنفس العقلية. وسبب آخر ان هيئة رئاسة مجلس النواب مشغولة عن قضايا المجلس.

وسائل الاعلام المحلية والمراسلون عقدنا حلقة نقاش في يناير الماضي في صنعاء ناقشنا فيها الدراسة ونتائجها وخرجنا بمقترح خطة اولية لحلها تمثل في اربعة محاور:

المحور الأول تطوير القوانين وتطوير الاجراءات القانونية، حيث لا توجد نصوص قانونية تجرم تهريب الأطفال، أما في جانب الاجراءات الامنية فقد عملنا على تاهيل وتدريب حرس الحدود.

المحور الثاني كان توفير الحماية الاجتماعية والنفسية للأطفال ضحايا التهريب، وفيه تم إنشاء مركز حرض، وتوفير أنشطة ترفيهية في المناطق التي عرفت حوادث التهريب، حيث وجدنا عند الدراسة في مناطق التهريب أنه لا يوجد نشاط ترفيهي وهذه كانت آراء الأطفال، ولا يهدف للعب فقط وله عدة اهداف: جمع المواطنين وتوعيتهم بمخاطر المشكلة وكيفية مساعدتهم في القضاء عليها.

وحددت التوصيات المحور الثالث للمعالجة بتفعيل دور الاعلام والتوعية وهناك حاليا مشروع استراتيجي للاتصال والتوعية، وقد بدأت إذاعة حجة بث برامج توعوية كما أن هناك برامج تلفزيونية وصحفية. كما تم تصوير فيلم وثائقي حول الظاهرة وتم استدعاء مخرج بريطاني لتنفيذ الفيلم وسيستخدم للتوعية بالظاهرة ومخاطرها وسيتم بثه في المناطق المستهدفة والمدارس والجامع المحلية، وقد تم الانتهاء من تصويره في ١٩ يوليو، وسيبدأ استخدامه نهاية العام الجاري أو مطلع القادم فما زال في مرحلة المونتاج.

وحسب دبوأن فإن المحور الرابع والأخير يركز على تحسين الخدمات والأوضاع الاقتصادية في تلك المناطق لأن الفقر هو السبب الرئيس، وقد تم الاتفاق مع اليونيسيف عبر مشروع تخصيص دعم لـ ١٠٠ أسرة في حجة مديرية أفلح الشام، لعمل مشاريع صغيرة وستقوم خبيرة دولية بالنزول للمنطقة لمساعدة الأهالي في كيفية استثمار القروض، لأن بعض الأسر تأخذ القرض وتصرفه في يومين وتعيد الطفل للشارع. ومن مشاريع المقترحة لمعالجة المشكلة تحسين الخدمات الأساسية وبخاصة التعليم والصحة، التي قال إنها لم تتم حتى الآن.

المسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية رأى أن ما يميز التهريب في اليمن أنه يتم بموافقة الأهل حيث لم نجد أثناء قيامنا بالدراسة حالة واحدة تتم عبر عصابة منظمة، قبل أن يعود ليقول: «بما تتم تسهيلات للمهربين ولكنها عشوائية مثلا من يأخذ الطفل عندما يصل للحدود لا يكون منسقا مع المهرب هناك وعندما يقابله من يعرف (بالمزرقين) على الحدود ويتم الأمر ولكنه غير مرتب...» ولكن هناك في حالات تنظيم بين أبناء المنطقة الواحدة. وأوضح: لم تستطع الدراسة الأولى تحديد حجم الظاهرة في ارقام محددة وصحيحة حيث يتم عادة تكرار العد وإلقاء القبض على الشخص أكثر من مرة. وحول الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال، قال دبوأن: يتعرضون للكثير من المخاطر كالصدمات النفسية والعصبية نتيجة الرحلة ومخاطرها، ايضا للجوع والعطش والأمراض، والضرب والإهانة من حرس الحدود، كما يتعرضون للسرقة في رحلة الذهاب والعودة من قبل (المشلقين)، وهناك من يتعرض للموت فهناك ٦ اطفال لقوا حتفهم بحوادث سيارات نتيجة هربهم من الدوريات التي تأتي فجأة.

نادرة ويتم التعامل معها ومواجهتها.

برنامج الأطفال

برنامج الأطفال كان أكثر تفاعلاً مع هذه الظاهرة وقام في ختام دورة انعقاده الخامسة بزيارة ميدانية ضمن لجنة لتقصي الحقائق حول الظاهرة، وقال النائب أبلول سعيد - تعز- عقب الزيارة إن المشكلة كبيرة وتحتاج لأمد طويل لحلها لأنها مرتبطة بالعائلة التي تدفع بأبنائها للتهريب، والدخول في العائلة سيكون تدخلًا في خصوصياتهم، ورأى أن الحل هو التوعية الإعلامية التي اعتبرها ضعيفة وقاصرة. غير أنه خلص إلى اعتبار الفقر السبب الرئيس للمشكلة.

وقد شارك في ذلك النائب دارس البعداني (عن فئة المكفوفين) إذ اعتبرها ظاهرة خطيرة وحمل التقصير الإعلامي مسؤولية التعريف بها ومناقشتها، وحمل هو الآخر الفقر المسؤولية الرئيسية. ورأى أن الحل يكمن في إيجاد فرص عمل للأباء والتوعية الإعلامية، وتاهيل حرس الحدود. أما النائب عبداللطيف الحميداني -البيضاء- فقال: السؤال الذي تجب الإجابة عليه هو: لماذا يهرب الأطفال؟ وكان الجواب الذي وجدناه هو الفقر، ومادام الفقر مستمرا فلا يمكن إيقاف التهريب. وحمل الدولة المسؤولية لأنها غير مهتمة بالقضية. وقال إن برنامج الأطفال سيرفع عددا من التوصيات للجهات الحكومية. وتساءل الحميداني: هناك طفل يعيل أسرته، وعمله ضرورة فكيف لا يريدونه أن يهرب؟

رئيس البرنامج نبيل الباعقي بدا أكثر تشدداً في طرحه ومتأثرا بما شاهده على الواقع وطالب بمعاينة أولياء الأمور لأنهم يدفعون بأبنائهم من أجل الحصول على المال، بينما هم لا يعملون. كما طالب بإيجاد قانون لحماية الأطفال من التهريب.

وزارة الشؤون الاجتماعية الجهة الرسمية التي يفترض أنها مسؤولة عن القضايا الاجتماعية وعن الظاهرة وأسبابها كان لا بد أن تقول ما عندها خاصة وأن سهام النقد من الداخل أو من الخارج قد وجهت نحوها.

عادل دبوأن مدير عام الدفاع الاجتماعي، قال إن الأمر بدأ بحالات فردية ورسائل تصل إليهم عبر وزارة الخارجية من السفارة اليمنية في الرياض والقنصلية العامة في جدة، تحدث عن وجود بعض ضعاف النفوس يقومون باستغلال الأطفال في أعمال التسول وفي أعمال أخرى فيها استغلال وإجفاف بحقهم، ويطلبون باتخاذ الحلول المناسبة لحل هذه المشاكل وحددوا عدداً من المناطق التي جاؤوا منها. مدير الدفاع الاجتماعي أوضح أن الوزارة كلفت فريقا للنزول للمناطق الحدودية واللقاء بعدد من الأطفال الموقوفين هناك وأخبرونا أنهم وصلوا السعودية عبر التهريب من الحدود، فقمنا بالتواصل مع اليونيسيف في العام ٢٠٠٣ لوضع حلول لهذه المشكلة.

وزاد: ومن أجل السير بخطى سليمة قررنا إجراء مسح لتحديد الظاهرة وحجمها في ابريل ٢٠٠٤ وقد أجرى المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل دراسة حالة لمحاظفتي حجة والمحويت، لتحديد حجم المشكلة وأسبابها وتأثيراتها على الأطفال. وأضاف: تتابعنا بعد ذلك الخطوات الاجرائية والتي تمثلت في إيجاد إقرارنا بالمشكلة لأنه أول الحلول وبعد أن أثارها

كانت البداية في العام ٢٠٠٣م، حيث شكل أول فريق إنساني أممي لدراسة الحالة ميدانياً وحيث التقى الفريق في منفذ حرض الحدودي بعدد من الأطفال المرحلين من قبل السلطات السعودية كما استمع إلى تفاصيل عملية التهريب من عائلات الضحايا، وأسبابها والكيفية التي تتم بها عملية تهريبهم.

وفي مجتمع شديد المحافظة كاليمن كان لابد من تجنب الحديث عن الانتهاكات الجنسية التي تعرض لها بالفعل عدد من الأطفال الذين تم تهريبهم إلى المملكة، ولهذا كان الحديث عن الانتهاكات الجسدية والمعاناة القاسية التي يتعرض لها المهربون أبرز ما ركز عليه التقرير والفرق الميدانية التي تعددت زيارتها إلى منطقة حرض الحدودية تحديداً.

وقد أفاض الضحايا أنهم يذهبون مع متخصصين في تهريب الأطفال بموافقة عائلاتهم وبغرض ممارسة أعمال دونية أو شرعية، فما أن يتجاوز بهم المهربون خط الحدود عبر أماكن يعلمون أنها بعيدة عن أعين سلطات الحدود، حيث توجد أماكن مخصصة في الجانب السعودي من الحدود لتاهيلهم وتوجيههم وتوزيعهم على الأعمال التي ستوكل إليهم.

ووفق ما قاله أحد الأعضاء المشاركين في الفرق الميدانية المشكلة من منظمة اليونيسيف ووزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية ووزارة حقوق الإنسان فإن المفاولين يقومون بفرزهم حسب قدراتهم الجسدية أولاً، فمن كانت بنيته قوية يستخدم للعمل في الجانب الزراعي داخل القرى الحدودية السعودية أو في الرعي، وبعضهم يستخدمون كحاملين، أما الفئة الثانية فتشمل أصحاب البنية الجسدية النحيلة أو ذوي العاهات وهؤلاء يؤزعون عبر شبكة المهربين إلى عدد من المدن السعودية، حيث توكل لهم مهمة الشحانة في المساجد وفي تقاطعات الشوارع، ويقوم هؤلاء بتوريد المبالغ التي يحصلون عليها مساءً إلى المسؤول المعني بجمع المحصول والحفاظ على نصيب هؤلاء الأطفال وإرساله إلى أهاليهم أو الاحتفاظ به إلى حين عودتهم.

المحقق أكد لـ«الدواء» أن الفئة الثالثة من الأطفال الذين يتم تهريبهم يتعرضون للاستغلال الجنسي، أويتم اختيار هؤلاء ممن هم دون الخامسة عشرة وممن يمتلكون ملامح جمالية نسبية. إلا أن جميع المشاركين في تقصي أسباب الظاهرة يحصلون على رد فطبع عن الكيفية التي يستطيع بها المهربون توزيع الأطفال على مختلف المدن، إذ أن الأمر لم يعد مقتصرًا على مدن الجنوب السعودية، بل وصل إلى المناطق الشرقية وقلب العاصمة الرياض خاصة أن التقديرات تشير إلى أن نحو خمسين ألف طفل يتم تهريبهم عبر الحدود سنوياً.

وزارة حقوق الإنسان ومعها اللجنة البرلمانية وكذلك منظمة اليونيسيف لا زالت تتكلم على التقارير التي أعدتها عن هذا الموضوع. وكل هذه الجهات تؤكد أن أسباباً أمنية وراء هذا التعميم. وقد كان جلياً ذلك الموقف الذي أعلنه وكيل وزارة الداخلية محمد الزوعري عند استدعائه إلى برلمان الأطفال لمناقشة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمواجهة هذه الظاهرة، إذ بدأ الرجل مستفزاً من الحديث عنها وقال إن ما قبل عن وجود ظاهرة لتهريب الأطفال «هو كلام جرياد لايعتد به، وجزم بأن الأمر حالات

يتعرض
الأطفال
لانتهاكات
نفسية وجسدية
عديدة
والتسول منتهم
الوحيدة

لا توجد نصوص
قانونية تجرم
تهريب الأطفال
والحل تطوير
الاجراءات
القانونية

يرفض كنعان ركوب سفينة والده النبي نوح ويعتصم بالجبل، ريثما ينحسر الطوفان، الذي كلما علا مده شقت السفينة طريقها. وفيما ترسو الأخيرة على جبل الجودي ناجية بمن عليها، ينحسر الطوفان مبتلعا كنعان وكل آماله باعتماد.. ناجح.

لقد كان تقديره خاطئاً. وتقول الرواية التوحيدية إن كنعان عصى أباه بعدم ركوب السفينة، لتكمل، ساخرة، أنه ظن جبله كبيراً بما يكفي لحمايته من "الغضب" الإلهي.

إنها لا تعلمك التعاطف مع كنعان، أحد ضحايا تسونامي الأزمنة القديمة، بل السخرية منه، بدعوى أنه كان عاصياً لأبيه وره قبل ذلك.

المعصية ارتبطت هنا بمحاولة الفرد إحراز مواجهة مع القدر الذي من صورته: الطوفان والأب. وهي المواجهة التي لخصتها قصة نوح وابنه في فعل الاعتصام بالجبل، مفضية إلى ربط ما بين هذا الأخير والمعصية.

في الصورة، هنا، إعتصام مختلف، زماناً ومكاناً، وقصته مغايرة في أحداثها، شخصها، ومآسيتها.

لكنما الاختلاف والمغايرة يغيان في العلاقة مع المعصية. ولئن رأت الرواية التوحيدية في اعتصام كنعان بالجبل عصياناً لأبيه ومسوغاً، بالتالي، لعقابه، فإن الاعتصام (الحاضر في الصورة) يقدم علاقته بالمعصية، من عديد زوايا. فسجناء الرأي:

يحيى الديلمي، محمد مفتاح، أمين قشاشة، وشرف النعمي أُعقلوا لتحديثهم بما أرادت السلطات منهم عدم طرده. أي لقيامهم بما اعتبرته معصية لها.

بينما تفيد اللافتات التي ارتفعت، مطلع الأسبوع، قبالة وزارة حقوق الانسان، تضامناً مع السجناء، أن السلطات، بعسكرتها القضاء وانتهاكها حقوق

مواطنيها، تعصي الدستور والمواثيق الدولية. لكن، بالنسبة لمن يرى في وجهات النظر المخالفة له معصية، فإن الاعتصام التضامني مع ضحاياه سيُعدُّ لديه، بالضرورة عصياناً.

لقد رفعت أيدي نساء ورجال، صباح السبت الذي تزامن مرور سنة على بداية القصة (باعتقال الديلمي

الحكوم بالاعدام)، لافتات تطالب السلطات باستقلال القضاء واحترام المواثيق الدولية. ورغم انها جاءت في اعتصام تضامني معهم، لم تحو اللافتات أسماء

السجناء؛ ربما لأن المتضامنين يدركون كم أن المسألة تتعدى مفتاح أو الديلمي وسواهما إلى القضاء ذاته، إلى علاقة السلطات بالدستور والمواثيق الدولية، وإلى الصيغة الناجزة للعلاقة بينها ومواطنيها بما هي صيغة قضبان تمتنع عن.. الزحزحة.

ولم يبدُ اختيار وزارة حقوق الانسان مكاناً "مثالياً" للاعتصام سوى محاولة يائسة لإسعاف أمل منزوع الأظافر بعملية تنفس اصطناعي لاهثة. فهي الوزارة الأقل شأنًا، فضلاً عن أنها الوحيدة المرؤوسة بامرأة، داخل نظام حكم ومجتمع ذكوريين إلى أقصى حد

يمكن تخيله. ولئن ابتكرت القرحة اليمنية الرسمية وزارة كهذه، منعومة الوجود عالمياً، فإنها - على ما يبدو- للتعبير عن أمرين: الوصول أولاً إلى درجتين من الانتهاك والكذب غير مسبوقتين.. ولتجسيد

اليأس، ثانياً. الأرجح، لم تكن مصادفة أن يعقب صانع القرار اليمني إعلانه تسمية وزارة لحقوق الانسان بانتهاكات قسوية لهذه الحقوق. هنا، يقتحم فعل الانتهاك منطقة الإشهار: إشهار نفسه إنتهاكاً كما إشهار فاعله كاذباً. وحين يصل الحال بسلطة ما حدٌ تسمية وزارة كهذه ستتبعها بانتهاكات موهلة، فإن شهوتي الإنتهاك والكذب لديها دخلتا، لا شك، منطقتي اللذة و.. النيرفانا.

في رسالة إلى مدير مكتب رئاسة الجمهورية علي محمد الأنسي، نقلت الوزارة بعض مطالب المعتصمين أمام بوابتها: نأمل التكرم بالاطلاع والتوجيه بما ترونه مناسباً، وتفضلوا بقبول أسمى

الاعتبار، انتهت الرسالة المحايدة إلى درجة مباركة الانتهاك والكذب. فيما يقول علي، الأخ الشقيق ليحيى الديلمي، إنه وزملاءه المعتصمين اختاروا وزارة حقوق الانسان لأن من الجيد أن تقوم السلطات حال نوث بقمعهم هناك. يطمح علي، بهذا، إلى توضيح البعد الرمزي لشهوة القمع: التعبير عن نفسه أمام وزارة حقوقية. ونطمح بدورنا إلى مقاربة

لرمزية وزارة حقوق الانسان: تجسيد اليأس. إذ ما معنى ألا يذهب المعتصمون إليها أمليين الإفراج عن السجناء، وألا تقوم هي بغير تلك الرسالة اليايسة؟! لقد تحدثت اللافتات بالعربية والانكليزية وآلوان، تقريبا، وفي تعددية لغات وألوان اللافتات المتضامنة مع سجناء الرأي ضدية ناصعة مع.. واحدية القمع.

أربعينية المؤيد



أحييت نقابة الصحفيين أربعينية الصحفي عبدالوهاب المؤيد وسط حشد من اصدقائه ومحبيه.

وقال نقيب الصحفيين إن المؤيد جسد الوطنية في معانيها العظيمة وتجاوز المناطقية البشعة.

مطالباً بتكريمه وإنصافه بعد مماته. والقى وزير الثقافة كلمة في

الإربعينية التي أقيمت الاثنيين في بيت الثقافة وحضرها رشاد الرصاص وزير الشؤون القانونية وهدى ابلان أمين عام اتحاد الأدباء والكتاب، ونصر طه مصطفى رئيس وكالة الأنباء اليمنية سبا.

وتولت النقابة طباعة كتاب عن المؤيد وثق مسيرته المهنية عبر عديد من الكتابات.

التجمع الوجدوي يحيي

ذكرى الشهيد

حسن الحريبي

يحيي حزب التجمع الوجدوي اليمني اليوم الذكرى الـ ١٤ لاستشهاد المهندس حسن الحريبي. وقال بلاغ وزع أمس إن إحياء ذكرى شهيد الديمقراطية الأول سيتضمن فعاليات في مقرات التجمع في عدن وصنعاء وغيرهما من المحافظات.

الشهيد الحريبي يُعد من أبرز مؤسسي الحزب، وكان استشهد في سبتمبر ١٩٩١ في عملية داخل العاصمة، استهدفته ورفيقه عمر الجاوي الذي نجا من الاغتيال.

ويؤرخ لعملية اغتيال الحريبي باعتبارها انعطافة خطيرة مسار التحول الديمقراطي عقب الوحدة، إذ مهد التراخي في تقديم الجناة إلى العدالة إلى تواتر عمليات الاغتيال، وتوتر الحياة السياسية، ماقاد لاحقاً إلى الحرب وإعلان الانفصال.

جهاز إذاعي

لتطبيقات

الفيزياء

توصل قسم الوسائل التعليمية في مديرية مغرب عس إلى ابتكار نموذج إذاعي يستخدم للتطبيق في مادة الفيزياء، ويمكن استخدامه في بث إذاعي في نطاق محافظة ذمار.

وعرض رئيس القسم راشد أحمد إمكانات النموذج وجدواه، في ورشة العمل الخاصة بتقييم وإنتاج الوسائل التعليمية من خامات البيئة المحلية، التي أقامتها وزارة التربية والتعليم في العاصمة

الاسبوع الماضي. واصلت مؤشرات التنمية البشرية في اليمن تراجعها للسنة الخامسة على التوالي بحسب تقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ووفقاً للتقرير العالمي للتنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ جاء اليمن في المرتبة ١٥١ من بين ١٧٧ دولة شملها التقرير، وبذلك تراجع اليمن بمعدل نقطتين عن العام الماضي ٢٠٠٤ الذي احتل فيه اليمن المرتبة ١٤٩ من أصل ١٧٧ دولة، ويواصل اليمن تراجعاً في تصنيف تقرير التنمية البشرية من عام إلى آخر، فبعد أن احتل المرتبة ١٣٣ عام ٢٠٠١ من بين ١٦٢ بلداً تراجع إلى المرتبة ١٤٧ عام ٢٠٠٢ وإلى المرتبة ١٤٨ عام ٢٠٠٢ ثم المرتبة ١٤٩ عام ٢٠٠٤.

اليمن يواصل انحداره

في تقرير التنمية

البشرية لعام ٢٠٠٥

وواصلت مؤشرات التنمية البشرية في اليمن تراجعها للسنة الخامسة على التوالي بحسب تقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ووفقاً للتقرير العالمي للتنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ جاء اليمن في المرتبة ١٥١ من بين ١٧٧ دولة شملها التقرير، وبذلك تراجع اليمن بمعدل نقطتين عن العام الماضي ٢٠٠٤ الذي احتل فيه اليمن المرتبة ١٤٩ من أصل ١٧٧ دولة، ويواصل اليمن تراجعاً في تصنيف تقرير التنمية البشرية من عام إلى آخر، فبعد أن احتل المرتبة ١٣٣ عام ٢٠٠١ من بين ١٦٢ بلداً تراجع إلى المرتبة ١٤٧ عام ٢٠٠٢ وإلى المرتبة ١٤٨ عام ٢٠٠٢ ثم المرتبة ١٤٩ عام ٢٠٠٤.

وحسب هذا التصنيف يبقى اليمن ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة على مستوى التعليم والدخل ومتوسط العمر ونقص التغذية وانخفاض معدل وزن الاطفال بالنسبة لأعمارهم.

إضراب احتجاجاً على ضرب معلم

■ كتب - سعادة عالية:

بدأ الموسم الدراسي الجديد، ليستمر معه مسلسل ضرب المعلمين. منذ الأحد ينفذ معلمو مدرسة ابو بكر الصديق في العاصمة إضراباً احتجاجاً على الاعتداء الذي تعرض له زميلهم ناصر المقطري من قبل نجل أحد المشائخ وشلته.

تقدم نجل الشيخ بملفه للتسجيل في المدرسة، لكن المعلم ناصر اعتبر الملف ناقصاً، وطلب من الطالب استكمالته، ما أغضب الأخير، فانتظر وزملاؤه المعلم خارج أسوار المدرسة، حيث ضربوه ضرباً مبرحاً.

إدارة المدرسة توجهت إلى مدير مكتب الأمانة محمد عبده الفضلي الذي حرر مذكرة إلى أمين العاصمة، الذي وجه بدوره مدير أمن منطقة الوحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك المضاعفات. لم يحرك مدير المنطقة ساكناً بدعوى أن المعتدين ليسوا من سكان المنطقة، حسبما أفادت "النداء" مصادر في مكتب التربية.

إضراب المعلمين سيطول على ما يبدو، ما دام ضربهم يحظى برعاية غير رسمية من جهات رسمية ذات علاقة!

بعد عشرة أيام من الكارثة: الحيرة هي السيدة في حارة البليبي

الشبكة الجديدة متعثرة والقديمة.. تالفة

■ كتب - بشرى العنسي:

مزيج من مشاعر الحيرة والصدمة، يسيطر على سكان حارة البليبي في العاصمة للأسبوع الثاني جراء تلوث المياه.

صباح أمس كان الأهالي مايزالون حائرين إزاء إمكانية معاودة استخدام مياه المؤسسة المحلية للصرف الصحي. إحدى ربات البيوت صرخت، فيما يشبه الزفرة، وهي تلوح بيدها اليمنى: تشتري ماء كوثر لشربنا واكلنا... لذمتهم يشتوا بسمونا، فيما يباد آخرون لعرض معاناتهم أملاً ابلاغها المسؤولين.

بدأت محنة سكان الحي، الواقع في الصافية في قلب العاصمة، الأربعاء ٣٠ أغسطس، عندما لاحظ بعضهم أن مياه المؤسسة تحمل لونا وتنفوح برائحة كريهة. لكن معالم المحنة تجلت

بوقوع حالات تسمم وغثيان لدى العديد من الأهالي، خصوصا الأطفال. وطبقا لتقرير أولي لإدارة الفنية بالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة، فإن المنطقة الثانية تلقت بلاغا عن المشكلة من أحد سكان الحارة مساء الخميس، الأول من سبتمبر. وإن تبين دقة البلاغ بعد فحص عينة من المياه، فقد تم إنزال فريق من الطوارئ للصرف الصحي والصيانة إلى المنطقة صباح الأحد ٤ سبتمبر، بحسب التقرير. وقد عمد الفريق إلى فصل التوصيلات المنزلية وتحذير السكان من استخدام المياه. جاء التحذير متأخرا عدة أيام، وبعد أن تذوق السكان طعم الفساد والإهمال اللذين دخلا إلى منازلهم، ثم إلى أصعائهم عبر حنفيات الحكومة. والمدهش أن عاقل الحارة ما يزال حتى اللحظة يفي بوجود أي تلوث أو حتى إنقطاع للمياه!

من المسؤول؟

بالأسس كان مهندسو وعمال شركة العمري، المكلفة



من خلال الشطف والتنظيف كحل مؤقت، لم يستبعد عودة المشكلة ثانية إذا لم تسرع الشركة في انجاز الشبكة الجديدة.

المهندس احمد وهاس المدير الفني في المنطقة حمل المواطن النصيب الأكبر من المسؤولية لأن "غرف التفتيش (الخاصة بالمنازل) غير مليئة، (مايوذي) إلى انسداد المجاري، وتسربها إلى خارج الغرف واختلاطها بشبكة المياه التالفة".

هل انتهت المشكلة حقاً؟

الحيرة هي السيدة في الحياة اليومية لأهالي البليبي. ذلك ما اتضح خلال جولة "النداء" نهار أمس على الأطراف المعنية.

حسب تقرير المنطقة الذي رُفِع إلى وزير المياه والبيئة، فإن إجراءات التفتيش التي استمرت عدة أيام، بينت أن ٩٠٪ من غرف ومناهل الصرف الصحي بها انسدادات ومحشوة بالمخلفات.

التقرير يضيف بأن أغلب الغرف المنزلية مبنية بطريقة عشوائية وغير مليئة، ما أدى إلى حدوث تسرب جراء الانسداد، (علاوة) على تاكل مواسير مياه الشرب.

بعد عملية التصفية والصيانة، أظهرت نتائج اختبار عينات جديدة، حسبما أفاد "النداء" مسؤولون في المنطقة، أن المياه باتت صالحة للاستخدام، باستثناء تلوث بسيط ظهر في عينة وحيدة.

لا شيء يجبر المخاطرة بالشرب من مياه الشبكة التالفة، فالثقة في العينات التي اختبرت معدومة، مثلما هي معدومة حيال سرعة انجاز الشبكة الجديدة، في ظل سخط المواطنين من شبكة الفساد التي ضخت المجاري إلى بطون أطفالهم. وفيما كنت اغادر المنطقة مسرعة، رفقة مشاعر انقباض وشعور بخطر داهم، تردت في

أسماعي صرخة ربة البيت المتلعة: يشتوا بسمونا!